

# أحكام المواريث والوصية في الفقه الإسلامى والقانون

الأستاذ الدكتور

أحمد زكى محويس

رئيس قسم الشريعة الإسلامية  
ووكيل كلية الحقوق - جامعة طنطا  
والمحامى بالنقض

الناشر

مكتبة جامعة طنطا

# أحكام المواريث والوصية في الفقه الإسلامى والقانون

الأستاذ الدكتور

أحمد زكى محويس

رئيس قسم الشريعة الإسلامية

ووكيل كلية الحقوق - جامعة طنطا

والمحامى بالنقض

الناشر

مكتبة جامعة طنطا



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين

أما بعد

فإن علم المواريث يعد نصف العلم لقوله عليه السلام " تعلموا  
الفرائض وعلموها فإنها نصف العلم <sup>(١)</sup> وهو ينسى وهو أول شئ  
ينتزع من أمتي " أخرجه ابن ماجه والدارقطنى ويروى عن عبد الله  
بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " العلم ثلاثة وما  
سوى ذلك فضل : آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة " رواه  
أبو داود وابن ماجه .

ويروى الأحوض عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قوله : " تعلموا القرآن وعلموه الناس . وتعلموا الفرائض  
وعلموها . فإني امرؤ مقبوض والعلم مرفوع . ويوشك أن يختلف  
اثنتان فى الفريضة والمسألة فلا يجد أن أحداً يخبرهما " ذكره أحمد بن  
حنبل فهو رواية ابنه عبد الله <sup>(٢)</sup> .

---

(١) لفظ النصف عبارة عن القسم الواحد وإن لم يتساويا .

(٢) نيل الأوطار . ١٤٣/٧ وما بعدها .



فهذه الأحاديث تحدث على الترغيب فى تعلم الفرائض وتعليمها  
والتحريض على حفظها ، لأنها تنسى وأول ما ينزع من العلم .

ومن المعلوم أن هناك أنظمة كثيرة لتوريث المال وانتقاله بعد  
الممات ، وسنقوم بعون الله بعرض موجز لبعض هذه الأنظمة لنتعرف  
عليها لتعلم مدى عدالة نظام الميراث فى الشريعة الإسلامية . وكيف  
لا يكون كذلك وهو من وضع خالق البشر الذى يعلم ما يصلحهم فى  
دينهم ودنياهم .

## خطة البحث :

الباب التمهيدي : تعريف علم الميراث وتاريخه .

الباب الأول : الميراث فى الشريعة الإسلامية .

الباب الثانى : التركة وعناصرها باعتبارها موضوع الميراث .

الباب الثالث : الأحكام العامة للميراث من أركان وأسباب وشروط

وموانع .

الباب الرابع : حقوق الورثة بالتفصيل ( أصحاب فروض

وعصبات ) .

وأرجو من الله العلى القدير أن يوفقنى فى تأليفه بأسلوب يسير

بسيط ليتسنى لطلاب العلم الوقوف على أحكام الميراث ، فيتعلموه

ويعلموه للأجيال القادمة . إنه سميع مجيب .

المؤلف

د. أحمد زكى عويس

## الباب التمهيدي

### تعريف علم الميراث وقاريخه

سنقوم بالحديث عن التعريف بهذا العلم في الفصل الأول ، ثم  
نتبعه بذكر موجز لتاريخ الميراث في بعض النظم والشرائع السابقة  
على الإسلام واللاحقة له في الفصل الثاني .

## الفصل الأول

### تعريف علم الميراث

الميراث اسم لما يرثه الناس من الأموال والحقوق ، والإرث فى اللغة البقاء <sup>(١)</sup> . قال عليه السلام " إنكم على إرث أبیکم ابراهيم " أى على بقية من بقايا شريعته .

والله سبحانه وتعالى هو الوارث الباقي بعد فناء خلقه ، ويطلق الوارث على الإنسان الذى يرث مورثه بعد موته ، وقد يطلق الميراث ويراد به " الانتقال " أى انتقال الشئ من شخص إلى آخر ، انتقالا حسيا ماديا كانتقال الأموال والأعيان إلى وارث موجود حقيقة أو حكما ، أو انتقالا معنويا كانتقال العلم والشرف والحسب والأخلاق ومن ذلك قوله عليه السلام " العلماء ورثة الأنبياء " .

### وشرعا :

انتقال مال إنسان على سبيل الخلافة ، فالوارث ينتقل إليه بقية مال الميت . فهذا العلم عبارة عن مجموعة من قواعد الفقه والحساب تعرف كل واحد من الورثة قدر ما يستحقه من التركة ، وهذه القواعد

---

(١) المصباح المنير ، ٦٤١/٢ .

تبيين نواتج الميراث وأسبابه والشرب والتصحيح والعلول والرد  
والحجب إلى آخر القواعد التى سنفصلها إن شاء الله .

هذا ويطلق على هذا العلم ( علم الفرائض ) ، فالفرائض جمع  
فريضة وهى ما يفترض على المكلف . وقد سمي بها كل مقدر فقيل  
لانتصاء المواريث فرائض لأنها مقدرة لأصحابها ثم قيل للعلم بمسائل  
الميراث علم الفرائض وللعالم به فرضى وفارض وفراضى . وسمى  
علم المواريث فرائض لأن الله تعالى قسمه وقدره بنفسه ولم يفوض  
تقديره إلى ملك مقرب ولا نبي مرسل . بخلاف سائر الأحكام كالصلاة  
والزكاة والحج وغيرها ، لأن النصوص وردت فى القرآن الكريم  
مجملة مثال ذلك : قوله تعالى : أقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، والله  
على الناس حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا ، وقامت السنة ببيان  
هذه الآيات المجملة (١) .

---

(١) حاشية ابن عابدين ٤٨٢/٥ ، إعانة الطالبين ٢٢٣/٣ .

## الفصل الثانى

### تاريخ نظام الميراث

سنحدث فى هذا الفصل عن نظام الميراث فى بعض الشرائع القديمة السابقة على الإسلام كالشريعة المسيحية واليهودية والميراث عند العرب قبل الإسلام ، وبعض التشريعات الوضعية الحديثة مثل التشريع الفرنسى والانجليزى والألمانى والروسى .

## المبحث الأول

### الميراث فى الشريعة المسيحية

لم يرد فى الإنجيل وهو الكتاب المقدس عند المسيحيين أى نصوص خاصة بتنظيم الميراث أو توزيع التركة بين ورثة المتوفى ، وعلى ذلك فليس للميراث نظام خاص فى الشريعة المسيحية ، ولكن المسيحيين استعانوا بأحكام التورث فى الشريعة اليهودية والقانون الرومانى وبعض التشريعات الأخرى (١) .

ومن المعروف أن الرومان كانوا يتبعون فى الميراث القواعد الآتية :

١- حصروا أسباب الميراث فى سببين لا ثالث لهما وهما :  
القربة وولاء العتاقة ، فأما فيما يتعلق بالسبب الأول وهو القربة :  
القربة عندهم هى : فروع الميت وأصوله وحواشيه . أى أن التركة توزع على فروع الميت أولاً ، فإن لم يوجد فروع وزعت على الأصول فإذا انعدموا أيضاً وزعت على الحواشى .

(أ) وفروع الميت هم : أولاد الميت ذكوراً أو إناثاً . لا فرق

---

(١) راجع د. عيسوى أحمد عيسوى ، أحكام الميراث ، رقم ٢٣٨ ، د. بدران أبو

العنين ، الميراث المقارن ، رقم ٧ .

عندهم بين الذكر والأنثى فى توزيع التركة ، فالذكر يأخذ نصيباً من التركة مساوياً لنصيب الأنثى ، ثم أولاد أولاد الميت . هذا مع مراعاة قيد هام فى تساوى الذكر مع الأنثى فى الميراث وهو : عدم انتقال نصيب الأنثى فى تركة أبيها إلى أولادها أو زوجها وإنما يعود بعد وفاتها إلى المستحقين من باقى أسرة أبيها كإخوتها وأخواتها .

(ب) أصول المتوفى : الأب وإن علا والأم وإن علت . وكما ذكرت فهم لا يأخذون شيئاً من التركة إلا إذا انعدمت فروع الميت ، ويقدم الأقرب فالأقرب منهم دون تفرقة فى القرب بين رجل أو امرأة ، كما أن القرابة من جهة الأم تتساوى مع القرابة من جهة الأب .

هذا مع تقريرهم اشتراك الأخوة الأشقاء والأخوات الشقيقات مع الأصول فى الميراث . مع أن الأخوة والأخوات المذكورين من الحواشى . ولا فرق أيضاً فى الأخوة بين ذكر وأنثى .

(جـ) الحواشى : وهم أقارب المتوفى غير الأصول والفروع وهم ثالث مرتبة عندهم ماعدا الأخوات الشقيقات والأخوة الأشقاء .

هذا وهم يساؤون بين الأخوة والأخوات لأب والأخوة والأخوات لأم فهم يورثون الجميع دون تفرقة بينهم .

هذا وقد عرف الرومان قاعدة الحجب بدليل تقديمهم الأخوة



والأخوات الشقيقات على الأخوة والأخوات لأب (١) .

هذا وكان الرومان يعرفون نظام الوصية الواجبة أى إعطاء أولاد المتوفى فى حياة أحد أصوله النصيب الذى كان يستحقه لو كان حياً .

وأما السبب الثانى :

وهو ولاء العتاقة ويقصد به ثبوت الميراث للمعتق إذا لم يوجد فروع العتيق المتوفى - أى أن هذا السيد المعتق أولى فى الميراث من أصول العتيق وحواشيه (٢) .

### المبحث الثانى

#### الميراث فى الشريعة اليهودية

اليهود هم قوم يزعمون أنهم على ملة سيدنا موسى عليه السلام ، ويطلق عليهم العبرانيين أو الإسرائيليين .

وهؤلاء اليهود اشتهروا بحب المال والاجتهاد فى جمعه حتى ولو

---

(١) راجع تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية للدكتور صوفى أبو طالب ، ٢٩٥ .

(٢) أ. د. محمود حسن ، أحكام الميراث والوصية رقم ٢٢ ، أ. د. الهادى عرفة ،

رقم ٢٤ .

عن طريق الاقتراض بالربا الفاحش . لذلك كان نظام الميراث متمشياً مع حبهم الجارف للمال ، لذا فهم شديدي الحرص على عدم ذهاب المال إلى غير فروعهم وأصولهم .

أسباب الميراث عند اليهود أربعة : البنوة والأبوة والأخوة والعمومة .

### أحكام التوريث عندهم :

١- الميراث للأبناء الذكور فقط مع إعطاء الابن الأكبر ضعف الابن الأصغر سناً إلا إذا اتفق الأخوة على اقتسامه بالتساوى .

٢- إذا وجد للمتوفى بنين وبنات كان الميراث للذكور - البنين فقط . أما البنات فليس لهن إلا النفقة حتى تتزوج أو تبلغ سن البلوغ .

٣- لا ترث الأم أولادها أما أولادها فهم يرثونها ، فإذا انعدم أولادها انتقل حق الإرث إلى أبيها ثم لأب الأب ثم لأب أب الأب .

٤- لا يرث الأب إلا إذا انعدمت فروع الميت ( الابن والبنات ) .

٥- لا يرث الأخوة الذكور إلا إذا انعدم الابن والبنات والأب .

٦- لا يرث أخواته البنات إلا إذا انعدم الابن والبنات والأب والأخوة الذكور .

٧- الزوج يرث زوجته ويكون له جميع تركتها ، ولا يرثها أى فرد من أقاربها وأما الزوجة فلا ترث الزوج حتى ولو اشترطت ذلك فى عقد الزواج لأنه شرط باطل (١) .

٨- فى توريث الحواشى عندهم يقدم الأقرب فالأقرب حتى الدرجة الخامسة ويتساوى الجميع فى الإرث بعد هذه الدرجة دون تمييز أو تفرقة . هذا ويلزم التنويه إلى أن الحواشى لا يرثون إلا بعد انعدام الفروع والأصول .

٩- أموال المتوفى تكون مباحة للجميع إذا انعدمت فروعها وأصوله وحواشيه ويتملكها حائزها ولكن بشرط اعتبارها وديعة لمدة ثلاث سنوات فإذا مضت هذه المدة ولم يظهر له وارث تملكها الحائز ملكا تاما (٢) .

---

(١) كتاب المقابلات والمقارنات لمحمد حافظ صبرى ، مشارا إليه للدكتور محمد

يوسف موسى ، د. الهادى عرفه ، المرجع السابق ، رقم ٢٦ .

(٢) د. عبد الفتاح أبو العينين ، أحكام الميراث فى الشريعة الإسلامية ، رقم ٢٤

وما بعدها .

## الميراث عند العرب فى الجاهلية

إن نظام الميراث عند العرب قبل الإسلام يقوم على الظلم ويجافى العدالة ، وقد انحصرت أسباب الميراث عندهم فيما يأتى :

### ١- الإرث بالنسب :

وهذا الإرث لا يكون إلا للمحاربين الذين يستطيعون القتال ويجيدون فنونه ، وأما النساء والصبيان فلا يرثون لأنهم لا يستطيعون ذلك . وعلى هذا فالبنات وبنات الابن والأخوات الشقيقات أو لأب أو لأم والزوجات والأمهات والأبناء الصغار محرومون من الميراث لعدم قدرتهم على النزال والقتال . وقيل أن هذا كان سبباً لنزول آيات المواريث <sup>(١)</sup> .

### ٢- الإرث بالتبني :

كان التبني شائعاً فى الجاهلية ، فقد كان الرجل يتخذ ولداً غيره ويجعله ولداً له ويكون له جميع حقوق الولد الصلبى من ميراث وخلافه ، بل أن التبني ظل سائداً ومعمولاً به مدة من الزمن فى صدر

---

(١) تفسير القرطبى ، ١٧٢٤/٢ .

الإسلام إلى أن نزلت الآيات المبطللة له في سورة الأحزاب قال المولى عز وجل " وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلك قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدى السبيل . أدعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فأخوانكم في الدين ومواليكم " (١) .

### ٣- الإرث بالحلف :

والحلف هو عقد بين اثنين لا نسب بينهما ولا صلة على أن يناصر كل منهما الآخر ويعقل عنه إذا جنى ويرثه إذا مات ويقصد بالعقل هنا دفع الدية إذا ارتكب ما يوجبها . ولكي يتم هذا الحلف كان أحدهما يقول لصاحبه ( دمي دمك وهدمي هدمك وترثني وأرثك وتطلب بي وأطلب بك ) (٢) أى أن لكل منا الحق في أن يكون ولياً لدم الآخر إذا قتل أى أنك تطالب بدمي كما تطالب بدم أخيك ويقصد بعبارة ( هدمي هدمك ) أى إذا أهدر دمي يكون إهدار لدمك أيضاً ويقصد بعبارة ( تطلب بي وأطلب بك ) أى تطالب بالجرائم والجنايات التي ارتكبتها كما أطلب بما ترتكبه من جرائم وجنايات . فإذا قبل الآخر هذا الإيجاب صار عقداً تاماً . ونصيب الحليف لم يكن مقدراً في معظم الأحوال بل كان متروكاً للعقد المبرم بينهما ، قال

---

(١) الآية رقم ٤ ، ٥ .

(٢) تفسير المنار ٥٤/٥ ، فقه السنة للسيد سابق ، ٢٤٤/٢ .

تعالى : " والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم إن الله كان على كل  
شئ شهيدا " (١) وقد نسخ ذلك بقوله تعالى : " وأولوا الأرحام بعضهم  
أولى ببعض في كتاب الله " (٢) .

وبعد أن تحدثنا عن بعض أنظمة الميراث في الشرائع القديمة  
سنتحدث في المباحث التالية عن بعض أنظمة الميراث في الشوائع أو  
التشريعات الحديثة .

---

(١) الأنفال ، ٧٥ .

(٢) الأحزاب ، ٦ .

## الميراث فى التشريع الفرنسى

تتلخص القواعد المنظمة للميراث فى هذا التشريع فيما يأتى :

١- توزيع تركة المورث بموته حقيقة أو حكماً .

٢- ينحصر سبب الإرث عند الفرنسيين فى القرابة والزوجية ،  
والقرابة هم الفروع والأصول والحواشى والزوجية أى الزوج  
والزوجة . ويلزم التتويه إلى أن الميراث يشمل جميع الأبناء حتى ولو  
كان ابناً غير شرعى .

ويتم توزيع الميراث على المستحقين بالترتيب الآتى :

(أ) الأولاد الشرعيون ثم فروعهم ثم أصول المتوفى ثم حواشيه ثم  
الأولاد الغير شرعيين .

(ب) فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء استحق الزوج أو الزوجة  
التركة .

(ج) فإذا انعدم كل هؤلاء فالتركة ملك للخزانة العامة .

٣- التساوى التام بين ابن المتوفى وبنته ، فى أصل الاستحقاق

٤- يستحق الأبناء نصيب أبيهم كاملاً ، إذا توفى فى حياة أصله .

٥- قتل المورث مانع من موانع الإرث ، وكذلك قصد القتل أو

الإهمال فى تبليغ السلطات عن القاتل بشرط أن يكون هذا الوارث بالغاً عاقلاً <sup>(١)</sup> .

٦- للزوج أو الزوجة الحق فى أخذ جزء من التركة لاستثماره

وهذا الجزء يتناسب مع الوضع الاجتماعى للزوج أو الزوجة ، لكيلا يختل نظام حياة أحدهما بعد وفاة الآخر ، هذا فى حالة عدم أرثها <sup>(٢)</sup> .

---

(١) د. بدران أبو العينين ، الميراث المقارن ، ٩ ، ١٠ .

(٢) د. محمد سلام مذكور ، الوصايا فى الفقه الإسلامى ، ١٦ .



## الميراث فى التشريع الانجليزى

تتلخص القواعد المنظمة للميراث فى هذا التشريع فيما يأتى :

- ١- الذكر مقدم على الأنثى إذا كانوا من طبقة واحدة ، فالابن أولى من البنت فى استحقاق الإرث ومقدم عليها .
- ٢- الابن الأكبر يستحوذ على جميع التركة .
- ٣- ابن الابن مقدم على بنت المورث المتوفى .
- ٤- إذا انعدمت فروع الميت ، وزعت التركة على أصوله أو نسلهم من جهة الأب (١) .

---

(١) د. عيسوى أحمد عيسوى ، أحكام الميراث ، ٥١٦ .

## الميراث فى التشريع الألمانى

تتلخص القواعد المنظمة للميراث فى هذا التشريع فيما يأتى :

١- ينحصر سبب الميراث عندهم فى القرابة والزوجية مثل التشريع الفرنسى .

٢- يرتب المستحقون للإرث على الوجه الآتى :

(أ) فرع الميت كالابن .

(ب) الأبوان والأخوة والأخوات .

(ج) الأجداد والأعمام والعمات .

(د) ثم آباء الأجداد وأعمام الأصول وعماتهم وأخوالهم وخالاتهم .

(هـ) أجداد الأجداد ونسلهم .

٣- التساوى التام بين ابن المتوفى وبنته فى أصل الاستحقاق

وقدره .

٤- قتل المورث عمداً مانع من موانع الارث عندهم وكذلك

الشروع فى قتله أو التسبب فى إحداث عاهة بالمورث تجعله غير قادر على عمل وصيته بحرمانه من الميراث .

٥- الدولة ترث من لا وارث له (١) .

---

(١) د. بدران أبو العنين ، المرجع السابق . د. محمود حسن ، أحكام الميراث والوصية ، ٣٨ .

## الميراث فى التشريع السوفيتى

عندما قام البلاشفة بثورتهم فى روسيا قاموا بتطبيق المبادئ الماركسية ومنها إلغاء الملكية الفردية وإلغاء نظام المواريث وبعد تطبيق هذه المبادئ ترتب عليها آثار ونتائج سيئة فى حق العمل والعمال . إذ انتشرت السلبية وعدم الاكتراث وبرود فى العزيمة وفتور فى الهمة . إذ لا يوجد حافز يدفعهم على بذل أقصى الجهد ، ولماذا يتعبون ويشقون وهم يرون ثمار جهدهم تذهب إلى الدولة ولا تعود عليهم ولا على أحفادهم وأصولهم بأدنى فائدة .

لذلك ولتلافى هذه الآثار قام المشرع السوفيتى بإعادة الحق فى الميراث القانونى والميراث عن طريق الوصية . وبعد أربع سنين فقط من الثورة الشيوعية . أى فى عام ١٩٢٢ .

وتتلخص القواعد المنظمة لهذا الميراث فى ما يأتى :

- ١- كانت أسباب الميراث منحصرة فى أول الأمر فى الفريسة الفروع - الزوج والزوجة والأشخاص الذى كان يعولهم لمدة سنة على الأقل قبل موته ، ثم صدر أمر من رئيس المجلس السوفيت الأعلى عام ١٩٤٥ بتوسيع دائرة الورثة القانونيين فأصبحت تشمل :

الأولاد والزوجين والوالدين وأولاد التبنى والأخوات وفى كل طائفة يحجب الأقرب درجة من هو أبعد منه .

٢- كان للمورث مطلق الحرية فى أن يصدر وصية كيفما شاء ، ثم صدرت القوانين التى تحد من هذه الحرية . ونصت على أنه ليس للمورث أن يوصى بكل ما له إلا إذا انعدم الورثة القانونيين . ولكن للمورث الحق فى إصدار وصية رسمية يقوم فيها بتوزيع التركة بين ورثته القانونيين على وجه يخالف أحكام القانون .

٣- كانت التركة محددة بما لا يجاوز ألف روبل ذهباً ، ثم ألغى هذا التحديد عام ١٩٢٦ .

٤- التركة التى تورث عندهم تنحصر فى الأموال والحقوق الشخصية بما فيها الحق فى الأعمال الأدبية والعلمية والفنية .

٥- الدولة ليس لها حق فى التركة ، ولكن لها الحق فى تحصيل ضريبة تركات تصاعدية تصل إلى ٩٠% ولكنها خفضت فى التشريعات التالية لعام ١٩٤٣ (١) .

---

(١) د. عيسوى أحمد عيسوى ، ١٦ .

## الميراث في الشريعة الإسلامية

سنحدث في هذا الباب عن أدلة مشروعية الميراث والحكمة من تشريع في الفصل الأول ، ثم نتبع ذلك بالحديث عن خصائص نظام الميراث في الشريعة الإسلامية والأسر التي يقوم عليها الفصل الثاني ، ميراث المرأة في الشريعة الإسلامية في الفصل الثالث ، تطبيق القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ في مصر الفصل الرابع .

## الفصل الأول

### أدلة مشروعية الميراث والحكمة من تشريعه

#### المبحث الأول

#### أدلة مشروعية الميراث

ثبتت أحكام المواريث بالقرآن الكريم والسنة المطهرة والإجماع والإجتihad .

#### أولاً: القرآن الكريم :

(أ) قال تعالى ( ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت إيمانكم فآتوهم نصيبهم إن الله كان على كل شئ شهيداً- النساء / ٣٣ ) فلا إبن عباس ومجاهد وغيرهم فى قوله (ولكل جعلنا موالى) أى ورثة . وعن إبن عباس فى رواية أى عصبه . قال أبى جرير والعرب تسمى أبى العم مولى . مما ترك الوالدان والأقربون من تركه والديه وأقربيه من الميراث .

فتأويل الكلام : ولكل أيها الناس جعلنا عصبه يرثونه مما ترك والداه والأقربون من ميراثهم .

والذين عقدت إيمانكم فآتوهم نصيبهم أى والذين حالفتموهم فى الجاهلية على النصره والإرث فأعطوهم حظهم من الميراث . وقد كان هذا فى ابتداء الإسلام ثم نسخ . قال الحسن : كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب فيرث أحدهما الآخر فنسخ الله ذلك بقوله : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) . وقال ابن عباس : كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث المهاجرون والأنصارى دون ذوى رحمة بالأخوة التى أختى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم ، فلما نزلت (ولكل جعلنا موالى) نسخت (١) .

فالميراث بالحلف والمعاقدة سبب من الأسباب الأثر عند الحنيفية ، ولكنهم يؤخذون فى الترتيب بعد القرابة والزوجية .

(ب) قال تعالى : ( أن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله والذين أووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض ، والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا ) (٢) . وقوله تعالى أيضا : ( وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا الى أوليائكم معروفاً كان ذلك فى الكتاب مسطوراً ) (٣) .

---

(١) تفسير القرآن لابن كثير ٤٦٤/١

(٢) النفال ٧٢

(٣) الأحزاب ٦ .



وقال تعالى : ( والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاءوكم فأولئك منكم وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) .

فالهجرة واللموأة كانا سبب من الاسباب الميراث في صدر الاسلام ثم نسخ بقوله تعالى : ( وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) .

(ج) قال تعالى: ( للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا ، أى للأولاد والاقرباء حظ من تركه الميت كما للبنات والنساء حظ أيضا ، الجميع فيه سواء يستوون في أصل الوراثة وإن تفاوتوا في قدرها ، وسببها أن بعض العرب كانوا لا يورثون النساء والاطفال ، فأبطل الله حكم الجاهلية .

هذه الآيات تناولت أحكام الميراث إجمالاً . وأما الآيات التي تناولت أحكام الميراث بالتفصيل فهي:

١- قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وأن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل واحد منها السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ، فإن كان له أخوة فلأمه السدس من بعد وصيه يوصى بها أو دين ، أباكم وأبناكم

لا تدون أيهم أقرب لكم نفعا ، فريضة من الله إن الله كان عليما  
حكيمًا . النساء / ٧ .

يتضح من هذه الآية الكريمة ميراث كل فرع وكل أصل ونصيب  
كل واحد منهم وشرط استحقاقه لهذا النصيب .

٢- قوله تعالى " ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن  
ولد ، فإن كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن من بعد وصية يوصى بها  
أو دين ، ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد ، فإن كان لكم ولد  
فلهن الثمن مما تركتم ، من بعد وصية يوصى بها أو دين ، وإن كان  
رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما  
السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية  
يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم حكيم .  
النساء / ١٢ .

يتضح من هذه الآية ميراث الزوجين ونصيب كل منهما وشرط  
استحقاقه وميراث الأخوة لام وشرط استحقاقهم سواء كانوا واحدا أو  
أكثر من واحد .

٣- قوله تعالى : " يستفتونك ، قل الله يفتيكم في الكلاله ، إن امرؤ  
هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن

لها ولد ، فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ، وأن كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين يبين الله لكم ان تضلوا والله بكل شئ عليم . النساء / ١٧٦ .

بتضح من هذه الآية ميراث الأخوة والاخوات الأشقاء ويقاس عليهم الأخوة والاخوات لأب على ما سنوضحه في حينه .

### ثانيا السنة :

١- عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "ألقوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فلاولى <sup>(١)</sup> رجل ذكر" متفق عليه <sup>(٢)</sup>

وهذا الحديث يدل على أن الباقي بعد استيفاء أهل الفروض الانصبة المقدرة لفروضهم يكون لأقرب العصبات من الرجال ولا يشاركه من هو أبعد منه . وقد حكى الامام النووي الاجماع على ذلك .

٢- عن جابر قال : "جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بابنتها من سعد ، فقالت : يا رسول الله

---

(١) قوله (الاولى) افعل تفضيل من الولي بمعنى القرب : أى لا قرب رجل من الميت . قال الخطابي : المعنى أقرب رجل من العصبه .

(٢) نيل الأوطار ١٤٥/٧ .

هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل ابوهما معك فى أحد شهيدا وان عمها  
اخذ ما لهما فلم يدع لهما مالا ، ولا ينكحان الا بمال ، فقال : يقضى  
الله فى ذلك ، فنزلت آية الميراث ، فأرسل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إلى عمها فقال : أعط ابنتى سعد الثلثين وأمهما الثمن  
وما بقى فهو لك . رواه الخمسة "ألا النسائي" (١)

وهذا الحديث يدل على ان للبتين الثلثين وللزوجة الثمن وللعلم  
العصبة الباقي بعد أصحاب الفروض .

٣- عن زيد بن ثابت "أنه سئل عن زوج وأخت لأبوين فأعطى  
الزوج النصف ، وللأخت النصف وقال : حضرت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قضى بذلك" رواه أحمد .

٤- عن أبى هريرة ان النبى صلى الله عليه وسلم قال " ما من  
مؤمن الا أنا أولى به فى الدنيا والاخرة ، واقرعوا ان شئتم - النبى  
أولى بالمؤمنين من أنفسهم - فأیما مؤمن مات وترك مالا فليرثه  
عصبته من كانوا ، ومن ترك دينا أو ضیاعا فليأتى فأننا مولاه"  
متفق عليه (٢) وحديث زيد بن ثابت يدل على أن للزوج النصف  
والأخت النصف الآخر من التركة اذا لم يكن معهما أحد من

---

(١) نيل الأوطار ١٤٦/٧ .

(٢) المرجع السابق رقم ١٤٧ .

الورثة . وذلك مصرح به فى القرآن الكريم . فقال تعالى : "ولكم نصف ما ترك أزواجكم" وأما الأخت فقال الله تعالى : "أن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك" وأما حديث أبو هريرة رضى الله عنه فيدل على أن المتوفى يرثه عصبته ، فإذا لم يترك مالا وعليه دين أو ترك أولاداً دون مال ينفقون منه فإن رسول الله عليه السلام كفيل بهم ومولى من لا مولى له .

٥- عن على رضى الله عنه قال : "انكم تقرؤون هذه الآية - من بعد وصية يوصى بها أو دين وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ، وان اعيان بنى الام يتوارثون بنى العلات الرجل يرث أخاه لابييه وأمه دون أخيه لابييه" رواه أحمد والترمذى وابن ماجه (١)

وهذا الحديث يدل على ان : توزيع الانصبه يكون بعد تسديد الديون وتنفيذ الوصايا ، كما يدل على ان الاخوة الاشقاء يقدمون على الاخوة لاب فقط .

٦- عن هزيل بن شرحبيل قال : "سئل ابو موسى عن ابنه وابنه ابن وأخت ، فقال للابنه النصف وللأخت النصف وانت ابن

(١) اعيان بنى الام هم الاخوة الاشقاء ، وبنى العلات هم الاخوة لاب ، وبنى الاخياف هم الاخوة لام .

مسعود ، فسئل ابن مسعود واخبر بقول أبى موسى ، فقال : لقد ضللت اذا وما أنا نم المهتدين . أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم : للبنات النصف ولابنه الابن السدس تكمله الثلثين ، وما بقى فلأخت" رواه الجماعة الاسما والنسائى . وزاد أحمد والبخارى "فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال :

لا تسألونى مادام هذا الخبر فيكم (١) .

وهذا الحديث يدل على ان نصيب البنات الصلبية النصف اذا كانت منفردة وليس معها عاصب ، ونصيب بنت الابن السدس تكمله الثلثين نصيب البنات وللأخت الباقي تعصيا لأن الأخت مع البنات أو بنات الابن غصبة تأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض .

٧- عن قبيصة بن ذؤيب قال : جاءت الجدة إلى أبى بكر فسألته ميراثها فقال : مالك فى كتاب الله شيء ، وما علمت لك فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ، فارجعى حتى أسأل ، فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاها السدس ، فقال : هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة الانصارى فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه ، فأنقذه لها أبو

---

(١) نيل الأوطار ١٤٨/٧ .

بكر ، فقال : ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر فسألته ميراثها ، فقال مالك في كتاب الله شيء ، ولكن هو ذاك السدس ، فان اجتمعتم فهو ربيبتكما ، وايكما خلت به فهو لها "رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي وعن عبادة بن الصامت " أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما" رواه عبد الله بن أحمد في المسند .

وعن بريدة "ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل للجدة السدس اذا لم يكن دونها أم" رواه أبو داود .

وعن عبد الرحمن بن يزيد قال : "أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدات السدس : اثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم" رواه الدار قطنى هكذا مرسلًا (١) .

فهذه الأحاديث تدل على أن نصيب الجدة المنفردة السدس ويقسم السدس بينهن بالتساوى عند اجتماع جدتين فأكثر بشرط عدم وجود الأم .

٨- عن عمران بن حصين "ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ان ابن ابني مات فمالى من ميراثه ؟ قال لك السدس

---

(١) المرجع السابق ١٤٩ .

فلما أدبر دعاه قال : لك سدس آخر ، فلما أدبر دعاه فقال : ان  
السدس الآخر طفمة <sup>(١)</sup> " رواة أحمد وأبو داود والترمذي  
وصححه " .

وهذا الحديث يدل على أن فرض الجد السدس .

٩- عن المقدم ابن معد يكرب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال : من ترك مالا فلورثته ، وأنا وارث من لا وارث أعقل عنه  
وارث ، والخال وارث من لا وارث له ، يعقل عنه ويرثه " رواه  
أحمد وأبو داود وابن ماجه وهذا الحديث يدل على أن الخال من  
جملة الورثة بشرط عدم وجود صاحب فرض أو عصبه معه ، وقد  
اختلف الفقهاء والصحابه فى توريث ذوى الأرحام ، فأكثر أهل العلم  
يقولون بتوريثهم بالشرط المذكور من هؤلاء فقهاء العراق والكوفة  
والبصرة وعلى وابن مسعود وأبى الدرداء والشعبى وأبى حنيفة  
وذهب زيد بن ثابت والزهرى ومالك والشافعى وفقهاء الحجاز  
ومالك والشافعى أنه لا ميراث لهم وسنفضل القول فى هذه المسألة  
فى توريث ذوى الأرحام .

١٠- عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

---

(١) طفمة أى زائد على السهم المفروض مازاد على المفروض فليس بـ لازم  
كالـفرض .



لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم "رواه الجماعة إلا مسلما والنسائي وفي رواية قال : يا رسول الله انتزل غدا في دارك بمكة ؟ قال : وهل ترك عقيل من راع أو دور وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ولم يرث جعفر ولا علي شيئا لأنهما كانا مسلمين وكلن عقيل وطالب كافرين "وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو امته" رواه الدارقطني .

وعن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يورث أهل ملتين شيء "رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي" .

وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم ، وكل قسم أدركه الاسلام فإنه على ما قسم الاسلام "رواه أبو داود وابن ماجه" .

فهذه الأحاديث جميعها تدل على أنه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم .

١١- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "لا يرث القاتل شيئا "رواه أبو داود" وعن عمر

قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : "ليس لقاتل ميراث" رواه مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه .

فهذين الحديثين يدلان على أن القتل مانع من موانع الارث .

١٢- عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال : "لا نورث ما تركناه صدقة" .

وعن عمر أنه قال لعثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد وعلى والعباس : "أنشدكم الله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض اتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما تركناه صدقه ؟ قالوا : نعم " .

وعن عائشة "أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفى أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن ، فقالت عائشة : ليس قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركناه صدقة " .

فهذه الأحاديث تنل على الأنبياء لا تورث وما يتركوه فهو صدقة هذه بعض الأحاديث التي وردت في الموارد اقتصرنا عليها لعدم الاطالة ، ولكفايتها في الدلالة على أن السنة أكدت ما جاء في القرآن أو بينت وفصلت ما ورد فيه .

### ثالثاً : الاجماع :

نم المعلوم أن بعض أحكام المواريث قد ثبتت بإجماع مجتهدي الأمة . مثل ارث الجدة . وبنث الابن وأحت الاب .

### رابعاً الاجتهاد :

ونقصد بالاجتهاد : اجتهاد بعض الصحابة بحيث لم يصل الاجتهاد إلى الاجماع الكامل من الصحابة المجتهدين ، وانما حدث اختلاف بشأن المسألة محل الاجتهاد ، ومن ذلك توريث الأخوة الأشقاء أو لاب من الجد الصحيح ، وتوريث نوى الأرحام وكيفية توريثهم والمسألة المشتركة ، ومسائل العول والرد وبعض مسائل الحجب .

## الحكمة من تشريع الميراث

نستطيع أن نلخص الحكمة من تشريع الميراث فى النقاط التالية :

### ١- استمرار خلافة الانسان لله على الأرض :

قال الله سبحانه وتعالى : "هو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم " الأنعام/١٦٥ .  
وقال ايضا : "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها .  
هود/٦١"

وقال تعالى أيضا : "الم تروا أن الله سخر لكم ما فى الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة. لقمان/٢٠" .

وقال تعالى أيضا : "هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور . الملك/١٥" .

فإنه سبحانه وتعالى جعلنا خلفا للأمم الماضية والقرون السالفة يخلف بعضنا بعضاً ، كما خالف بين أحوالنا غنيا وفقيرا وعلماء وجهلاً وقوة وضعفاً لنتخبر شكرنا على ما أعطانا فيثبت الشاكر

ويعاقب الجاحد . وأضاف المولى فى الآية الثانية والثالثة أنه خلقنا من الأرض وجعلنا عمارها وسكانها نساكن بها ، وسخر لنا مافى السماورات من شمس وقمر ونجوم لننتفع بها وسخر لنا مافى الأرض من جبال وأشجار وثمار وأنهار وغير ذلك مما لا يحصى ، واتم علينا نعمه العديدة الظاهرة المرئية والباطنة الخفية .

وفى الآية الرابعة : ذكر المولى عز وجل أنه جعل لنا الأرض لينة سهلة المسالك والدروب وأمرنا بالمشى والسعى فى طرقاتها وجوانبها للتجارة وتحقيق الربح والمكاسب ، وجعل ما يحققه ملكا خاصا له فى حياته وارثا لزوجته وأولاده وأقاربه بعد مماته . ومتى علم الانسان ذلك زاد من جهده ونشاطه لى يحقق المزيد حتى يترك ورثته بعد مماته أغنياء ولا يتركهم فقراء يسألون الناس الحافلا وتستمر الحياة بخلافة جيل لجيل إلى أن تقوم الساعة .

## ٢- تشجيع الانسان للاجتهاد فى العمل :

من المعروف أن الانسان لن يجتهد فى البحث عن كسبه ورزقه اذا اثبت لديه أن أمواله التى اكتسبها طيلة عمره ، ستذهب إلى الخزانة العامة للدولة ولن يستفيد منها أولاده وزوجته وأقاربه ، وحتى اذا دخل فى حيازته أموالا كثيرة فإنه سيقوم بإنفاقها ببذخ وإسراف ، وأوضح مثال على ذلك ما حدث فى الدولة الشيوعية ، فهذه الدول

عادت إلى الأخذ بنظام الميراث يتشابه إلى حد كبير مع النظام  
الاسلامى ، بعد ما ثبت لديها الغاء هذا النظام ، لفتور الهمم وبرود  
العزائم .

### ٣- تحقيق العدالة بين الناس :

مما لاشك فيه أن وضع المولى سبحانه وتعالى لنظام المواريث  
يحقق العدالة التامة بين جميع الأفراد ، لأن خالق البشر هو الأعلّم  
بأصلح القواعد فى توزيع التركة ، لافرق بين صغير وكبير ولا بين  
رجل وامرأة فقد كانت المرأة مهتدة فى معظم التشريعات السابقة على  
الاسلام ، كما الغت الشريعة الاسلامية بعد أنواع من الارث كالارث  
بالتبني وتوريث ولد الزنا .

## الفصل الثانى

### **خصائص نظام الميراث والأسس التى قام عليها**

أن نظام الميراث فى الشريعة الإسلامية له خصائص تميزه عن غيره من النظم الأخرى ، كما يشتمل هذا النظام على قواعد وأسس قوية عادلة ، وسوف نتحدث عنها ما فى المبحثين الآتيين:

## المبحث الأول

### خصائص نظام الميراث فى الشريعة الإسلامية

نستطيع أن نلخص مميزات وخصائص هذا النظام فى الآتى :

١- أن المولى سبحانه هو الذى وضع وحدد المستحقين للميراث ونص على فرض كل واحد منهم ، وهل هو صاحب فرض أو من أصحاب العصبات أو من ذوى الأرحام إلى آخره . فلم يترك المولى أن البشر تحكمهم الأهواء والعواطف والنزوات . والنتى تؤثر فى آرائهم وأحكامهم فقد يسرف فى إعطاء البعض أو يحرم البعض منهم ، فيترك لهم الحقد والكراهية بعد وفاته ، وقد يؤدى هذا إلى النقاتل والتناحر بين أفراد الأسرة الواحدة . ولكن اذا علم كل فرد من أفراد الأسرة أن الله سبحانه هو الذى حدد هذه الأنصبة ، وهو الواضع لهذه القواعد لاطمأنت النفوس لعملهم لأن الله لا يظلم متقال ذرة .

٢- تدرج التشريع الإسلامى فى وضع نظام المواريث ، فلم يشأ المولى سبحانه أن ينزل أحكام الميراث جملة واحدة ، وانما نزلت هذه القواعد على مراحل متعددة ، إلى أن نزلت آيات المواريث السابق النص عليها ، والحكمة واضحة جلية من هذا



التدرج ، فالعرب كما نعلم اعتادوا وألفوا أعرافا وعادات معينة فى الميراث فكان من الضرورى التمهيد لهذا النظام الجديد ، ولكى يتمكنوا من الإقلاع عن هذه العادات الظالمة الجائرة شيئا فشيئا .

### ولقد مر تشريع الميراث بالمراحل التالية :

١- حينما بعث الرسول بالشريعة السمحة لم يقم بإلغاء أحكام المواريث الجائرة والسائدة فى الجاهلية ، بل ابقى عليها كما هى ، حتى تنهيا نفوسهم لقبول المبادئ الاسلامية .

٢- أول تنظيم للميراث : الارث بالهجرة والمؤخاه فى الاسلام فقد ساهم هذا النظام فى الربط بين أفراد الأمة الاسلامية برباط قوى ومتين ، وهو رباط العقيدة . قال تعالى : "أن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا .. الانفال/٧٢" .

فهذه الآية توضح ان الذين آمنوا وصدقوا الله ورسوله وتركوا ديارهم وهاجروا من أوطانهم حبا فى الله ورسوله وجاهدوا الأعداء بالأموال والأنفس لأعزاز دين الله وهم المهاجرون والذين آووا ونصروا أى آووا المهاجرين فى ديارهم ونصروا رسول الله وهم

الأنصار ، وهؤلاء المهاجرون والأنصار بعضهم أولياء بعض فى  
النصرة والأرث ، ولهذا اخى صلى الله عليه وسلم بينهم . واستمر  
التوارث بهذا السبب إلى فتح مكة .

### ٣- كأن التبني سائدا فى الجاهلية فأبطله الله سبحانه وتعالى بقوله :

"ما جعل ادعياءكم أبناءكم ، ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق  
وهو يهدى السبيل ، ادعوهم لأبائهم هو اقسط عند الله فإن لم تعلموا  
أبائهم فإخوانكم فى الدين ومواليكم وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به  
ولكن مما تعمدت قلوبكم وكان الله غفورا رحيمًا . الاحزاب ٥،٤ .  
وبإبطال التبني بهاتين الآيتين أبطلنا جميع الآثار التى كانت تترتب  
عليه ومنها الميراث بالتبني .

٤- أما فيما يتعلق بالميراث بالحلف والمعاقدة ، فقد ذهب جمهور  
الفقهاء إلى أن هذا السبب قد نسخ بآيات المواريث ، وخالف الحنفية  
والأمامية الجمهور وقالوا بأن هذا السبب لم ينسخ وإنما اُخِرَ فى  
الترتيب بعد ميراث ذوى الأرحام .

٥- توريث النساء والأطفال بعد أن كانوا محرومين من الميراث  
فى الجاهلية . قال تعالى : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون  
وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه او

كثير نصيبا مفروضا .

٦- ثم نزلت بعد ذلك آيات الموارث مفصلة لاحكام مبينه فوض

كل وارث إذا كان من اصحاب الفروض ، وحالات كل وارث .

ثالثا : أن حق الميراث في الشريعة الاسلامية حق اجباري فليس

للمورث أن يحرم احد من الورثه ، وليس للوارث أن يمتنع عن تسلم نصيبه اوردته .

رابعا : حافظت الشريعة على حقوق الورثه في حياه المورث ،

فقررت تعلق حقهم بمال المورث إذا كان مريضا مرض الموت ، ولذا يمتنع عليه أن يتصرف تصرفا ضارا بهم ، ولكن الشارع الحكيم لم يمنعه من الوصيه في حدود الثلث لأقاربه او للجهات الخيرية او للفقراء والمساكين وسنفضل القول في الوصيه في الباب الخاص بها .

خامسا : شرع الميراث لتقوية الروابط الاسريه وتقوية العلاقات

بين أفرادها فقسمت التركة بين أقرب الناس واحبهم إلى فؤاد المورث ، فلا ميراث لاي فرد من خارج الاسره .

سادسا : نظام الميراث عندنا وقواعده تقضى بتوزيعه على اكبر

عدد من المستحقين ، ولذا يعم النفع الكثير من الأقارب ، فلا تركيز للثروه في يد واحد على حساب باقي الأقارب كما تقضى بذلك بعض

سابعا : يقدم فى الميراث : الورثه الاقوى قرابه للمتوفى والاشد صله به والاكثر نفعاً على من يليهم فيقدم الابناء على الاخوه والاعمام والاب على الجد والام على الجدات ويقدم الاب على الاخوه الاشقاء او الاب.

ثامنا : اعطى الشارع الحكيم للنساء وللاطفال نصيباً من التركة ، حتى يحافظ على كرامة النساء ويصون حياءهن وعفتهن ويوفر للصغير الحياه الكريمه التى كانت مقدره له فى حياه والده ، فلا تميز للابن الاكبر كما يقضى بذلك التشريع الانجليزى ن بل أنه يحجز للجنين فى بطن امه أوفر النصيبين حتى يولد ويتبين ذكوره او انوثته .

تاسعا : جعل الشاعر الحكيم للذكر ضعف نصيب الأنثى - ابناً وبناتاً ، أختاً وأختاً - لأن حاجة الذكر إلى المال اشد من حاجه اخته اليه ، لأن التزاماته ومطالبه اكثر ، وقدم النبوه فى العصبه على الابوه لأن الأبناء مستقبليين للحياه والاباء مستدبرين لها .

وبعد هذا العرض الموجز لاهم المميزات والخصائص التى يتميز بها نظام التوريث فى الشريعه الاسلاميه ، نستطيع أن نقول : أنه نظام مشتمل على العدل كله والرحمه كلها . وكيف لا يكون كذلك وهو صادر من عند الله الذى من صفاته العدل والرحمه والحق .

## المبحث الثانى

### الأسس التى يقوم نظام الميراث فى الشريعة الاسلاميه

نستطيع أن نلخص هذه الأسس فى النقاط الآتية :

- ١- الأصل والفرع لا يسقط فى اصل الاستحقاق ابدا كالأباء والأبناء .
  - ٢- يتساوى فى اصل الاستحقاق الذكر والأنثى والصغير والكبير
  - ٣- القرابه وتشتمل على البنوه والابوه والاخوه والعمومه والزوجيه وتشمل الزوج والزوجه او الزوجات
  - ٤- إذا وجد عصبه بالغير - أبناء وبنات أو اخوه وأخوات اشقاء أو لاب يأخذ الذكر ضعف الأنثى .
  - ٥- التسوية بين الاخوه والاخوات لام لأنهم ليسوا بعصبه فالذكر يأخذ مثل نصيب الأنثى لأنهم يدلون إلى الميت عن طريق الام فقط .
  - ٦- يحجب الاخوه جميعا اشقاء او لاب أو لام بالأصل الوارث المذكر او الفرع الوارث المذكر .
- هذا بالإضافة إلى أن هذه الاسس محاطه بدائره عظيمه من للحب

والعشرة والنصره والعطف.

فقد راعى الشاعر الحكيم عند ترتيبه للعصابات مثلاً قاعدة الحب فاحب طائفه إلى المورث ابناؤه ثم اخوته ثم اعمامه وتحقيقا وصيأنه للعشره ورث الشاعر الأزواج والزوجات ولم يهمل التشريع الاسلامى الطائفه التى ناصرته وأزرتة فى حياته ، فوضع نظاما حكيما لتوريثهم (ميراث العصابات النسبية والسببيه) .

وارتفع نظام التوريث الإسلامى إلى اعلى مرتبه حينما وضع القواعد التى تقضى بتوريث ذوى الأرحام ، لتقوية صله الرحم ، فكان اقرارا للعطف والتراحم فى احسن صورة .

## الفصل الثالث

### ميراث المرأة في الشريعة الإسلامية

من المعلوم أن المرأة قبل الإسلام كانت مثل المتعة والبضائع التي تورث فلا ارادة لها ولا كرامه بل كان العرب في الجاهلية يقتلون بها وهي صغيرة بدفنها حيه في الرمال لكيلا تجلب لهم العار والفضيحة وفقا لمعتقداتهم ، فلما جاءت الشريعة السمحة ساوت بينهما وبين الذكر في اصل الاستحقاق في الميراث ، وحرمت وادها . فقال جل شأنه : وإذا يشر أحدهم بالأنثى ظل وجهة مسودا وهو كظيم ن يتوارى من القوم من سوء مايشربه ايمسكه على هون ام يدسه في التراب الا ساء ما يحكمون ... ز النحل ٥٨/٥٩ ويقول تعالى ايضا " وإذا الموؤدة سئلت بأى ذنب قتلت - التكوين ٩/٨ .

ومن مظاهر تكريم المرأة ايضا تحريم ارثها بعد موت زوجها كرها عنها قال ابن عباس : كانوا في الجاهلية إذا مات الرجل كان اولياؤه احق بامراته أن شاعوا تزوجها احدهم ، وأن شاعوا زوجوها غيرهم وأن شاعوا منهوها الزواج<sup>(١)</sup> ، وقد نص على ذلك في سورة النساء ايه رقم ١٩ " يأيتها الذين امنوا. لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها

---

(١) القرطبي ٩٤/٥ .

ولاتفضلوهن تذهبوا ببعض ما أتيتموهن الا أن يأتين بفاحشه مبينه .

كما حرم الشاعر الحكيم فى الأيه التاليه اخذ شئ من المهر بغير رضا الزوجه ، فقال تعالى : وأن اردتم استبدال زوج مكان زوج واتيتم احداهن فنتارا ، فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا واثما مبينا ثم كرم الاسلام المرأة فجعلها سكنا للزوج بعقد شرعى لحمايتها من الرذيله والفسق ، وجعل لها من الحقوق بحيث تقوم العلاقة بينها على الموده والرحمه والتعاطف والمعاشره بالمعروف قال سبحانه وتعالى : من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم موده ورحمه أن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون - الروم / ٢١ قال تعالى ايضا :

وعاشروهن بالمعروف فأن كرهتمون فسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا - النساء / ١٩ ، وقال تعالى ايضا : فامساك بمعروف أو تسريح باحسان - البقره / ٢٢٩.

ولقد شمل الاسلام برعايته الأماء ولم يقصرها على الحرائر فنهى الشاعر الحكيم عن اجبار الأماء على ممارسه الزنى والفاحشه لتحصيل المال او التربح وراء ذلك . فقال جل شأنه "ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء أن اردن تحصنا لتبغوا عرض الحياه الدنيا " ولقد قضى الشاعر الحكيم بتوريث المرأة وجعلها على النصف من الرجل .



للذكر مثل حظ الأنثيين وبهذا النص أبطل المولى ما كان سائدا فى  
الجاهلية من عدم توريث المرأة فالأم ترث فى جميع الحالات ولا تحرم  
من الميراث أبدا ، والاخت الشقيقة أو الأب أو الأم رثن فى حالات  
معينة والجده ترث أيضا فى حالات محددة والزوجه ترث ولا تحجب  
حجب حرمان أبدا .

وأما فيما يتعلق باعطاء المرأة ميراثا يكون على النصف من  
الرجل فهذه القاعدة لحكمة عظيمة اجتهد الفقهاء فى اظهارها وقالوا .

(أ) أن الرجل يجب عليه الأنفاق على زوجته واولاده وعلى اقاربه  
الفقراء والمراه لا يجب عليها الأنفاق بأى حال لا ابيها هو الذى ينفق  
عليها قبل الزواج ن وزوجها هو الذى ينفق عليها بعد الزواج .

(ب) إذا ساوى الشاعر الحكيم بين الرجل والمرأة فى الميراث مع  
عدم وجوب الأنفاق على نفسها أو على احد ، سيؤدى إلى خلل فى  
البناء الاجتماعى وزعزعه بنیان الاسرة ، لأن المال سيتكدس فى ايدى  
النساء ، وسيترتب على ذلك تسلط النساء على الرجال وطفیانهم  
عليهم ، وفى هذا اخلال بمبدأ قوامه الرجال على المرأة قبالى تعالى :  
الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما  
أنفقوا من اموالهم .

ج) ويلزم التنوية إلى أن تركيز المال في يد الرجل يؤدي إلى نمائه واستثماره لأن الرجل أقدر من المرأة على ممارسته الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية (١) .

هذا وإذا كانت الشريعة الإسلامية قد أعطت المرأة نصف الجل في الميراث في معظم الحالات إلا أن هناك بعض الاستثناءات على هذا المبدأ ، منها التسوية في الميراث بين اولاد الام ، فالأخ لام يتساوى مع الاخت لام في الميراث لأنهم يدلون إلى الميت عن طريق الام ، والام هي مصدر العطف والرحمة كذلك سوى الشاعر الحكيم بين الأب والام في الميراث إذ وجد فرع وارث مذكور كالابن وابن الابن وأن نزل .

بعد هذا العرض الموجز نستطيع القول أن الشريعة الإسلامية قد منحت المرأة من الحقوق ما لم تمنحه لها أي شريعة من الشرائع وما نسمعه اليوم من بعض المهوسين من المناداة بالمساواة بين الرجل والمرأة في كل الأمور ، وما هو إلا من باب الهوس والاباحية ، لأن الله الخالق العليم الخبير بالنفس البشرية هو الذي وضع هذه القواعد والاحكام .

---

(١) د. بدر أن أبو العنين احكام التركات والموارث د. محمود حسن المرجع السابق رقم ٤٣ .

## الفصل الرابع

### تطبيق القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ فى مصر

كان القضاء فى المحاكم الشرعية يطبقون القول الراجح فى المذهب الحنفى فيما يعرض عليهم من قضايا المواريث ، ولكن عند تطبيقهم للمذهب الحنفى وجدوا أن هناك مسائل وقع فيها اختلاف فى ترجيح الأقوال أو لم ينص فيها على ترجيح مطلقا وكان من نتيجة ذلك اختلاف الاحكام وتضاربها فى المسألة الواحدة تتبعا لاختلاف القضاء فى المحاكم المختلفة .

بل أنه ظهرت حوادث ومسائل تستوجب المصلحة أو البيئة الاجتماعية أن يكون حكم القضاء فيها بالرأى المرجوع فى المذهب الحنفى أو برأى أمام اخر من ائمة المذاهب الفقهية الاخرى

لهذه الاسباب مجتمعه كانت الحاجة ملحة إلى اصدار تشريع ينظم احكام المواريث والوصية يستقى احكامه من المذاهب الفقهية المختلفة دون التقيد بمذهب معين ، بحيث تتلائم مع مصالح الناس ولا يوقعهم فى الحرج ويكون متمشيا مع ظروف العصر . وفى سنة ١٩٤٣ صدر القانون رقم ٧٧ لتنظيم احكام المواريث وفى عام ١٩٤٦ اصدر القانونين رقم ٤٨ ، ٧١ الأول لاحكام الموقف والثانى لاحكام

الوصية .

هذا وقد قسم قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ إلى ابواب ثمانية .

الباب الأول : أحكام عامة .

الباب الثاني : فى اسباب الأرت وأنواعه ، وقسم هذا الباب قسمين : القسم الأول : فى الأرت بالفرض ن والقسم الثانى : فى الأرت بالتعصيب .

الباب الثالث : فى الحجب .

الباب الرابع : فى السرد

الباب الخامس : فى ارث ذوى الأرحام

الباب السادس : فى الأرت بالعصوبة السببيه .

الباب السابع : فى استحقاق التركة بغير ارث فى المقوله بالنسب .

الباب الثامن : فى احكام متنوعه .

القسم الأول : فى الحمل .

القسم الثاني : فى المفقود .

القسم الثالث : فى الخنثى

القسم الرابع : فى ولد الزنا وولد العان .

القسم الخامس : فى التّخارج

وسنعرض لكل هذه المسائل بالتفصيل أن شاء الله .

## الباب الثانى

### التركة وعناصرها

أن التركة هى موضوع علم الميراث ، واحكام الميراث هى التى توضح الحقوق المتعلقة بها وترتيبها ، كما تبين لنا كيفيه توزيع هذه التركة على الورثة ونصيب كل وارث وشروط استحقاقه لهذا النصيب .

لذا سنقوم بتعريف التركة وعناصرها فى الفصل الأول ، ثم نتحدث عن ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة فى الفصل الثانى ، ثم أننتقال التركة فى الفصل الثالث .

## الفصل الأول

### تعريف التركة وعناصرها

#### أولاً : تعريف التركة :

التركة فى اللغة : يقال ترك الميت مالا خلفه والاسم التركة<sup>(١)</sup>  
وقيل : المراد بها الشئ المتروك<sup>(٢)</sup> .

وأما تعريف التركة شرعا ، فقد اختلف الفقهاء فى تعريفها على النحو الاتى :

أولاً : عرف الحنفية يقولهم : ما يترك الميت من اموال صافيا عن  
تعلق حق الغير بعين من الاموال .

ووفقا لهذا التعريف فإن التركة تشمل جميع الاموال التى يتركها  
المتوفى بشرط عدم تعلق الغير بأى عين من اعيانها المالية ، اى أن  
الاعيان المرهونة الذى تعلق بها حق الدائن المرتهن فى حياه المورث  
لاتعوض التركة إلى أن يستوفى الدائن المرتهن حقه منها ، وكذا  
الاعيان المعينة التى اشتراها المورث قبل موته ولم يدفع ثمنها ، فإن

---

(١) مصباح المنير / ٧٤/١ ، مختار الصحاح رقم ٧٧ .

(٢) مجمع الأنهر شرح متلقى الابحر ٧٤٦/٢

هذه الأعيان المشتراه يتعلق بها حق البائع وله الحق في حبسها حتى يستوفى ثمنها ، وعلى ذلك فإنها لا تدخل في حساب التركة .

ثانيا : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن التركة تشمل ما يتركه المتوفى من الاموال والحقوق مطلقا حتى ولو تعلّق بها حق للغير فالأعيان المرهونة او المبيّعة تدخل في تركة الميت حتى ولو تعلّق بها حق الدائن المرتهن او المشتري<sup>(١)</sup> .

وهذا الاختلاف لا يترتب عليه اى اثر ، لأن الفقهاء متفقون على عدم تقسيم التركة الا بعد سداد الديون والقانون اخذ برأى الجمهور في مادته الرابعة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) عرف المالكية التركة بأنها : الحق الذى يقبل التجزى بثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك . حاشية الدسوقي ٤/٥٧٢ .

وعرف الشافعية التركة بأنها : ما يخلفه الميت من حق او اختصاص أو مال نهاية المحتاج ٤/٦ .

وعرف الحنابلة التركة بأنها : الحق المخلف عن الميت - شرح منتهى الارادات ٢/٥٧٨ .

(٢) مادة ٤ : يؤدى من التركة ما يكفى لتجهيز الميت ومن تلزمة نفقته من الموت إلى الدفن وديون الميت .. إلخ فساد الدين مقدم على حقوق الورثة فالقانون قد عد الاموال المتعلقة بها حقوق الدائنين من التركة ولكن التوزيع الأنصاب على الورثة الا بعد سدادها حفاظا على حقوق الغير .



## ثانيا : عناصر التركة :

من المعروف أن المتوفى قد يترك اموالا او منافع او حقوق .

### (أ) الاموال :

اتفق الفقهاء على أن جميع الاموال التى كان يملكها المورث فى حياته تنتقل إلى ورثته بعد وفاته . وهذه الاموال أما أن تكون عقارا او منقولا او نقودا وبالاتفاق تدخل جميع هذه الأنواع فى تركة المتوفى ، سواء اكانت فى حوزته قبل الموت او لم تكون فى حوزته كنصيبه فى تركة قريب متوفى وسواء كانت هذه الاموال تحت يده وتصرفه او تحت يد الغير وتصرفه كالعقارات المؤجرة للغير او الاشياء المعساره او ماشابه ذلك .

### (ب) الحقوق :

تتنوع الحقوق إلى الأنواع الاتيه :

١- حق مالى مخصص : مثل الديون والديه والأرث اى التعويض

المحكوم به بدل عضوا او جرح .

٢- حق فى معنى المال كحق التعليه فى الابنية .

٣- حق تابع للمال مثل حق الترفاق - الشرب والمسيل - فهذا النوع من الحقوق متعلق باعيان ماله تابعة للعقار . وهذه الأنواع الثلاثة من الحقوق تنتقل إلى الورثة بعد موت المورث باتفاق جميع الفقهاء .

٤- حقوق ليس فيها أى عنصر مالى وهى الحقوق التى يطلق عليها حقوق شخصية مخصصة مثل حق الإنسان فى الانتخاب او فى تطبيق امراته او حقه فى تولى الوظائف العامة او حقه فى الحضانه أو حقه فى الولاية على النفس او المال وحقه فى القصاص وحقه فى الحرية وحقه فى خيار المجلس عند البعض فهذا النوع من الحقوق ثابت لذات الإنسان ومرتبطة بشخصية وعلى ذلك لايجوز أن ينتقل إلى ورثته بعد وفاته باتفاق جميع الفقهاء ، ماعدا خيار المجلس فهو ثابت باتفاق الشافعية والحنابلة فقط .

٥- حقوق تشبه الحقوق الشخصية من ناحية وتشبه الحقوق المالية من ناحية اخرى أى حقوق مختلطة مشتملة على الحقين معا .

مثال ذلك : حق الشفعية فإن حق مالى لأنه يتعلق بالعقار المبيع وحق شخص لأنه يمنح للشفيع بناء على اعتبارات شخصية متعلقة به

ويتوقف استخدامه على ادارة الشفيع ومشينة<sup>(١)</sup> فله أن يطالب بالأخذ بالشفيع وله أن يسقط حقه فى المطالبه بها ومن هذه الحقوق : حق خيار الشرط وحق خيار الرؤية وحق المدين فى تأجيل الدين الذى فى ذمته وهذا النوع من الحقوق اختلف فيه الفقهاء على النحو الاتى .

(أ) ذهب الجمهور : (المالكية والشافعية والحنابلة) إلى أن هذا النوع من الحقوق يروث وينتقل إلى الورثه بعد موت المورث ، واحتج الجمهور : بحديث رسولنا الكريم ، من ترك مالا او حقا فلورثته فالحديث واضح فى اعتبار الحقوق من التركة .

وقالوا : بأن الحقوق المذكورة متعلقه بالاعيان المالىه ولذا فهى من الحقوق المالىه .

(ب) ذهب الحنفية إلى أن هذا النوع من الحقوق لا يورث ولا ينتقل إلى الورثه . واحتجوا بالأتى

فلقد روى عن الرسول عليه الصلاه والسلام قوله (من ترك مالا فلورثته) فالحديث واضح فى اعتبار الاموال من التركة ولم نص فى الحديث على الحقوق ، وعلى ذلك لا تنتقل إلى الورثه

---

(١) الشفعه رساله دكتوراه أ.د محمود حسن .

(ج) المنافع : اختلف الفقهاء فى ماله المنافع على رأيين .

الرأى الأول : يرى الحنفية أن المنافع لاتعد من الاموال لأنها عرض من الأعراض لايبقى زمانين حيث أن المنافع تتلاشى بمجرد وجودها فلا يمكن حيازتها واحرازها لكونها غير مستقره فلا يتأتى فيها التوارث لأن الشئ الموروث لابد أن يبقى فى ملك المورث إلى حين وفاته فيتملكه الوارث بعد وفاه مورثه بطريق الوراثة عنه . وهذا يستلزم ورود ملكين ملك المورث وملك الوارث - على الشئ الموروث ولايتأتى ذلك إلا إذا كان الشئ الموروث ثابتا مستقرا له استمرار وبقاء وهذا غير موجود فى المنافع .

الرأى الثانى : يرى جمهور الفقهاء أن المنافع من الاموال وبالتالي فإنها تدخل فى تركة الميت وتوزع على الورثه ، شأنها الاموال ولاعبره بكونها تحازا ولاتحاز طالما أن اصلها يحاز ، فالأعيان تحاز لمنافعها .

فمن استأجر عقارا - ارضا زراعية أو بيتا - لمدة خمس سنوات مثلا ثم مات المستأجر قبل أنتهاء هذه المدة فوفقا لرأى الحنفية فإن هذا العقد ينتهى بموت المستأجر ولاينتقل حق الأنفع بالعقار للمستأجر إلى الورثه وأما عند الجمهور فإن حق أنفع بالعقار المذكور ينتقل

إلى الورثة .

ويرجع الخلاف بين الحنفية والجمهور إلى الاتى :

(أ) حديث الرسول عليه الصلاة والسلام المذكور سلفا ، الحنفية يقولون بأن الحديث لم يرد فيه كلمة (حق) من ترك مالا والجمهور يقول بأن الحديث ورد به ذكر كلمة (حق) (من ترك مالا او حقا فلورثته) .

(ب) اختلافهم فى معنى المال ، فالحنفية يعرفونه بأنه : مايميل اليه الطبع ويمكن ادخاره وحيازته فالمنافع إذا ليست بمال لأنه لايمكن حيازتها واحرازها وادخارها .

الجمهور يعرف المال بأنه ما يمكن حيازه اصله فالمنافع إذا من الاموال لأنه يمكن حيازتها بحيازة اصلها .

الرأى الراجح : هو رأى الجمهور لاتفاقه مع العرف السائد فالاعيان المالية لاتنقص لذاتها وإنما لمنافعها ن فالاعيان التى لا منفعة فيها لاتبتاع ولاتشتري . فالناس تقيم العمارات المتعددة الطوابق لتاجيرها ، وتنفق الاموال الطائلة فى أنشاء السكك الحديدية لتسيير القطارات لنقل الركاب والبضائع كما تبنى الفنادق لتاجيرها للأشخاص إلى غير ذلك من الامثلة .

## الفصل الثانى

### ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة

الحقوق المتعلقة بالتركة نوعين :

النوع الأول : حقوق غير الورثة - النوع الثانى : حقوق الورثة

النوع الأول : حقوق غير الورثة :

١- حق الميت                      ٢- حق الدائن                      ٣- حق الموصى له

#### أولا حق الميت :

ويقصد بهذا الحق القيام بتجهيز الميت ودفنه ، وهذا التجهيز يشتمل على نفقات غسل المتوفى وتكفينه وحمله ودفنه بما يليق بأمثاله ، وفقا للعرف الجارى مع مراعاة قواعد الشريعة التى تقضى بعدم الاسراف او التقصير قال تعالى (والذين لم سرفوا ولم يقتصروا) وأما النفقات التى تجاوز الحد المعروف فإنها لأنحسب على الورثة ولا تلزم الا التى قام بأنفاقها فالسراقات وتكاليفها الباهظة واقامة الماتم ثلاث مرات اسبوعيا ثم حفله الاربعين والذكى السنوية من التصرفات التى يترتب عليها صرف مبالغ كبيرة لم يأمر بها الشاعر وليس لها اساس فى شرع الله ، بل أنها تعتبر من المستحدثه وكل بدعه ضلاله

وكل ضلاله في النار . وعلى ذلك فلا يلتزم الورثة القصر ولا يلتزم بها الراشدون الا اذا اجازها وكانت برضا تام منهم .

هذا ويجب تجهيز من تلزمه نفقته من اقارب المورث من تركته مثل فرعه الوارث مذكرا او مؤنثا - الابن والبنت - او ابيه او اخيه او اخته إذا مات قبله ولو بلحظة ، فنفقته هؤلاء واجبه على المورث أثناء حياته إذا كانوا فقراء فكذا تجهيزهم بعد مماتهم إذا مات احدهما قبله ولو ببره وقد اخذ قانون المواريث بهذا الحكم في حادثه الرابعه .

وأما تجهيز الزوجه فقد اختلف الفقهاء في وجوبه على الزوج إذا ماتت الزوجه قبله .

اولا : يرى الشافعيه وأبو يوسف صاحب ابى حنيفه<sup>(١)</sup> وجوب تجهيز الزوجه المتوفاه من مال زوجها حتى ولو كانت هذه الزوجه غنية وهم قد بتوا رأيهم هذا على القياس : فكسوة الزوجه واجبه على زوجها أثناء حياته حتى ولو كانت موسرة فكذا تجهيزها بعد مماتها .

ثانيا : يرى الحنابلة والمالكيه ومحمد بن الحسن صاحب ابى حنيفه عدم وجوب تجهيز الزوجه المتوفاه من مال الزوج لأنقطاع

---

(١) حاشيه ابن عابدين ٤٨٤/٥

الزوجيه بالموت واستدلوا على ذلك بأن الزوج لا يحل له لمس زوجته  
او لنزر اليها شرعا بعد وفاتها ، هذا بالإضافة إلى أنه يجوز له أن  
يتزوج باختها او بأرب زوجات غيرها بعد وفاتها . هذا إذا كانت  
موسره ، أما إذا كانت معسره - فقيره - فتجهيزها واجب على من  
كان ينفق عليها في حياتها وهو الزوج غالبا .

ويلزم التنوية إلى أنه : في حالة ماذا كان الزوج فقيرا لا مال له  
فإن تجهيزه او تجهيزها يكون من مال من يلزمة فقته او نفقتها فإن لم  
يوجد كان تجهيزهما من بيت المال فإن لم يوجد كان تجهيزهما على  
اغنياء المسلمين فرض كفاية اذا قام احدهم او بعضهم سقط الاثم عن  
الباقين والا اثموا جميعا لتركهم الواجب الكفائي .

وحق الميت في التجهيز مقدم على جميع الحقوق المتعلقة بالتركة  
ماعدا حق الدائن فقد اختلف الفقهاء في الترتيب بين حق الميت في  
التجهيز وحق الدائن ايهما اولى التقديم من الاخر .

الرأى الأول : يرى جمهور الفقهاء تقديم الديون العينية على  
تجهيز المتوفى أما الديون الشخصية فتؤخر عن تجهيز الميت ، اى أن  
الجمهور يترتب الحقوق المتعلقة بالتركة على النحو الاتى :

الديون العينية ثم تجهيز المتوفى ومن يجب عليه فقته ثم الديون



العادية المرسله - ثم الوصايا ثم حقوق الورثه .

الرأى الثانى : يرى الحنابلہ تقديم حق الميت على حق الدائنين ايا  
كان هذا الدين عينى او عادى ن لقد دللوا على رأيهم هذا بقولهم : أن  
تجهيز الميت ودفنه من حاجات الأنسان الأصلية مثل طعام المدين  
وشرايه وكسوته حال حياته ن فعند الحكم بافلاس المدين يجب أن  
يحكم بما يقيم أوده من الطعام والشراب وبما يستر عورته من اللباس /  
فنفقاته اذن مقدمه على ديونه حال الحياه وبالتالي فننقات تجهيزه مقدمه  
على ديون حال الممات من باب اولى . فقد استخدم الحنابلہ القياس  
كدليل لاثبات دعواهم .

الرأى الثالث : يرى الظاهرية تقديم حق الدائنين - الديون - على  
جميع الحقوق وبدلون على رأيهم بقولهم : أن تقديم نفقات التجهيز  
على حق الدائنين فيهم ظلم وغبن لهؤلاء الدائنين فى حالة استغراق  
التركة بالدين لأن عبء تجهيز الميت سيقع عليهم وحدهم مع أن عبء  
تجهيز المتوفى الفقير يقع على جميع الحاضرين من المسلمين ، أما فى  
حالة تقديم الدائنين على حق المتوفى فى التجهيز فإن الدين يسد اولاً  
فأن بقى شئ جهز المتوفى منه وأن لم يبق شئ فتجهيز الميت يكون  
على جميع الحاضرين بما فيهم الدائنين<sup>(١)</sup> .

---

(١) المحلى ٢٥٢/٩ .

وقد اخذ قانون المواريث برأى الحنابلة فى المادة الرابعة : يؤدى  
من التركة بحسب الترتيب الآتى :

أولا : ما يكفى لتجهيز الميت ن، ومن تلزمة نفقته من الموت إلى  
الدفن .

### ثانيا : ديون الميت .

ثالثا : ما اوصى به فى الحد الذى تنفذ فيه الوصيه . ويوزع ما  
بقى على الورثه وعلى ذلك فحق الميت ومن تلزمة نفقته إذا مات قبله  
على جميع الحقوق المتعلقة بالتركة ، بما فيها حق الدائنين سواء كان  
الدين عينيا ام عاديا .

### ثانيا : حق الدائن :

يقصد بحق الدائن : الدين الواجب فى ذمه المدين سواء كان ديناً  
عاديا أو عينيا .

وقد اجمع الفقهاء على تقديم الدين على الوصيه لقوله عليه الصلاه  
والسلام الدين قبل الوصيه هذا بالإضافة إلى أن الدين واجب الاداء  
يجبر المدين على ادائه أن امتنع أما الوصيه فهى من التبرعات ،  
والأجل مقدم على التبرع حتما .

ام قوله تعالى : من بعد وصيه يوصى بها او دين فان تقديم الوصيه فى الايه الكريمة لايجب تقديمها على الدين فى ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة وإنما قصد من تقديم الوصيه هى من التبرعات للحث على الوفاء بها حتى لايتهاون الناس فى دفعها إلى مستحقها .

أنواع الديون : تتنوع الديون إلى : دين لله ودين للعباد .

(أ) دين الله : يرى جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية أن دين الله تعالى لايسقط بموت من وجب عليه بل يجب أن يؤدي من تركته قبل الوفاء بالوصيه وأما الحنفية فيرون : أن دين الله تعالى لايجب دفعها من التركة الا اذا اوصى المورث بأدائها من التركة وفى هذه الحالة يكون الدين وصيه ويأخذ حكمها وينفذ من ثلث التركة ولاينفذ الزائد على الثلث الا باجازة الورثة ، ولذا يتأخر دين الله عندهم عن دين العباد فاذا لم يوصى المورث بأدائه فلا يؤدي من التركة ويسقط ويحاسب عليه الغنسان فى الأخوة يوم القيامة .

وبنى الحنفية رايهم على : أن الحق المالى الواجب لله هو عباده محضه والركن فى العباده نيه المكلف وفعله ، وقد فات ذلك بوفاته فبقاء وجوبه عليه غير متصور<sup>(١)</sup> .

---

(١) تبين الحقائق للزيلعى ٢٣٠/٦ .

وأما الجمهور فقد بنى رأيه على أن الدين مؤنه المال أى  
الضرائب الواجبه عليها وليس عباده محضه ولذا لا يحتاج إلى نيه  
فأشبه الزكاه التى تجب فى اموال جميع الاشخاص الذين لاتصح منهم  
العباده كالصبيان والمجانين ن فالزكاه يجب فى اموالهم إذا توافرت  
شروطها من ملك للنصاب الخ ويقوم بتأديتها عنهم الولى عليهما .

ورغم اتفاق الجمهور على وجوب تأديه دين الله من تركه  
المتوفى ، إلا أنهم اختلفوا فى مرتبته .

فالملكية جعلوا دين الله فى مرتبه تاليه لدين العباد بشرط أن يشهد  
المتوفى على نفسه اثناء حياته أن هذا الدين واجب فى ذمته ، فإذا  
حصل هذا الاشهاد وجب اخراج هذا الدين من التركة بعد اخراج دين  
العباد سواء اوصى باخراجه ام لا (١) .

وأما الشافعيه : فيقولون بتقديم دين الله تعالى على دين العباد ، فى  
الأصح عندهم .

وقد استدل الشافعيه بأحاديث الرسول عليه السلام للتدليل على  
رأيهم كقوله عليه الصلاه والسلام "دين الله احق بالقضاء" وقوله عليه  
الصلاه والسلام ايضا "اقضوا الله فهو احق بالوفاء" .

---

(١) الشرح الكبير لها مش حاشيه الدسوقي ٤٥٨/٤

وذهب الحنابلة : إلى التسوية بين دين الله ودين العباد العادى ،  
وأما الدين العينى أى التى تعلق بعين من اعيان التركة فمقدم على دين  
الله ودين العباد العادى .

وإذا كان قانون المواريث لم ينص فيه على المذهب المطبق فى  
هذه الحالة الا أن المذكور الايضاحيه لهذا القانون قد ذكرت بأن المراد  
بالديون : الديون التى لها مطالب من جهة العباد أما ديون الله تعالى  
فلا تطالب بها التركة . وعلى هذا فقد اخذت المذكرة الايضاحية  
بمذهب الحنفية .

ب) دين العباد : هى التى لها مطالب من العباد كائمان المبيعات  
والأجره للانشاء المؤجره ودين المهر والقرض وقلنا سلفا أن دين  
العباد ينقسم إلى دين عينى ودين عادى او شخص من حيث تعلق الدين  
بالتركة من عدمه ، وسوف نتحدث عن تقسيم اخر لدين العباد وهو  
تقسيمها من حيث طريقه اثباتها .

فينقسم دين العباد بهذا الاعتبار إلى دين صحة ودين مرض .

ودين الصحة : هو الدين الثابت بالبينه او بإقرار المتوفى او  
بنكوله فى حالة صحته ، ودين المرض هو الدين الثابت بالإقرار حال  
المرض .

الجمهور<sup>(١)</sup> : لايفرق بين دين الصحة ودين المرض ويخلص مذهبهم فى أن الديون العينية تقدم على ديون العباد حتى ولو كانت ديناً لتجهيز الميت ، ولكن الحنابلة يقولون بتقديم تجهيز الميت من كفن وموئنه غسل ودفن بالمعروف من صلب ماله<sup>(٢)</sup> هذا وقد اخذ قانون المواريث برأى الحنابلة فى مادته الرابعة .

أما الحنفية : فقد فرقوا بين النوعين : وقالوا بتقديم دين الصحة على دين المرض فى الأداء لقوة دين الصحة وضعف دين المرض وسبب ضعف هذا الدين : احتمال اقدام المريض المدين على التبرع ببعض ماله تحت ستار هذا الاقرار ، ولذا يقرر الحنفية تأخير دين المرض عن دين الصحة ولايلزم الدائنون بهذا الاقرار كما لايترتب على وجوده نزاحم بين الدائنين<sup>(٣)</sup> .

وعلى ذلك فاذا وجد عدد من الدائنين بعضهم دائنى الميت حال صحته بديون صحة والبعض الآخر دائنين له فى حال مرضه بديون مرض وضافت التركة عن الوفاء بجميع هذه الديون ،فوفقا لراى الجمهور فإن التركة تقسم على جميع الدائنين بنسبة ديونهم سواء كانت

---

(١) الشرح الكبير ٤/٤٥٨ ، منهج الطلاب ٣/٣٢٣

(٢) الاقناع الحنبلى ٢/٨٢

(٣) تبیین الحقائق ٦/٢٣٠ ، المبسوط ١٨/٢٧

ديونهم في حال الصحة او المرض ، والقرار الصادر من المريض  
كقرار الصحيح حجة ملزمة عندهم مالم يوجد ما يعارضها ، كاقامه  
الدليل على كذبه ، فالجمهور قد بنى رأيه على : أن الإنسان المريض  
يكون في حاله حاصه قريبا من ربه بعيدا عن اهوائه ونزواته ، لايقول  
الا الصدق ولايقر الا بالحق ، لأن المريض يكون في معظم الاحوال  
في حالة يتوب فيها العاصي ويصدق فيها الكاذب ويمر فيها الفاجر ،  
ولذا فان تهمه الكذب تكون منقبة في اقراره والدين الثابت بالاقرار  
في هذه الحالة كالثابت بالبينة .

ومن المعروف أن قانون الموارث لم يبين لنا ترتيب الديون في  
الاداء وعند عدم وجود نص في هذا القانون تطبق المحاكم الرأى  
الراجح في مذهب للحنفيه وعلى ذلك نستطيع أن نوجز القول في هذه  
المسألة على النحو الآتى :

نقوم بتجهيز المتوفى ومن ملتزمه نفقته شرعا من اقاربه وزوجاته  
عن التركة ، فان بى منها شئ هو مدين . ننظر اذا كانت ديونه اقل من  
التركة المتبقية او مساوية لها ، فان جميع هذه الديون تسدد بالكامل ،  
سواء كانت ديون صحة او مرض .

أما أن ضاقت التركة المتبقية عن الوفاء بجميع ديونه : فاذا كان  
الدائن واحدا فلا اسكال في ذلك ، وذلك بأن يأخذ هذا الدائن المتبقى

من التركة وأما فى حالة تعدد الدائنين فأننا ننظر : أن كانت الديون كلها من ديون الصحة ظاهراً من ديون المرض فإن التركة المتبقية تقسم عليهم بنسبة ديونهم قسمة تناسبيه مثال ذلك : مات وعليه ديون تبلغ ٢٠٠٠ جنيه لاربعة من الدائنين : الأول ٦٠٠ جنيه والثانى ٥٠٠ جنيه والثالث ٥٠٠ جنيه والرابع ٤٠٠ جنيه ، مع العلم بأن الباقي من التركة ٨٠٠ جنيه فقط فإن هذا المبلغ المتبقى من التركة يوزع بينهم بنسبة ٦:٥:٥:٤ ويكون نصيب كل دائن منهم ما يأتى :

أما اذا كانت الديون من النوعين أى بعضها من ديون الصحة وبعضها من ديون المرض فإن ديون الصحة هى التى تؤدى من التركة ، فإذا بقى شئ من التركة بعد ذلك دفعت لأصحاب ديون المرض فإذا لم تستوعب التركة هذه الديون قسمت بينهم قسمة تناسبيه ، وإذا كان الباقي من التركة بعد التجهيز لايفى إلا بديون الصحة فإن أصحاب الديون الأخرى ديون المرض لن يأخذ شيئاً .

### الديون المؤجلة :

يلزم التتوية إلى احكام الديون المؤجلة والتى لم يحل أجلها بعد فهل تنتظر إلى وقت حلول أجلها ، أما أن الأجل يسقط بموت المدين ويجب اداؤها فوراً بمجرد موته .



المؤجله يكون بضمن اكثر من بيعها حالة وهو جائز شرعا وجرى  
عرف الناس على هذا فيكون القول بسقوط الاجل وحلول الدين  
المؤجل . بمجرد وفاة المورث قول يؤدى إلى الحاق الغبن بهؤلاء  
الورثة .

الرأى الثالث : يرى بعض التابعين كالحسن البصرى وطاؤوس  
والزهري :

عدم سقوط الاجل بوفاه المدين . ولم يشترطوا ماشرطه الحنابلة  
من رهن او كفيل<sup>(١)</sup> .

والراجح : من هذه الأقوال هو رأى الجمهور بسقوط اجل الدين  
بموت المدين ومن المعلوم ان قانون المواريث لم يتعرض لهذه المسألة  
ولكن القانون المدنى المصرى فى مادته ٨٧٥ منه ذكر ان تعيين  
الورثة وتحديد انصابهم فى الارث وانتقال اموال التركة اليهم تسرى  
فى شأنها احكام الشريعة الاسلاميه والقوانين الصادره فى شأنها .

ونصت المادة ٨٩٥ على أنه إذا لم يجمع الورثة على طلب حلول  
الدين المؤجل تولت المحكمة توزيع الديون المؤجله وتوزيع اموال  
التركة بحيث يختص كل وارث من جملة التركة ومن جملة اموالها بما

---

(١) احكام التركات والمواريث للشيخ محمد ابو زهرة رقم ٤٢ .

هذا وقد اشترط المالكية شرطيه لسقوط الاجل :

الشرط الاول : ألا يكون المتوفى والدائن قد اشترطا عدم سقوط الاجل بوفاء المدين ، لانهما لو اشترطا ذلك فى صلب العقدة ، لوجب تنفيذ هذا الشرط ، لان العقد شريعه المتعاقدين ولان مقاطع الحقوق عند الشروط .

الشرط الثانى : الا يكون الوفاء - وفاة المدين - ناتجه عن اعتداء الدائن وبسببه لكيلا يستفيد المجرم من جريمته بتعجيل دينه ، فالجرائم يترتب عليها العقوبة ولا يترتب عليها المنافع<sup>(١)</sup> .

الرأى الثانى ك يرى الحنابلة : عدم سقوط الاجل بوفاء المدين بلى يظل الدين كما هو مؤجلا حتى يحين ميعاد السداد ، بشرط ان يقدم الورثه هنا بقيمة الدين او التركة ايها اقل او كفيلا باداء قيمة الدين او التركة . واستندوا فى ذلك إلى ماياتى .

١- من السنة : قوله عليه الصلاه والسلام "من ترك مالا او حقا فلورثته وتاجيل الدين كان حقا من حقوق المتوفى ، وعلى ذلك فان هذا الحق يورث للورثه شأنه شأن المال .

٢- من المعقول : ان هذا الاجل فى مقابل مال لان بيع الاشياء

---

(١) د. زكريا البرى . الوسيط فى احكام التركات والمواريث ٤١ .

يوصى بها أو دين وعن ابي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال : ان الله تصدق عليكم بثلاث اموالكم عند وفاتكم زيادة فى حسناتكم  
ليجعلها لكم زيادة فى اعمالكم .

وقوله عليه السلام لسعد بن ابي وقاص لما سأله عن الوصية "   
الثلاث والثلاث كثير وعن ابن عباس قال " لو ان الناس غضوا من  
الثلاث إلى الربع فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الثلاث  
والثلاث كثير (١) متفق عليه .

الحكمة من تشريع الوصية : ان الله سبحانه وتعالى شرع الوصية  
ليتلافى الانسان بها نقصه فى اعمال الخير والبر ، فعن طريق  
التصدق بثلاث ماله تزداد حسناته ويدخله الله جناته .

هذا ويقدم تسديد الديون على تنفيذ الوصايا لان اداء الدين واجب  
ويجبر المدين على ادائه يجبس واما الوصية فهى من التبرعات  
والتبرع متأخر فى المرتبة عن الواجب .

وقد ورد عن رسولنا الكريم قوله : الدين قبل الوصية كما روى  
عن على رضى الله عنه قوله : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بدأ بالدين قبل الوصية .

---

(١) نيل الأوطار ١٢٦/٧

يكون في نتيجة معادلا اضافى حصته فى الارث .

بل ان المادة ٢٧٣ من التقنين المدنى المصرى قد عدت

مسططات الاجل على سبيل الحصر ولم تذكر فيها موت المدين .

وعلى ذلك فان اتجاه القانون المدنى واضح وهو : عدم حلول

الدين المؤجل بموت المدين وهو موافق لرأى الحسن البصرى وأحمد

بن حنبل فى الجملة<sup>(١)</sup> .

ولكننى اعتقد ان تطبيق رأى الجمهور هو الأرجح ، لانه فى حالة

عدم النص على مسألة ما يطبق فى ذلك الراجح من أقوال الحنفية

يوافقون الجمهور فى سقوط الاجل بموت المورث .

### ثالثا : تنفيذ الوصايا :

بعد ان يجهز الميت وتسدد ديونه ننقل إلى تنفيذ الوصايا ان بقى

شئ من التركة وهذه الوصايا تنفذ فى حدود ثلث التركة او ما بقى

منها ، واما ما زاد عن الثلث فيتوقف على اجازة الورثه هذا اذا

انعدمت الورثه او مافى معناهم فان الوصيه تنفذ بالكامل فيما تبقى من

التركة حتى ولو استغرقت الوصيه جميع الباقي من التركة بعد تجهيز

الميت . واستند تشريع الوصيه إلى قوله تعالى : من بعد وصيه

---

(١) د. الهادى السعيد عرفه ، المرجع السابق رقم ١١٧ .

الخاص بها .

رابعاً : حق الورثة :

بعد ان تؤدي هذه الحقوق الثلاثة - التجهيز والدين والوصية بقسم  
الباقى من التركة على الورثة وفقاً لا نصيبهم المحدده من الشارح  
الحكيم وسنفصل القول فى هذه المسألة فى الأبواب والمباحث الآتية .  
وقد اخذ قانون المواريث بالترتيب الذى ذكرناه .

وعن سعد بن الأطول ان اخاه مات وترك ثلاثمائة درهم وترك  
عبيلا قال فاردت ان انفقها

على عياله فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اخاك محبب بس بدينة  
فاقض عنه<sup>(١)</sup> .

واما تقديم الوصيه على الدين فى الايه الكريمة من بعد وصيه  
يوضى بها او دين فلا يدل على تقديم الوصايا على الديون اللاتى .

(أ) قدمت الوصيه على الدين فى هذه الايه للحث على ادائها لانها  
مظنه الاهمال ولان الوصيه من التبرعات المحضة وقد يكون الانسلن  
بخيلا فيمتنع عن تنفيذها ، واما الدين فهو مقابل عوض وقد يوكن هذا  
العوض موجودا فى تركه المتوفى .

(ب) ان حرف العطف الموجود فى الايه الكريمة لا يقتضى  
الترتيب لغه ، ولذا فانه لا يدل على تقديم الوصيه على الدين ن  
وتتحصر دلالة الايه فى تقديم الوصيه والدين معا على الارث ثم  
جاءت السنة فبينت لنا ووضاحت تقديم الدين على الوصيه فى  
المرتبة .

هذا وسن فصل الحديث عن الوصيه واحكامها فى الباب

---

(١) نيل الأوطار ١٤٢/٧

بالموت اصبح المدين مريضاً بمرض الموت ، وفى هذه الحالة تتعلّق  
حقوق الدائنين بأموال المدين بعد ان كانت متعلّقة بذمه ، كما يثبت حق  
خلافه الورثة فى أمواله . وعلى ذلك فحق الدائنين فى إستيفاء ديونهم  
وحق الورثة فى الخلافة يثبتان من وقت نزول مرض الموت  
بالورث (١)

ويلزم التّويه الى أوجه الخلاف بين تعلّق حقوق الغرباء بأموال  
المريض مرض الموت وبين تعلّق حقوق الورثة بها :

الوجه الاول : حقوق الغرباء متعلّقة بالمالية لا بأعيانها ، ويقصد  
بتعلّق حق الدائن بمال المدين المريض مجرد تمكنه من استيفاء دينه ،  
ويكفى فى هذا الشأن ان يتعلّق حقه بالقيمة المالية لأموال المريض هذا  
إذا لم يكن الدين مضموناً بعين معينة ، اما اذا كلن مضموناً بعين  
معينة فإن حق الدائن يكون متعلقاً بهذه العين .

ولذا فإن للمريض مرض الموت الحق فى بيع بعض أمواله  
بقيمتها ، وتصرفه هذا لا يؤثر فى حقوق الغرباء لان حقوقهم متعلّقة  
بمالية التركة لا بأعيانها ، ومالية التركة سالمة لم تمس .

الوجه الثانى : حقوق الغرباء متعلّقة بمجموع أموال المريض

---

(١) د. يوسف قاسم ، الحقوق المتعلقة بالتركة فى الفقه الاسلامى ٤٤ .

## الفصل الثالث

### انتقل الحركة والأثار المترتبة عليه

سنتحدث فى هذا الفصل عن كيفية انتقال التركة الى الورثة وذلك ببيان الوقت الذى تتعلق فيه الحقوق بالتركة فى البحث الاول ، ثم بيان الوقت الذى تنتقل فيه التركة وما يترتب عليه من أثار فى البحث الثانى .

#### المبحث الاول

#### تعيين وقت تعلق الحقوق بالتركة

من المعروف ان الله أعطى للإنسان الحرية الكاملة فى التصرف فى أمواله من غير أراف وتقصير . قال تعالى : ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا " وقال تعالى : والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما " ولكن حرية التصرف فى المال مشروط بعدم الإضرار بمصلحة أو بصالح الغير وقال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار "

وحقوق الدائنين متعلقة بذمته طالما كان المدين فى حال اللصة او الممرض الذى لا يوصف بأنه مريض الموت. فإذا اتصل الممرض



بامالية لأبالاعيان مثل الغرباء ، وبناء على هذا الرأي يجوز للمريض  
مرض الموت التصرف في بعض أمواله بالبيع وخلافة بشرط أن يكون  
التصرف خاليا من الغبن ويستوى عندها ان يكون التصرف لو ارث او  
لغير الوارث.

مرض الموت ، إذا كان هذا المدين مدينا يستغرق جميع أمواله ، أما إذا كان مدينا بدين لا يستغرق إلا بعضا من أمواله فإن حقوق الغرباء لا تتعلق إلا بما يعادل هذا الدين أى مقدار اللازم للوفاء بهذه الديون فقط .

وأما حقوق الورثة فتتعلق بثلاثى اموال المذكور فقط ، بعد سداد ديونه كلها ، أى ثلثا اموال التركة المتبقية بعد التجهيز للميت وسداد الديون وجعل الله للمريض الحق فى التصرف فى الثلث الباقى فى جميع أوجه الخير أو البر عن طريق التبرع بها فى حياته أو الوصية بها بعد مماته .

هذا وقد اختلف فقهاء الحنيفة فى تعلق حقوق الورثة :

فأبو حنيفة : يفرق بين التصرف الصادر من المريض مرض الموت للورثة وبين التصرف الصادر منه لغير الورثة ، وفى الحالة الاولى تتعلق حقوق الورثة الباقين بأعيان ماله ، لكىلا يجمال هذا الورث بعين يختارها له حتى ولو كانت فى مقابل عوض ، وفى الحالة الثانية تتعلق حقوقهم بالمالية لا بالأعيان . ولا يكون لهم حق الاعتراض على تصرفاته طالما أنها كانت خالية من الغبن .

وأما أبو يوسف ومحمد بن الحسن فيران : تعلق حقوقهم الورثة

وبعض الشافعية ورواية عن ابن حنبل : ان التركة المدينة بدين مستغرق لا تنتقل للورثة ، وتظل على ملك المورث حكما إلى أن تسدد ديونه .

واستدلوا على رأيهم بالآتي:

(أ) قوله سبحانه وتعالى: من بعد وصية يوصى بها أو دين " فقد حدد المولى وقت الميراث بعد سداد الديون ، ومن المسلمات العقلية ان الحكم لا يتقدم على وقته<sup>(١)</sup>

(ب) دليل عقلي : ان خلاقة الورثة للمورث تكون فيما زاد عن حاجته ومن المعلوم سلفا ان الغرماء قد تعلقت حقوقهم بمال المورث ، وذمة المتوفى تظل مشغولة بالدين حكما ، ومن حقه ان تبرأ ذمته بالوفاء بالديون ، فإذا استغرقت الديون التركة جميعها ، فإن حاجة المورث الى ماله جميعه لازالت قائمة لسداد ديونه كلها ، وعلى ذلك فلن يبقى للورثة ما يأخذونه او ما ينتقل اليهم .

الرأى الثانى : يرى الشافعية وبعض الامامية والحنابلة فى المشهود عنهم الى ان التركة المدينة بدين مستغرق تنتقل ملكيتها الى الورثة عقب وفاة المورث ، واستدلوا على رأيهم بالآتي:

---

(١) المجموع ٥٢/١٦ ، المبسوط ١٣٧/٢٩

## وقت انتقال التركة الى الورثة والآثار المترتبة عليه

انتهينا فى المبحث السابق الى أن الغرماء تتعلّق حقوقهم بأموال المريض مرض الموت ويستمرّ هذا التعلّق بعد موته حتّى تسدّد ديونهم إليهم ، وأما الورثة فلنرى نحدّد الوقت الذى تنتقل فيه التركة اليهم لابد من الاجابة على تساؤل هام وهو : هل التركة خالية من الديون أم محملة ومنقلة بالديون . فإذا كانت التركة غير محملة بأى دين فإنها تنتقل الى الورثة بعد وفاة المورث فوراً .

وأما إذا كانت التركة محملة بالديون ، فإما أن يكون الدين مستغرقاً او غير مستغرق .

الصورة الاولى : إذا كانت التركة مدينة بدين مستغرق أى ان جميع عناصر هذه التركة من أموال وحقوق ستوجه كلها بالكامل لسداد ديون المورث ولن يتبقى منها للورثة .

اختلف الفقهاء فى انتقال التركة المذكورة الى الورثة على النحو الآتى:

الرأى الاول : يرى الحنفية والمالكية والزييدية والامامية فى رأى

وأستند أصحاب هذا الرأي الى ما يلي :

أن ملكية الوارث لا تكون محققة الا اذا استغنى المورث المتوفى عن أمواله - التركة - وهو لن يستغنى عنها الا بعد نفقات تجهيزه ودفنه ودفع ديونه أيضا . فإذا كلن المتوفى مدينا بثلاث تركته مثلا فلن ملكية الباقي من التركة لا تنتقل الى الورثة إلا بعد سداد الدين المذكور ، لان المورث لازال فى حاجة الى جميع أمواله لدفع ديونه لاحتمال تلفها او تلف جزء منها .

القول الثانى : ذهب بعض الحنفية الى انتقال ما بقى من التركة بعد تسديد الديون انتقالا على الشيوع فإذا كان المتوفى مدينا بربع التركة ولم يوص بشئ من التركة فإن الثلاث أرباع الباقية تنتقل الى الورثة على الشيوع .

القول الثالث : ذهب الشافعية والحنابلة فى رواية مشهورة عنهم والامامية فى رأى الى انتقال التركة الى الورثة بعد وفاة المورث، محملة بالدين واستدلوا فى رأيهم هذا الى ما يأتى :

قال عليه السلام : من ترك مالا او حقا فلورثته " فهذا الحديث ابتداءً يلفظ من ألفاظ العموم (من) ، اى أن معنى الحديث: كل من وافته

(أ) قوله عليه الصلاة والسلام من ترك حقا أو مالا فلورثته " فهذا الحديث يدل بعمومه على انتقال الاموال والحقوق الى الورثة دون قيد أو شرط ودون نظر الى أى اعتبار اخر ، كما أنه يدل على انتقال الاموال والحقوق جميعها بصرف النظر عن الدين .

(ب) ملكية الورثة للتركة تثبت بالخلافة ، والخلافة قائمة وقت الوفاة ، وأما تعلق الدين بالتركة فإنه لا يمنع من الوارثة ، مثله فى ذلك مثل الرهن ، فالرهن لا يمنع الراهن من ملكية العين المرهونة .

الصورة الثانية : إذا كانت التركة مدينة بدين غير مستغرق : فالتركة قد تعلق بها دين للغير إذا سدد فلن يأخذ إلا جزءا من التركة ، وأيا كان هذا الجزء ربعها أو ثمنها أو خمسها والباقي سيوزع على الورثة وفقا لأنصبتهم ، اختلف الفقهاء فى هذه المسألة على رأيين :

الرأى الاول : للحنفية : اختلف فقهاء الحنفية فى انتقال ملكية التركة المدينة بدين غير مستغرق على النحو الآتى:

القول الأول : ذهب بعض الحنفية الى التسوية فى الحكم بين التركة المحاطة بدين مستغرق وبين التركة المدينة بدين غير مستغرق . أى ان هذه التركة لا تنتقل الى الورثة الا بعد دفع الديون

واستثمارها وما شابه ذلك فإذا طبقنا رأى القائل بأن النماء جزء من  
التركة وعنصر من عناصرها أخذنا بقولهم بأن هذه النفقات تكون من  
التركة نفسها وإذا طبقنا رأى القائلين بأن الزيادة الحادثة ملك للورثة  
لأن التركة قد انتقلت ملكيتها إليهم أخذنا بقولهم بأن النفقات المذكورة  
تؤخذ من مالهم الخاص لأن بناء التركة ملك خاص لهم فهم ملتزمون  
بالنفقات اللازمة لصيانتها واستيفائها فالغرم بالغنم .

٣- حق الشفعة : اذا باع الجار عقاره او باع الشريك حصته فى  
العقار المشترك وكان البيع قبل سداد الدين فإن الورثة لا يكون لهم  
حق الاخذ بالشفعة ، وإذا أخذنا برأى القائلين ببقاء التركة على ملك  
المورث حكما ، لانهم غير مالكين .

وأما إذا أخذنا برأى القائلين بانتقال التركة الى الورثة بعد وفاة  
المورث ، فإن للورثة الحق فى الاخذ بالشفعة لأنهم مالكين للعقار  
المجاور أو المشترك لأنه من عناصر التركة .

٤- تصرف الورثة فى شئ من التركة قبل سداد الديون : من  
المعلوم ان من يمتلك شيئا له حق فى التصرف فيه واستغلاله  
واستعماله ، وفقا للقواعد العامة وإذا تصفحنا الآراء السابقة فى وقت  
انتقال التركة ، لوجدنا أن من بين هذه الآراء من يقول بانتقال التركة  
الى الورثة عقب وفاة المورث وكان من المفروض ان يقولوا بحرية

المنية ويخلف وراءه مال او حقاً يكون لورثته . وعلى ذلك لا يكون الدين مانعاً لهم من حق تملكهما فور وفاة المورث .

### الآثار المترتبة على خلاف الفقهاء في هذه المسألة :

نماء التركة ، الانفاق على التركة، حق الشفعة ، تصرف الورثة في التركة قبل سداد الديون .

١- نماء التركة: إذا وجد نماء للأموال المشتملة عليها التركة بعد وفاة المورث وقبل الوفاء بالديون . والنماء يقصد به : الزيادات التى تحدث للتركة نتيجة لتتميتها واستثمارها مثل : غلات الزروع وثمار الاشجار ونتاج الحيوان . فإذا اخذنا بالرأى القائل بأن التركة باقية على ملك المورث الحكمى ، فإن هذه الزيادة تعتبر جزءاً من التركة وعنصراً من عناصرها فتسدد منه الديون وتتفد منه الوصايا ان وجدت .

وإذا اخذنا بالرأى الآخر القائل : بأن التركة تنتقل الى الورثة فور وفاة المورث فإن هذه الزيادة الحادثة لا تعتبر من التركة وإنما هى ملك للورثة لأنهم هم المالكين والخلفاء للمورث أى لا يسدد منها دين ولا تتفد فيها وصية.

٢- الانفاق على التركة : الاموال التى تنفق لحفظ اموال التركة



الرأى الثانى : يرى المالكة والحنابلة : جواز تصرف الورثة فى التركة المحملة بدين مع بقاء تعلق حق الدائنين بالتركة اى ان التصرف فى التركة المدينة بأى نوع من أنواع التصرفات المختلفة ، تصرف صحيح ، ولكنه لا يكون نافذا ولازما بالنسبة لدائنى التركة طالما انهم لم يحصلوا على ديونهم ، وأما إذا استوفوا ديونهم او تنازلوا عنها او سقطت لاي سبب من الاسباب كان التصرف صحيحا وناظدا ولازما مواجهة الدائنين (١) .

لرأى الثالث : يرى الحنفية : التفرق بين تصرف الورثة فى التركة المدينة بالقسمة وبين غيرها من التصرفات الاخرى.

فإذا كان التصرف الصادر من الورثة قسمة فإنه لا يكون صحيحا سواء كانت التركة مدينة بدين مستغرق او غير مستغرق وسواء كان الورثة عالمين بأن التركة مدينة وقت القسمة او غير عالمين بذلك ويعنى عدم صحة القسمة عندهم انها لا تكون نافذة ولا لازمة للورثة والدائنين ، ولا يعنون بعدم الصحة البطلان ، بدليل ان دائنى التركة اذا اجازوا القسمة او صدر منهم ابراء للمورث من الدين او قام الورثة بالوفاء بالدين بعد قسمة التركة او قام احد الورثة او الغير بتسديد الدين من ماله الخاص على وجه التبرع او سقط الدين لاي سبب فإن القسمة

---

(١) المرجع السابق رقم ٥١ .

التصرف للورثة باعتبارهم مالكين للتركة ، ولكن ورغم ان هذه المقولة نتيجة طبيعية للملك ألا ان بعضهم قيد حرية تصرف الورثة في التركة .

وسنقوم بعرض الاراء المختلفة في هذه المسألة على النحو الاتي :

الرأى الاول : يرى الشافعية : عدم إجازة التصرف في التركة المحملة بدين سواء اكان هذا الدين مستغرقا او غير مستغرق ، ومن المعروف سلفا ان الشافعية من القائلين بانتقال التركة الى الورثة عقب وفاة المورث حتى لو كانت التركة مدينة بدين مستغرق ، ويستوى ان تكون تصرفه بيعا او إجارة او قسمة او هبة او وصية او رهنا او غير ذلك من التصرفات الاخرى .

وتستند وجهة نظرهم هذه الى : ان الدين متعلق بالتركة في مجموعها ، ولذا فإن الورثة ممنوعون من التصرف فيها لتعلق الدين بكل جزء من أجزاء التركة . وهذا الحكم يتفق مع قواعدهم العامة ، فالقاعدة عندهم : ان تعلق حق الغير بعين معينة يمنع مالك هذه العين من التصرف فيها ، مثال ذلك : العين المرهونة فهذه العين مملوكة للراهن ومع ذلك لا يكون من حقه ان يتصرف فيها لتعلق حق الدائن المرتهن بهذه العين <sup>(١)</sup> .

---

(١) د. عمر عبد الله ، أحكام الموارث في الشريعة الاسلامية رقم ٥٢ .

وإذا اخذنا بالاستحسان لقلنا بجواز قسمة التركة في حالة ما إذا كان الدين غير مستغرق للتركة ، لان التركات في معظم الاحوال تكون مدينة بدين يسير غالبا ، وليس من العدالة ان نمنع قسمة التركة المتضمنة لاموال طائلة ويقصد بها التركة المشتملة على آلاف الجنيهات بل ملايين الجنيهات وأحيانا لمجرد ان التركة مدينة بدين يسير قد يكون ألفا او ألفين مثلا ، ولذا ودرءا لهذا الضرر اللاحق بالورثة يجوز قسمة التركة أستحسانا عند الحنفية مع ترك ما يكفي للوفاء بالدين بدون قسمة حتى لا يحتاج الى نقص القسمة لاستيفاء الدين .

اما التصرفات الأخرى سواء كانت بيعا ام هبة فإنها تكون باطلة ، لان التصرفات صادرة من شخص او أشخاص غير ذي صفة شوعية سواء التركة محملة بدين مستغرق او بدين غير مستغرق . هذا عند من يقول بأن الورثة لا يملكون تركة مورثهم حتى يسدد ما عليها من دين .

فالتركة عند هؤلاء تظل على ملك المورث حكما ، ولذا لايمكن ان يدعى بأن تصرف الورثة في هذه الحالة من تصرفات الفضولى ، فيكون موقوفا على اجازة المالك لان المالك هو المورث .

و المورث لا يستطيع اصدار هذه الاجازة لانه فارق الحياة ،

تكون صحيحة ونافاذة ولازمة ومن القواعد المعروفة : ان التصرف الذى وقع باطلا لا ينعقد صحيحا نافذا لازما .

وإذا نظرنا الى رأى الحنفية بعدم صحة قسمة التركة المدينة بدين مستغرق لان الورثة لا يمتلكون التركة حتى يسد هذا الدين باتفاق الحنفية ومن المعروف ان صحة القسمة بين الافراد تستوجب ان يكونوا شركاء فى الشئ المقسوم وطالما أن الورثة لا يملكون التركة المحملة بدين مستغرق قبل سداه فهم إذا غير شركاء فيها ، ولذا لا تصح قسمة هذه التركة بينهم .

وكذا الحكم بعدم صحة قسمة التركة المدينة بدين غير مستغرق عند بعض الحنفية القائلين بأن التركة المحملة بدين مستغرق لا يملكها الورثة حتى يسد الدين .

وأما من يقول : بأن التركة تكون ملكا للورثة عقب وفاة المورث ، أى انهم شركاء فيها بمقتضى هذه الملكية ، ورغم ذلك يقولون بعدم صحة قسمتها ، لأن كل جزء من أجزاء التركة ضامناً للدين لعدم اولوية جزء دون جزء فيكون حق الدائنين متعلقا بجميع اعيان التركة . مثلها مثل التركة المحملة بدين مستغرق فلا تصح قسمتها وهذا مقتضى القياس لكلا يتجزأ الضمان العام للدائنين التركة.

المذكور لم يتحدث صراحة عن ذلك ، ولكن إذا رجعنا الى القواعد العامة الموجودة فى القانون المدنى لوجدنا انه يعتبر التصرفات الصادرة من الورثة قبل سداد الدين تصرفات صحيحة صادرة من مالكيين ولا يمكن للدائن ان يحتج بدينه فى مواجهة الغير - المتصرف اليه - الا اذا كان قد أشر بدينه طبقا لاحكام قانون الشهر العقارى.

فنص المادة ٩١٤ من التقنين المدنى يقول : إذا لم تكن التركة قد صفت وفقا لاحكام النصوص السابقة - وهى من المادة ٨٧٥ الى ٩١٣ - جاز لدائنى التركة العاديين ان ينفذوا بحقوقهم او بما اوصى به لهم على عقارات التركة التى حصل التصرف فيها او التى رتببت عليها حقوق عينية لصالح الغير إذا أشرؤا بديونهم وفقا لاحكام القانون .

والتركة على حكم مالکها استثناء حتى تسدد الديون .

هذا ويلزم التتويه الى أن التصرفات المذكورة تكون صحيحة ونافذة عند بعض الحنفية وهم القائلين بأن التركة المحملة بدين غير مستغرق تنتقل ملكيتها الى الورثة بشرط ألا يكون هذا التصرف ضارا بدائني التركة (١) .

### موقف قانون الموارث من وقت انتقال التركة :

إذا راجعنا مواد القانون المطبق حاليا ، لوجدناه خاليا من نص صريح يحدد الوقت الذي تنتقل فيه التركة الى الورثة ، ولكن المادة الاولى من هذا القانون تقرر " يستحق الارث بموت المورث او باعتباره ميتا بحكم القاضى فالورثة يكونون مستحقين للتركة بمجرد وفاة المورث حقيقة او بحكم القاضى . هذا هو المعنى الصريح الذى تنص عليه المادة المذكورة .

وهى بذلك المعنى تكون متفقة مع المذهب الشافعى ومن وافقهم ، فالتركة تكون مملوكة للورثة عقب وفاة المورث حتى ولو كانت مدينة بأى نوع من الديون مستغرقا او غير مستغرق .

وأما فيما يتعلق بحكم تصرف الورثة فى التركة ، فإن القانون

---

(١) تبين الحقائق ٢٥/٥ وما بعدها .

## الفصل الاول

### أركان الميراث

الركن لغة : أحد الجوانب التى يستند إليها الشئ ويقوم بها - وهو جزء من أجزاء حقيقة الشئ قال تعالى : " لو ان بكم قوة او آوى الى ركن شديد <sup>(١)</sup> وقد عرفه الحنفية بقولهم : ما توقف الشئ على وجوده وكان جزءا من حقيقته وعرفه غيرهم بأنه : ما لا بد منه لتصور الشئ سواء كان جزءا منه او مختصاً به <sup>(٢)</sup> .

فأركان الميراث : ما توقف عليها الميراث وكانت جزءا من حقيقته ، ووفقا للتعريف الثانى : ما لا بد منها لتصور وجود الميراث .

وأركان الميراث ثلاثة هى : المورث - الوارث - التركة (الموروثة) .

الوارث هو : كل من يتصل بالمتوفى - المورث - بسبب من اسباب الارث وهى : الزوجية او القرابة او الولاء .

---

(١) المعجم الوسيط ٣٧٠/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٧٥٨/٦ ، مجمع الانهر ٧٤٥/٢ .

## الباب الثالث

### الاحكام العامة للميراث

#### الأركان والأسباب والشروط والموانع

يتوقف تحقيق الميراث على وجود أركانه وتوافر شروطه وقيام أسبابه وانقضاء موانعه . وسنقوم بعون الله بالتحدث عن ذلك في أربعة فصول متتالية :



## الفصل الاول

### أركان الميراث

الركن لغة : أحد الجوانب التى يستند إليها الشئ ويقوم بها - وهو جزء من أجزاء حقيقة الشئ قال تعالى : " لو ان بكم قوة او آوى الى ركن شديد <sup>(١)</sup> وقد عرفه الحنفية بقولهم : ما توقف الشئ على وجوده وكان جزءا من حقيقته وعرفه غيرهم بأنه : ما لا بد منه لتصور الشئ سواء كان جزءا منه او مختصا به <sup>(٢)</sup> .

فأركان الميراث : ما توقف عليها الميراث وكانت جزءا من حقيقته ، ووفقا للتعريف الثانى : ما لا بد منها لتصور وجود الميراث .

وأركان الميراث ثلاثة هى : المورث - الوارث - التركة (الموروث) .

الوارث هو : كل من يتصل بالمتوفى - المورث - بسبب من اسباب الارث وهى : الزوجية او القرابة او الولاء .

---

(١) المعجم الوسيط ٣٧٠/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٧٥٨/٦ ، مجمع الانهر ٧٤٥/٢ .

المورث هو : المتوفى الذى يستحق غيره أن يرث منه ، سواء كان المتوفى قد مات حقيقة اى بموته فعلا ، او حكما بواسطة القاضى ، عندما يصدر القاضى حكما بموت المفقود مثلا ، او تقديرا كالجنين الذى يفصل عن أمه ميتا بسبب الجناية عليها .

التركة ( الموروث ) : ما يتركه المتوفى من أموال او حقوق تنتقل منه الى ورثته وقد تحدثنا عن التركة وعناصرها بالتفصيل فى الباب السابق .

## الفصل الثانى

### أسباب الميراث

السبب فى اللغة : الحبل . كل شئ يتوصل به الى غيره وفى التنزيل العزيز : وآتيناه من كل شئ سببا فاتبع سببا / الكهف ٨٤، ٨٥ .  
ويطلق السبب على المودة والقرابة فيقال مالى اليك سبب : طريق (١) .

وشرعاً : الأمر الخارج عن حقيقة الشئ والذى جعله الشارع علامة على الحكم وربط وجودة بوجوده وعدمه بعدمه . بحيث اذا وجد السبب وجد المسبب وهو الحكم ، وإذا عدم السبب عدم المسبب .  
مثال ذلك : الزوجية والقرابة والولاء فكل واحد من هؤلاء سبب للارث ، إذا وجد وجد الارث ، وإذا انعدم انعدم الارث ، والأسباب الثلاثة خارجة عن حقيقة الارث .

وللميراث أسباب ثلاثة هى : الزوجية والقرابة والولاء .

الزوجية : ويراد بالزوجية هنا : وجود عقد زواج صحيح شرعاً

---

(١) المعجم الوسيط ٤١٢/١

بين زوجين سواء عقد الزوج عليها ودخل بها أو مات عنها أو ماتت عنه بعد العقد وقبل الدخول بها ، أى أنه لا يشترط الدخول بالزوجة حتى يرث كل منهما الآخر ، لأن النص القرآنى فى آيات المواريث ورد عاما ، قال تعالى : "ولكم نصف ما ترك أزواجكم .. ولهن الربع مما تركتم" وروى عن الرسول عليه الصلاة والسلام أنه قضى فى بروع بنت واشق أن لها الميراث ، وكان زوجها قد مات عنها قبل الدخول بها .

فالأية والحديث لم ينصا على اشتراط الدخول بالزوجة أو الخلوة لثبوت التوارث بينهما .

فيشترط اذا للتوارث بين الزوجين : عقد زواج صحيح ، وبقاء الزوجية بينهما حقيقة أو حكما إلى أن يموت أحدهما .

ويقصد بالزواج الصحيح : الزواج الذى توافرت أركانه وشروطه . لأن الزواج الباطل - الذى فقد ركنا من أركانه أو شرطا من شروط انعقاده - لا يكون سببا للارث حتى لو اعقبه دخول أو خلوه . بالاتفاق بين جميع الفقهاء .

ومن أمثلة الزواج الباطل : زواج المجنون ، والزواج من المحارم .. وأما الزواج الفاسد - الذى فقد شرطا من شروط صحته

كعقده بدون شهود - فقد اختلف فيه الفقهاء على رأيين :

الرأى الأول : يرى أبو حنيفة والشافعى وأحمد بن حنبل أن هذا الزواج لا يكون سببا للارث سواء دخل بزوجه أو لم يدخل بها ، وسواء كان الفساد متفقا عليه بين الفقهاء أم مختلف فيه بينهم ، فالتزوج بزوجة خامسة وفى عصمته أربعة أو التزوج بالمحرمة من الرضاع ، من عقود الزواج الفاسد المتفق على فسادها بين جميع الفقهاء ، أما الزواج بغير ولى أو بغير شهود من عقود الزواج المختلف فى فسادها بين الفقهاء .

الرأى الثانى : يرى مالك النفرقة بين صور عقود الزواج المتفق على فسادها وبين عقود الزواج المختلف فى فسادها .

فإذا كان الزواج من النوع الأول المتفق على فساده فإنه لا يكون سببا من أسباب الارث واما اذا كان الزواج من النوع الثانى المختلف فى فساد كالأزواج بغير ولى مثلا فإنه يكون سببا للتوريث بين الزوجين طالما أن الزوجية قائمة بينهما ولم تفسخ من أحد الزوجين .

وأما اشتراط بقاء الزوجية حقيقة أو حكما بين الزوجين إلى

وقت الموت :

ويقصد بقاء الزوجية : استمرار الرابطة الزوجية ، واستمرارها

قد يكون استمراراً حقيقياً أو حكماً .

بقاء الزوجية حقيقة : أى استمرار رابطة الزوجية بمعنى أن

العقد باق بين الزوجين دون فسخ أو طلاق ، ولذا مات أحدهما ورثة الآخر .

بقاء الزوجية حكماً : فى حالتين :

الحالة الأولى : اذا طلقت الزوجة رجعيًا ، ثم تلا هذا الطلاق

وفاة أحد الزوجين ، فإن كل منهما يرث الآخر ، لأن الطلاق الرجعى لا يكون منهيًا للرابطة الزوجية الا بعد انقضاء العدة ، أما قبل انتهاء العدة فالزوجية لازالت قائمة وللزوج أن يعيدها إلى عصمته دون أننها فى أى لحظة طالما أن العدة لم تنقضى باتفاق جميع الفقهاء .

الحالة الثانية : اذا طلقت الزوجة طلاقاً بائناً بدون رضاها وكان

الزوج مريضاً مرض الموت ، ففي هذه الحالة ترث الزوجة المطلقة طلاقاً بائناً ، لأن الزوج أراد بهذا الطلاق الفرار من توريثها أو حرمانها من الميراث ، ولذا يعامل بنقيض مقصوده وفقاً لرأى جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة ، والجمهور وأن قال بحقها فى الميراث إلا أنهم اختلفوا فى مدى هذا الحق على النحو الآتى :

فالحنفية يرون : أن هذه المطلقة ترث من زوجها المذكور طالما

أن العدة لم تنته ، أما إذا انتهت العدة فانها تكون أجنبية عنه وبالتالي لا ميراث لها .

وأما الحنابلة فيرون : أن المطلقة المذكورة ترث من زوجها حتى بعد انتهاء العدة طالما لم تتزوج بآخر . فإذا تزوجت من آخر فإنها لا ترث من زوجها الأول لسقوط حقها فى الارث لانقطاع رابطة الزوجية بينها وبينه تماما .

وأما المالكية : فقد ذهبوا إلى أبعد من ذلك وقالوا : بتوريث المطلقة طلاقا بانئا دون رضاها اذا كان الزوج فى مرض الموت ، حتى ولو تزوجت من شخص آخر بعد انتهاء عدتها ، معاملة له بنقيض مقصودة وردعا لكل من يسلك مسلكه .

وهذا وقد خالف الشافعية الجمهور وقالوا : بعدم توريث المطلقة طلاقا بانئا حتى ولو كان الطلاق بدون رضاها ، مات الزوج المريض مرض الموت وهى فى العدة أو بعد انتهائها ، فلا عبرة عندهم بمظنة الفرار من توريثها لأن الأحكام تبنى على الظاهر .

هذا إذا كان المتوفى هو الزوج ، أما اذا كانت الزوجة المطلقة هى المتوفاة فإن الزوج لا يرثها لأنه هو الذى أوقع الطلاق ، وفوت على نفسه ذلك بالاتفاق بين جميع الفقهاء .

ويلزم التتويه إلى أن الزوجة قد تكون فارة من ميراث زوجها منها ، مثال ذلك : إذا كانت الزوجة مريضة مرض الموت وارتدت عن الاسلام لكى تحرم الزوج من ميراثها ، ففي هذه الحالة تعامل بنقيض مقصودها ويرث الزوج منها اذا ماتت .

أما اذا توفى الزوج فانها لا ترثه لسقوط حقها فى الميراث بالردة هذا وقد اتفق الفقهاء على أن الزوجين لا يرث أحدهما الآخر فى حالة الطلاق البائن برضا الزوجة سواء كان الزوج صحيحا أو مريضا مرض الموت .

وقد نص قانون المواريث فى المادة الحادية عشرة على ما يأتى :

"وتعتبر المطلقة بائنا من مرض الموت فى حكم الزوجة اذا لم ترض بالطلاق ومات المطلق فى ذلك المرض وهى فى عدته" .  
والقانون قد أخذ بمذهب الحنيفة فى ذلك .

القربة: وهى كل صلة سببها الولادة ، وهم الأصول ،  
والفروع ، و الحواشى :

ويتنوع الارث بالقربة إلى ثلاثة أنواع :

١- أصحاب الفروض : صاحب الفرض هو : كل من له نصيب



مقدر من الشارع الحكيم ، وهذه الانصباء لا تخرج عن : الثلثان ،  
الثلث ، السدس ، النصف ، الربع ، الثمن . .

وينحصر أصحاب الفروض فى عشرة وهم :

الأب والجد الصحيح والام والجدة الصحيحة والبنات وبنات الابن  
وان نزل والأخ لأم ، والأخت لأم ، والأخت الشقيقة والأخت لاب .

٢- العصبية النسبية : وهم الأقارب الذين ليس لهم نصيب مقدر

من الميراث فيأخذوا جميع التركة فى حالة الانفراد ، أو الباقي منها  
بعد اعطاء أصحاب الفروض انصبتهم ، أو لا يأخذوا شيئا اذا استغرق  
أصحاب الفروض التركة كلها .

والعصبية النسبية تنحصر فى :

أ- جزء الميت : الابن وابن الابن وان نزل .

ب- أصل الميت : الاب واب الاب وان علا . .

ج- جزء أب الميت : الاخوة الاشقاء أو لاب وأبنائهم وان  
نزلوا .

د- جزء أب أب الميت : الاعمام الاشقاء والاعمام لاب وأبنائهم  
وان نزلوا .

هذا ويجب أن يكون معلوما أن الأب والجيد يرثون بالفرض والتعصيب في بعض الحالات . وسنتحدث عن ذلك بالتفصيل في حينه .

٣- ذوو الأرحام : الأقارب الآخرون الذين لا يدخلون في أصحاب الفروض أو العصبات ، كالعمة والخال والخالة وأولاد البنت وأولاد بنت الابن . وسنفصل ذلك في حينه .

الـولاء : وهو قرابة حكمية ناشئة بسبب العتق أو الموالاة وهو نوعان : ولاء العتاقة - ولاء الموالاة .

١- ولاء العتاقة : وهي قرابة حكمية ناشئة بسبب العتق ، ويتحقق هذا النوع ، إذا قام السيد بعتق عبده ، فإن هذا السيد يرث عبده المعتق في حالة وفاته إذا لم يكن له وارث أولى منه بالميراث ، والشارع الحكيم بهذا الحكم يكافئ السيد على ما قدمه من خير في تحرير العبد ، ولا يخفى ما في ذلك من تشجيع للسادة على تحرير ما يملكونه من عبيد وخاصة في العصور الأولى للإسلام ، فالعبيد كانوا من الكثرة بحيث حض الإسلام على تحريرهم في أكثر من موضع . والارث بولاء العتاقة قاصر على السيد المعتق فقط ، فالعتيق لا يرث سيده لأن الارث بهذا السبب كان لمكافأة السادة وتشجيعهم على تحرير رقاب عبيدهم وليس العكس .

وهذا السبب من أسباب الارث قد اتفق عليه جمهور الفقهاء وأخذ به قانون المواريث ، وقد استند الجمهور فى ذلك لحديث رسولنا الكريم "الولاء لمن أعتق" ، وعند قتاده عن سلمى بنت حمزة "أن مولاهما مات وترك ابنته ، فورث النبي صلى الله عليه وسلم ابنته النصف وورث يعلى النصف وكان ابن سلمى "رواه أحمد" (١).

## ٢- ولاء الموالاة : وهو عقد بين اثنين بأن يؤدى كل منهما الدية

عن الآخر اذا جنى وأن يرث كل منهما صاحبه اذا مات . وهذا العقد من عقود الجاهلية ، واستمر فى بداية الاسلام ، كان الرجل يعاقد الرجل فيقول له : دمي دمك وهدمي هدمك (٢) وترثني وأرثك وتطلب بى وأطلب بك "ويقبل الآخر فيتوارثان بذلك السدس من جميع الأموال .

ولهذا العقد صورة أخرى وهى : أن يكون الميراث من جانب واحد ، وطرفا هذا العقد عربى وأعجمى مسلم وينص هذا العقد على أن يؤدى العربى الدية عن الأعجمى اذا ارتكب جنابة فى مقابل أن يرثه العربى اذا توفى .

---

(١) نيل الأوطار ١٥٧/٧ ، المغنى ٣٤٨/٦ .

(٢) الهدم : الدم المهدر أو القبر أى اهدار دمي اهدار لدمك أو قبرى وموتى قبرك وموتك .

والحنيفة : هم الذين اخذوا به كسبب من أسباب الارث واستندوا  
فى ذلك إلى قوله تعالى : "ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان  
والأقربون ، والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم ، ان الله كان على  
كل شىء شهيداً" فالعقد المذكور فى الآية : عقد الموالاة ولقد أمر  
المولى سبحانه وتعالى باعطاء أطراف هذه العقود أنصبتهم المتفق  
عليها .

### من السنة :

كما استندوا إلى رواية عن الرسول عليه الصلاة والسلام : سأل  
تميم الدارى رضى الله عنه - النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ان  
الرجل ليأتينى فيسلم على يدي ويوالينى ، فقال له الرسول : هو  
أخوك ومولاك ، فأنت أحق به محياه ومماته .

### من المعقول :

ان مال الميت قد جعل لمولى الموالاة بمقتضى العقد ، من غير  
أن يكون هناك اضرار بأحد الورثة من الأقارب ، لأن مولى الموالاة  
لا يرث فى وجودهم فكان جائزاً كالوصية بجميع المال عند عدم وجود  
أحد من الورثة (١) .

---

(١) أ.د/ زكريا البرى ، الوسيط فى أحكام التركات والموارث رقم ٥٠ .

وأما جمهور الفقهاء : فيرى أن ولاء الموالاة منسوخ بآيات  
المواريث . ويقول تعالى : "وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في  
كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين" وعلى ذلك لا يعد سبباً من أسباب  
الميراث ، وهذا مخالف لرأى الحنفية الذين عدوه كذلك مع تأخيره في  
المرتبة عن ميراث جميع الأقارب .

هذا وقد نص قانون المواريث في مادته السابقة على أن "أسباب  
الارث" الزوجية والقرباية والعصوبة السببية "والقانون بهذا النص قد  
أخذ برأى الجمهور ومن المعروف ان السبب الثالث لم يعد موجودا  
الآن (١).

---

(١) الاقناع ٨٢/٢ ، اعانة الطالبين ٢٢٣/٣ .

## الفصل الثالث

### شروط الميراث

شروط الميراث اجمالاً هي :

١- موت المورث .

٢- حياة الوارث وقت موت المورث .

٣- عدم وجود مانع من موانع الارث في جانب الوارث .

وسنتحدث عن الشرطين الاولين في هذا الفصل ، مرجئين الحديث

عن الشرط الثالث إلى الفصل الرابع .

### موت المورث :

موت المورث : قد يكون موتاً حقيقياً ، وقد يكون موتاً حكيمياً ،

وقد يكون موتاً تقديرياً .

ويقصد بالموت الحقيقي : انعدام حياة المورث بعد وجودها ،

ويثبت بالمشاهدة لمن كان حاضراً أثناء الموت ، وبالبينة المتصلة

بالقضاء لمن كان غائباً .

وأما الموت الحكى فيقصد به : صدور حكم قضائى باعتبار المورث ميتا ، وهذا الحكم يصدر من القضاء رغم التيقين من حياة هذا الشخص .

مثال ذلك اذا ارتد المورث المذكور عن الاسلام وهرب إلى دار الحرب <sup>(١)</sup> فإن القاضى يحكم بموته رغم أنه متيقن تماما من حياته ووجوده فى دار الحرب ، وتقسم تركته بين ورثته أو يصدر الحكم من القضاء مع احتمال حياة هذا الشخص .

مثال ذلك : المفقود - الغائب الذى انقطع خبره ولا يعرف مكانه ولا تعلم حياته ولا مماته . يحكم القاضى بموته رغم احتمال حياته فى مكان ما ، وتقسم تركته بين ورثته .

وأما الموت التقديرى : فهو الجنين الذى ينزل من بطن أمه ميتا على أثر الاعتداء عليها وضربها على بطنها مثلا . ويجب على المعتدى أو عاقلته غرة مقدرة بنصف عشر الدية الكاملة للرجل أو عشر دية المرأة ، لأن المرأة على النصف من دية الرجل ، أى خمسون دينارا من الذهب أو خمسمائة درهم من الفضة .

فانزال الجنين بهذه الصورة لا يمكن أن نطلق على موته بأنه

---

(١) دار الحرب هى : الدولة المعادية للدولة الاسلامية .

موت حقيقى لأنه لم يعقب حياة حقيقية ، كما أنه لا يمكن أن نطلق على موته بهذه الصورة أنه موت حكمى لأنه لم يصدر من القضاء حكم ه ، وانما هو موت تقديرى وفقا لعرف الفقهاء لأن حياته أيضا تقديرية وقت الجناية على أمه . ودية الجنين وهى الغرة ، لافرق فيها بين ذكر وأنثى .

ولكن ماحكم الميراث من هذا الجنين أو ارثه من غيره ؟

### اختلاف الفقهاء فى ذلك على ثلاثة آراء :

الرأى الأول : الحنفية يقولون بأن : هذا الجنين يرث من الغير ويرث منه الغير . لأن ايجاب التعويض انما يكون فى الجناية على الحى دون الميت ، ومادام الشارع قد اعتبره حيا قبل الاعتداء على امه بالضرب ، فإنه يعتبر حياً وقت موت مورثه الذى وافقه المنية والجنين فى رحم أمه ، ويرث من تركة هذا المورث .

والجنين هو المالك للتعويض - الغرة - وبالتالى يوزع على ورثته .

الرأى الثانى : يرى الشافعية والحنابلة <sup>(١)</sup> ومالك : ان هذا الجنين

---

(١) المغنى ٢٢٠/٦ .



يورث ولا يرث أى يرثه الغير ولا يرث من الغير - المورث - الذى  
توفى وهو جنين لان حياته لم تتحقق حتى يرث غيره .

وفيما يتعلق بالتعويض - الغرة - اعتبر حيا ضرورة ليمتلك هذا  
التعويض ثم يوزع على ورثته لو فاته .

الرأى الثالث: يرى الليث بن سعد وربيعه بن عبد الرحمن ، إلى  
أن هذا الجنين لا يرث ولا يورث ، وتعطى الغرة - التعويض - للام ،  
لأن الاعتداء قد وقع عليها ، والجنين يعتبر كجزء من جسمها . مثله  
مثل الأصبع والسن طالما سقط ميتا .

هذا وقد نص قانون الموارث فى مادته الأولى على أنه "يستحق  
الارث بموت المورث او باعتباره ميتا بحكم القاضى " ونص فى  
المذكرة الايضاحية لهذا القانون "أن القانون قد خالف مذهب الحنفية  
وأخذ بما فى المذاهب الأخرى من أن الجنين الذى اسقط بجناية لا  
يرث ولا يورث لان ذلك يقتضى أهليته للتملك وهى غير متحققة ،  
فضلا عن أن وراثته من الغير لا تتفق مع حكمة توريث الشخص من  
غيره (١) .

يتبين من نص المادة الأولى والمذكرة الايضاحية لها أن القانون لم

---

(١) أزد/ زكريا البرى. رقم ٥٤ .

يعتبر الا الموت الحقيقى والموت الحكمى فقط ، وأما الموت التقديرى الذى يقول به الحنيفة فلم يأخذ قبه ، وإنما أخذ برأى الليث بن سعد وربيعه بن عبد الرحمن من أن هذا الجنين لا يرث ولا يرث والتعويض للام لأن الجناية كانت عليها ، لا يخفى أن الجمهور يقول أيضا بعدم ارث الجنين .

### حياة الوارث :

يشترط أن يكون الوارث حيا وقت وفاة المورث ، أو وقت الحكم بموته وحياته هذه تثبت بالمشاهدة أو البينة ، وإذا لم تتحقق هذه الحيلة فلا ميراث . ويترتب على هذا الشرط ما يأتى :

أولاً: المفقود لا يرث غيره لعدم تحقق حياته وقت وفاه المورث ، مثال ذلك: توفى عن بنت وابن مفقود ، فان هذا المفقود لا يرث وإنما يوقف له نصيب احتياطاً ، فإذا عاد حيا أخذه ، وإذا حكم بموته رد هذا النصيب على البنت . وسنفصل الحديث عن ذلك فى حينه .

ثانياً: الجنين اذا انفصل عن أمه حيا خلال سنه ٣٦٥ يوما ، استحق الارث ، لتحقق حياته وقت وفاه المورث ، لانه قد ولد حيا خلال المدة المذكورة ، ولذا يحجز له أفضل النصيبين حتى يتضح نوع الحمل . وسنفصل القول فى ميراث الحمل ان شاء الله .

اما اذا انفصل الجنين ميتا بغير جناية فانه لا يرث باتفاق الفقهاء ،  
وأما اذا كان انفصاله بجناية فإنه لا يرث أيضا عند الجمهور وهو ما  
أخذ به قانون المواريث .

### ثالثا: ميراث الغرقى والحرقى والهدمى وما يشبههم :

اذا توفى أكثر من شخص بينهم رابطة ارث ، غرقا بأن كانوا  
يركبون سفينة واحدو ثم تعرضت السفينة لعواصف شديدة وغرقت  
فيها ، أو كانوا يركبون سيارة واحدة وحدث لها تصادم ومات الجميع ،  
أو كانوا فى منزل واحد وانفجرت انبوبة الغاز واحترق المنزل بمن  
فيه أو تهدم المنزل على جميع افراده أو احترقت الطائرة وهم على  
متنها ، وهذه الحالة لا يعلم من مات منهم أولا أو ثانيا أى جهل ترتيب  
وفاتهم فالجمهور يرى عدم ارث بعضهم من بعض وانما توزع تركة  
كل واحد منهم على ورثته الاحياء لعدم تحقق حياة الوارث وقت وفاة  
المورث حتى يرثه . واستدلوا على ذلك بما روى عن زيد بن ثابت  
أنه قال: ولانى ابو بكر مواريث قتلى اليمامة فكنت أورث الاحياء من  
الموتى ولا اورث الموتى من الموتى <sup>(١)</sup> ، وطبق هذا الحكم ايضا فى  
اموات طاعون عمواس حينما بعثه عمر للفصل فى هذه القضية ،  
وكان أفراد هذه القبيلة يموتون بالجملة ، فورث الأحياء من الأموات

---

(١) المجموع ٦٨/١٦ .

ولم يورث الأموات بعضهم من بعض ، وطبق أيضا في قتل موقعتي  
الجمال وصفين ، وهاتان الموقعتان كانتا بين أنصار علي بن أبي طالب  
ومعاوية .

واستدلوا أيضا بدليل عقلي: قياس ذلك على الحمل . إذا مات  
رجل وترك امرأة حاملاً ، فإن انفصل الجنين حياً ورث ، لانا نيقنا  
حياته عند موت مورثه ، وإن انفصل ميتاً لم يرث لانا لا نعلم حياته  
عند موت مورثه ، ولأن تورث كل واحد من الموتى من الآخر خطأ  
يتعين لأنهم إن ماتوا جميعاً في حالة واحدة لم يرث أحد منهم من  
الآخر ، وإن مات أحدهما قبل الآخر فتورث السابق منهم موتاً من  
الآخر خطأ ، وإذا كان كذلك لم يرث أحدهما من الآخر لأنه ليس  
أحدهما إن يكون مات أولاً بأولى من الآخر <sup>(١)</sup>.

مثال ذلك : إذا مات رجل وابنه في حادث سيارة ولم يعلم من  
مات منهم أولاً وترك هذا الأب زوجة وبنتاً وأخاً لاب ، والزوجة  
المذكورة هي أم الابن الذي توفي معه وهي أيضاً أم بنته ، ولا يوجد  
ورثه للابن غير هؤلاء : الأم والأخت والعم لاب . فتركة الاب توزع  
كالاتى : زوجة ، بنت ، أخ لاب . للزوجة الثمن لوجود الفرع  
الوارث وللبنات النصف لانفرادها وعدم العاصب وللاخ لاب الباقي

---

(١) المرجع السابق رقم ٦٨ .

تعصيا . ولا يعطى الابن المتوفى شيئا من تركه أبيه كما توزع تركه  
الابن كالآتي : أم ، أخت ش - عم لاب ، لأم ثلث التركة وللأخت  
الشقيقة نصفها وللعلم لاب الباقي تعصيا . ولا يعطى للاب شيئا من  
تركة ابنه لانهما توفيا معا .

ويرى ابن أبي ليلى وأحمد بن بن حنبل ففى رواية: إلى ان  
بعضهم يرث من بعض فى ماله المملوك له فى حياته ، ولا يرث من  
المال الذى آل إليه من تركه هذا الوارث الذى مات معه ، لكىلا يؤدى  
ذلك إلى أن يرث الانسان من مال نفسه <sup>(١)</sup> ، وهذا رأى لا يتمشى مع  
المنطق العقلى ، كيف نفترض حياة انسان حتى يرث من الآخر  
ونفترض موته حتى يرث منه الانسان الذى مات معه ، أى افترض  
حياة كل منهما عندما يرث من الآخر وافترض موت كل منهما عندما  
يرث منه الآخر ، ثم كيف تكون تركه الميت تركتين تقسم أحدهما على  
ورثه يختلفون عن ورثه الآخر .

مثال ذلك : مات رجل وامراته فى حادث واحد ، ولا يعلم السابى  
منهما .

مات الزوج عن : أخ لاب ، أخت لاب وماتت زوجته عن أخ

---

(١) المبسوط ٢٨/٣٠ ، والروض المربع ١٨٩/٢ .

شقيق وتركه كل من الزوجين ٤٨ فداناً .

زوجة	أخت لاب	أخ لاب
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	
توزيع تركه الزوج : تعصياً للذكر ضعف الأنثى		

أى أن الزوجة ١٢ فداناً (ربع التركة) . والباقى وهو ٣٦ فدان  
للأخ والأخت لاب ، للأخ منها ٢٤ فداناً وللأخت ١٢ فداناً .

وأما تركه الزوجة : زوج أخ ش

الباقى ع	$\frac{1}{2}$
----------	---------------

أى أن للزوج ٢٤ ف وهو نصف التركة وللأخ الشقيق النصف  
الآخر تعصياً . ونصيب الزوجة من تركه الزوج يعطى لأخيها  
الشقيق دون يأخذ منه الزوج شيئاً .

ونصيب الزوج من تركه زوجته يقسم بين أخيه وأخته لاب للذكر  
ضعف الأنثى فيأخذ الأخ ١٦ فدان من ٢٤ فدان وللأخت ٨ فدان من  
٢٤ فدان دون أن تأخذ الزوجة منه شيئاً .

هذا وقد أخذ مقتنون المواريث برأى جمهور الفقهاء ونص على  
ذلك فى مادته الثالثة : "إذا مات اثنان ولم يعلم ايها مات أولاً ، فلا  
استحقاق لاحدهما فى تركه الآخر ، سواء أكان موتها فى حادث واحد  
أم لا " .

ويشترط فى الوارث : انتقاء المانع من الارث وهو ما سنتحدث  
عنه فى الفصل التالى .

## الفصل الرابع

### موانع الميراث

المانع فى اللغة : الحائل أى الذى يحول بين شيئين .

وفى اصطلاح الفقهاء : أمر خارج عن الحكم يستلزم وجوده عدم الحكم مع وجود سببه . فوجود المانع يؤدى إلى انعدام الحكم .

فالمانع يختلف عن الشرط . لأن الشرط اذا انعدم انعدم المشروط ، واذا وجد لايلزم من وجوده وجود المشروط . فالشرط هو : مايتوقف الشيء على وجوده ولم يكن جزءا من حقيقته .

مثال المانع : القتل : فإذا قتل الوارث مورثه فإنه يمنع من اليراث ، رغم وجود سبب الارث ، القرابة أو الزوجية ، ورغم توفر شرط الاستحقاق : موت المورث وحياة الوارث .

مثال الشرط : حياة الوارث شرط لاستحقاقه الارث ، فإذا لم توجد هذه الحياة بمعنى أن الوارث كان ميتا عند موت المورث فإن الاستحقاق ينعدم ايضا لانعدام الشرط ، ولا يلزم من تحقق حياة أى وارث وجود الاستحقاق لاحتمال قيام مانع به يمنعه من الارث كاختلاف الدين مثلا .

فالمانع من الميراث اذن : وصف يترتب عليه حرمان من اتصف به من الارث رغم تحقق سبب الارث وتوافر شرطه .

موانع الارث الاربعة هي :

٢- القتل

١- الرق

٤- اختلاف الدارين

٣- اختلاف الدين

وسنتحدث عن كل مانع من هذه الموانع في مبحث مستقل .



## المبحث الأول

### مانع الرق

الرق مانع من موانع الميراث باتفاق جميع الفقهاء على ذلك ، لأن العبد ليس أهلا للتملك ، ولذا لا يكون أهلا للخلافة والميراث من الغير ، ولو قلنا بتوريثه لذهب نصيبه إلى سيده ، لأن العبد وما ملكت يده لسيده ، فيؤدى هذا إلى توريث الأجنبي ، دون قيام سبب من أسباب الارث فى جانب مالك العبد . ولقد اجمع الفقهاء على بطلان ذلك .

ومما هو جدير بالذكر أن هذا المانع لم يعد له وجود ، بعد أن أغلق الاسلام كل المنافذ المؤدية إليه ، وقد كان مشروع قانون المواريث المطبق حاليا محتويا على نص يعتبر الرق مانعا من موانع الارث ، ثم قام المجلس النيابى بحذفه لأن الرق غير موجود ومعاقب عليه منذ أكثر من ستين سنة فلم تعد ثمة فائدة عملية من النص عليه بين موانع الارث .

## المبحث الثاني

### مانع القتل

المراد بهذا المانع : قتل الوارث لمورثه . وَتَدَّ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ مِنْ مَوَانِعِ الْإِرْثِ ، فَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ مِنَ الْمَقْتُولِ .

واستندوا في ذلك إلى الأحاديث الآتية :

(أ) روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "لا يرث القاتل شيئاً" ولأن القاتل حرم من الإرث حتى لا يجعل ذريعة إلى استعجال الميراث فوجب أن يحرم بكل حال لحسم الباب (١).

(ب) عن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : "ليس لقاتل ميراث" رواه مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه (٢) .

(جـ) وروى البيهقي هذا الحديث بلفظ آخر "من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره" .

الميراث نعمة ولا يجوز أن تكون النعمة نتيجة مترتبة على نقمة

---

(١) المجموع ٦٠/١٦ .

(٢) نيل الأوطار ١٦٥/٧ .

وهي جريمة القتل ، فقاتل المورث قد استعجل موته بإرتكابه هذه الجريمة البشعة لذا اتفق الفقهاء على حرمان القاتل من ميراث المورث القتيل ، عقابا له على ماقترفه .

هذا بالإضافة إلى أن تشريع الميراث لتقوية الرابطة والتعاون والصلة بين الأقارب ، والقتل يقطع الرابطة ويقوض هذه الصلة ، لذا يجب حرمانه من الميراث .

ورغم اتفاق الفقهاء على اعتبار القتل مانعا من موانع الارث ، الا انهم اختلفوا في تحديد القتل الذي يمنع من الميراث .

فالحنفية : يقولون : القتل المانع من الارث هو القتل الذي يوجب القصاص أو الكفارة . وفقا لهذا الضابط . فالقتل العمد <sup>(١)</sup> والقتل شبه العمد <sup>(٢)</sup> والقتل الخطأ <sup>(٣)</sup> ومايجرى مجرى الخطأ مانع للارث ، لان العمد موجب للقصاص والانواع الأخرى موجهة للكفارة والدية .

---

(١) القتل العمد عند الامام : هو ان يعتمد ضربه بأله تفرق الاجزاء مثل السلاح والمحدد من الخشب والحجر والزجاج . وعند الصحابان : القتل بأله تقتل غالبا وان لم يكن محددا .

(٢) وشبه العمد : عند الامام : ان يعتمد ضربه بما لايفرق الاجزاء وعند الصحابان : ان يعتمد ضربه بما لا يقتل غالبا .

(٣)القتل الخطأ نوعان : خطأ في القصد وذلك بأن يرمى شبحا يظنه صيدا فإذا هو مورثه . وخطأ في الفعل : وذلك بأن يرمى صيدا مثلا فلا يصيب =

أما أنواع القتل الأخرى التى لا توجب قصاصا أو كفارة فلا تكون مانعة لارث مرتكبيها . كالأنواع الآتية .

١. القتل بحق : كالقتل قصاصا أو رجما أو دفاعا عن النفس إذا لم توجد وسيلة أخرى للدفاع عن النفس ، أو وجد المورث قتيلا فى داره .

٢. والقتل بعذر : كأن يقتل مورثه دفاعا عن عرضه وشرفه مثال ذلك : قتل الزوج لزوجته أو ذات محرم من محارمه كأخته لاجل الزنا ، بشرط التحقق من ارتكاب الزنا .

٣. القتل المباشر من الصبى والمجنون لعدم وجوب القصاص والكفارة .

٤. القتل بسبب : فإنه لا يوجب القصاص أو الكفارة كمن حفر بئرا فوقع فيها مورثه فمات ، أو وضع حجرا فى الطريق فتعثر فيها مورثه فمات ولا يخفى أن الدية واجبة على عاقلة القاتل فى هذه الحالة (١) .

وأما المالكية : فيقولون : إن القتل المانع من الارث هو القتل

---

= الهدف وينحرف ويصيب مورثه . والحق به القتل الذى يجرى مجرى الخطأ كالنائم اذا انقلب على انسان فقتله .

(١) حاشية ابن عابدين ٤٨٩/٥ .

العمد العدوان فقط سواء كان هذا القتل بطريق المباشر أم بالتسبب .

والقتل نوعان عند المالكية : قتل عمد ، قتل خطأ . وقد قيد

المالكية القتل الذي يمنع من الميراث بأن يكون قتيلا عمدا عدوانا بالمباشرة أو بالتسبب أما أنواع القتل التي لا تمنع من الميراث عندهم فهي ما يأتي :

١- القتل العمد بحق كالقصاص .

٢- القتل بعذر كقتل الزوج زوجته عند مفاجأتها بارتكاب الزنى .

٣- القتل الخطأ .

٤- القتل الواقع من الصبى أو المجنون عند بعض المالكية الذين

يشترطون تكليف القاتل (١) .

وأما الشافعية : فلهم رأيان :

الرأى الأول :

وهو الصحيح : أن القتل بجميع أنواعه مانع من الارث ، سواء

كان القتل عمدا أو شبه عمدا أو خطأ سواء كان القاتل مكلفا أم غير

---

(١) حاشية الدسوقي ٤/٥٠٠ ، الشرح الصغير ٢/٤٧٥ .

مكلف وسواء كان القتل بحق أم بغير حق وسواء كان القتل بالمباشرة أم بالتسبب وسواء كان القتل مضمونا بالقصاص أو بالدية أو بالكفارة <sup>(١)</sup> أم لم يكن . ولا فرق فى القتل بين ان يقصد بفعله مصلحة القتل كضربه للتأديب أم لم يقصد ، مكرها كان القاتل ام غير مكروه ، حتى ان اصحاب هذا الرأى يمنعون القاضى من ارث مورثه لو حكم عليه بالقتل قصاصا أو حدا ، كما يمنعون الجلاذ ايضا من الارث لو قام بتنفيذ حكم الاعدام فى مورثه ، كما يمنعون الشاهد من ارث مورثه لو شهد على مورثه وترتب عفى هذه الشهادة موت المورث وحتى لو كانت الشهادة بحق <sup>(٢)</sup> .

### الرأى الثانى:

ان كان القتل مضمونا لم يرث القاتل لأنه قتل بغير حق وان كان غير مضمون بأنه قتله قصاصا أو فى الزنا او كان باغيا فقتله العادل وما أشبه ذلك ورث ، لأنه قتل بحق والقتل بحق لا يمنع من الارث <sup>(٣)</sup> .

---

(١) الدية هى تعويض من القاتل أو من عاقلته لولى دم القتيل أو لورثته والكفارة قربه وطاعة وتكفيرا عن القتل وهى تحرير رقبة أو صيام شهرين أو اطعام ستين مسكينا .

(٢) نهاية المحتاج ٢٨/٦ .

(٣) المجموع ٦١/١٦ .

وأما الحنابلة : فيقولون : بأن القتل الذى يمنع من الارث هو القتل الموجب للقصاص او الكفارة أو الدية . ويدخل تحت ذلك : القتل العمد العدوان لأنه موجب للقصاص ، والقتل شبه العمد ، والقتل بالنسب والقتل الخطأ لأن هذه الأنواع موجبة للدية ، ويدخل فيه أيضا قتل القريب المسلم الموجود فى صفوف الكفار بدون علمه لأنه قتل موجب للكفارة .

أما القتل بحق قصاصا أو حدا أو دفاعا عن النفس فلا يدخل فى القتل المانع من الميراث لأنه لا يترتب عليه أى نوع من العقوبة <sup>(١)</sup> .

### خلاصة القول فى هذه المسألة ما يأتى :

القتل مانع من الميراث باتفاق جميع الفقهاء ، إلا أن الشافعية يعتبرون كل قتل مانع من الميراث ، بينما الحنابلة يقصرونه على القتل الموجب للعقوبة سواء كانت عقوبة مالية أم غير مالية ، وقصوه الحنيفة على القتل المباشر بغير حق ، وقصره الملكية على القتل العمد العدوان مباشرا أم متسببا .

هذا وقد نص قانون الموارث فى مادته الخامسة على أن "من موانع الارث قتل المورث عمدا سواء كان القتال فاعلا أصليا أم

---

(١) الروض المربع ١٩٣/٢ .

شريكا أم شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه إذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل عاقلا بالغا من العمر خمس عشرة سنة ، ويعد من الاعذار تجاوز حق الدفاع الشرعى " .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المذكور "أنه يدخل فى القتل العمد المباشر من أجهز على شخص بعد أن انفذ فيه آخر مقتلا من مقاتله فاتهما يمنعان من أرثه ، ويدخل فى القتل بالتسبب الأمر والبدال والمحرض والمشارك والربيئة وهو : من يراقب المكان أثناء مباشرة القتل وواضح السم وشاهد الزور الذى بنى على شهادته الحكم بالإعدام" .

وان القتل العمد لايمنع فى جميع الأحوال ، وان الأحوال التى لا يكون فيها مانعا من الارث هى الأحوال الآتية :

١- القتل قصاصا أو حدا .

٢- القتل فى حالات الدفاع الشرعى عن النفس أو المال مما هو منصوص عليه فى المواد ٢٤٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ من قانون العقوبات (١) .

---

(١) المادة ٢٤٥ لاعتوبة مطلقا على من قتل غيره أو اصابه بجراح أو ضربه أثناء استعماله حق الدفاع الشرعى عن نفسه أو ماله أو نفس غيره أو -



٣- قتل الزوج زوجته والزاني بها عند مفاجأتهما حال الزنا (مادة ٢٣٧ عقوبات) .

٤- تجاوز حد الدفاع الشرعى "مادة ٢٥١ عقوبات" . كما بينت أن اشتراط كون القاتل عاقلاً قصد به اخراج ما يأتى :  
أولاً : الجنون العاهة العقلية .

ثانياً : ارتكاب القاتل وهو فى غيبوبة ناشئة عن عقاير أيا كان

---

= ماله وقد بينت فى المواد الآتية الظروف التى ينشأ عنها هذا الحق والقيود التى يرتبط بها .

المادة ٢٤٩ حق الدفاع عن النفس لايجوز ان يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الامور الآتية :

أولاً : فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

ثانياً : اتيان امرأة كرها أو هتك عرض انسان بالقوة .

ثالثاً : اختطاف انسان .

المادة : ٢٥٠ : حق الدفاع الشرعى عن المال لايجوز ان يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الامور الآتية :

أولاً : فعل من الأفعال المبينة فى الباب الثانى من هذا الكتاب .

ثانياً : سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات .

ثالثاً : الدخول ليلاً فى منزل مسكون أو فى أحد ملحقاته .

رابعاً : فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

نوعها ، اذا اخذها قهرا عنه أو عن غير علم بها (مادة ٦٢ عقوبات) .  
يتضح لنا بعد استعراض هذه المواد ، أن القانون قد أخذ بالمذهب  
المالكي والحنفي وقانون العقوبات المصرى .

## المبحث الثالث

### ماتع اختلاف الدين

ويقصد باختلاف الدين : اختلاف دين الوارث عن دين المورث  
أى أن كلا منهما يكون معتقاً لدين يخالف دين الآخر .

وقد اعتبر الفقهاء الدين من موانع الارث لأن تشريع الميراث قائم  
على الموالاة والنصرة بين المورث والوارث ، والموالاة والنصرة  
نابعة من وحدة العقيدة ، ووحدة العقيدة مفتقدة بين المسلم وغير  
المسلم .

لذا يجب علينا بيان حكم توريث المسلم من غير المسلم وبالعكس  
وحكم توريث غير المسلمين بعضهم من بعض ، وحكم توريث المرتد  
والميراث منه وسنتحدث عن هذه المسائل فى المطالب الآتية :

### المطلب الأول

#### الارث بين المسلم وغير المسلم

أولاً : حكم ميراث المسلم من غير المسلم :

اختلف الفقهاء فيه على رأيين :

الرأى الأول : يرى جمهور الصحابة والتابعين وأبو حنيفة ومالك

والشافعى وأحمد ، ان المسلم لا يرث من غير المسلم لاختلاف الديانة  
التي يعتنقها كل منهم .

واستندوا فى ذلك إلى الادلة الآتية :

(أ) عن أسامة بن زيد عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "لا يرث  
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم" رواه الجماعة الا مسلما والنسائى .

وفى رواية قال يارسول الله انتزل إذا فى دارك بمكه ؟ قال :  
وهل ترك عقيل من ربا ع او دور وكان عقيل ورث ابا طالب هو  
وطالب ، ولم يرث جعفر ولا على شيئا لانهما كانا مسلمين وكان عقيل  
وطالب كافرين" .

(ب) عن عبد الله بن عمرو أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :  
"لا يورث أهل ملتين شيئا" رواه أحمد وأبو داود وابن ماجة .

ومن هذه الاحاديث يتضح لنا أن المسلم لا يرث غير المسلم .

الرأى الثانى: لبعض فقهاء الصحابة والتابعين والامامية أن المسلم  
يرث من غير المسلم . واستندوا إلى الادلة الآتية :

(أ) قال صلى الله عليه وسلم : "الاسلام يعلو ولا يعلى" ومن مظاهر  
هذا العلو أن المسلم يرث الكافر دون العكس .

(ب) روى عن نبينا الكريم : "الاسلام يزيد ولا ينقص" ومن ذلك أن يرث المسلم الكافر دون العكس .

(ج) يجوز للمسلم أن يرث غير المسلم بقياس ذلك على جواز نكاح المسلم لامرأة من أهل الكتاب دون العكس ، فالزواج جائز للمسلم من نساء أهل الكتاب دون العكس فقياسا عليه : للمسلم أن يرث غير المسلم والراجح هو رأى الجمهور وهو : عدم تورث المسلم من غير المسلم ، لاحتمال أن المراد بالعلو المذكور فى الحديث علو حجة وبرهان أو علو قهر وغلبه ، والدليل مع الاحتمال لا يصلح للاستبدال .

وأما زيادة الاسلام ونقصه المذكورة فى الحديث الثانى : فالمراد بها : ان الاسلام يزيد بمن يدخل فيه ولا ينقص بمن يخرج عنه ، فمعتنقى الدين الاسلامى يزداد يوما بعد يوم ولا يرتد عنه إلا قليلا .

وأما القياس المستدل به فلا يصلح فى مواجهة النص ، لورود احاديث عن الرسول عليه الصلاه والسلام تمنع التوارث بين المسلمين وغير المسلمين ، ولقد اخذ قانون الموارث برأى الجمهور فى المادة السادسة منه "لاتوارث بين مسلم وغير مسلم" .

وهذا المانع يعتد به وقت وفاة المورث لأنه وقت استحقاق

الارث ، فإذا مات انسان عن زوجة يهودية ، ثم اعلنت هذه الزوجة اسلامها بعد الوفاة وقيل قسمة التركة فإن هذه الزوجة لا ترث من زوجها المسلم . وفقا لما ذهب إليه الجمهور . وذهب الحنابلة إلى توريث الزوجة المذكورة لأن العبرة بوقت قسمة التركة ، فإذا اسلمت الزوجة الكتابية بعد وفاة زوجها وقبل تقسيم التركة فإنها ترث لأن العبرة بوجود المانع وقت القسمة ، أما اذا لم تعلن الزوجة اسلامها إلا بعد قسمة التركة فلا ترث هذه الزوجة باجماع الفقهاء (١) .

### ثانيا : ميراث غير المسلم من المسلم :

اجمع الصحابة والتابعون والفقهاء على عدم توريث غير المسلم من المسلم ، واستندوا في ذلك إلى حديث أسامة بن زيد السابق "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم" وحديث عبد الله بن عمر "لا يتوارث أهل ملتين شيئا" لأن الارث قائم على الموالاة والنصرة ولا موالاة ولا تناصر بين المسلم والكافر .

مثال ذلك : توفي شخص عن : زوجة مسيحية أو يهودية وابن مسلم فإن الابن يأخذ جميع التركة ، ولا شيء للزوجة .

---

(١) زكريا البري رقم ٧١ .

## المطلب الثانى

### الارث بين غير المسلم وغير المسلم

اختلف الفقهاء فى حكم هذه المسألة على النحو الاتى :

الرأى الأول: يرى جمهور الفقهاء من الحنيفة والشافعية والظاهرية ورواية عن أحمد بن حنبل : أن اختلاف الدين لايعتبر مانعا من التوارث بين غير المسلمين فالمسيحى يرث اليهودى والمجوسى ويرث قريبه المسيحى أو اليهودى وهكذا ، فالكفر ملة واحدة ، وان تعددت صورته وأشكاله ، واستندوا فى ذلك إلى ما يأتى :

(أ) قال تعالى : "الذين كفروا بعضهم أولياء بعض / الانفال ٧٣"  
والارث قائم على الموالاة والمناصرة ، والكفار بنص الآية بعضهم أولياء بعض فيرث بعضهم من بعض ، والمؤمنون بنص الآية بعضهم أولياء بعض ولذا يتوارثون من بعضهم حتى ولو اختلفت مذاهبهم .

قال تعالى : والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض /التوبة

. ٧١

(ب) قال تعالى : "فماذا بعد الحق الا الضلال فأنى تصرفون /يونس ٣٢. والحق فى الآية المذكورة هو الاسلام ، والضلال هو

ماعدا ذلك وحكم ماعدا الاسلام واحد ، فدل ذلك على أن الديانات أو الملل غير الاسلامية واحدة فيرث بعضهم من بعض .

الرأى الثانى : يرى الحنابلة <sup>(١)</sup> والمالكية فى الرأى الراجع عندهم إلى أن الأديان المخالفة للإسلام ملل مختلفة فالمسيحية ملة وديانة ، واليهودية ملة وديانة والمجوسية ملة وملة ولا يجوز التوارث بين أهل ملة وأهل ملة أخرى وانما يتوارث أهل كل ملة فيما بينهم ، ولذا لايجوز للبوذى أن يرث قريبه اليهودى .

واستندوا فى ذلك إلى : حديث رسولنا الكريم : "لايتوارث أهل ملتين شينا" وما عدا الاسلام ملل مختلفة فلا توارث بين ملة وأخرى . فنص الحديث واضح فى نفى التوارث بين أهل ملتين .

واستدلوا بقوله تعالى : "ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة/ الحج ٢٧" على أن ماعدا الاسلام ملل مختلفة ، فقد نصت الآية على الديانات معطوفة على بعضها والعطف يقتضى المغايرة ، وطالما أنهم ديانات وملل مختلفة فإن الموالاته والمناصرة بينهم مقطوعة ومعدومة ، ومعلوم أن الإرث يقوم على الموالاته والمناصرة ، لذا لا توارث بينهم .

---

(١) المغنى ٢٩٦/٦ .



الرأى الثالث : يرى بعض التابعين كشرح وعطاء وعمر بن عبد

العزیز واللیث بن سعد والثوری والمالکیة - فی رأی عندهم - إلی  
ان الکفر ثلاث ملل : المسیحیة بجمیع فرقها ملة ، والیهودیة بجمیع  
فرقها ملة ، وما عدا هما ملة واحدة ، فلا یرث الیهودی من المسیحی  
ولا من غیره ، ولا یرث المسیحی من الیهودی ولا من غیره ، وأما  
الوثنی فیرث من المجوس ولكن لا یرث من المسیحی أو الیهودی ،  
لأن المسیحیة والیهودیة من الادیان السماویة وكل ديانة منهما لها  
کتاب سماوی خاص بها ورسول قام بتبلیغها للناس فی الزمان الخاص  
بها ، اما الادیان الأخری فهي أديان غیر سماویة ولذا تعتبر کلها ملة  
واحدة .

الرأى الرابع : يرى ابن ابی لیلی ان الکفر ملتین : الیهودیة

والمسیحیة ملة وما عداهما ملة . فالیهودی یرث من المسیحی والعکس  
، لكنهما لا یرثان من المجوسی أو الوثنی ولا یرث المجوسی أو الوثنی  
منهما .

ولقد بنی ابن ابی لیلی رأیه علی أساس أن الیهود والمسیحیین

أهل کتاب وأما غیرهم من الادیان فلا کتاب لهم .

والراجح هو رأی الجمهور القائل بأن الکفر کله ملة واحدة ولذا

فإنهم یتوارثون من بعضهم البعض . وقد أخذ قانون الموارث بهذا

الرأى . فنصت المادة السادسة على أنه "لاتوارث بين مسلم وغير مسلم ويتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض" (١) .

### المطلب الثالث

#### إرث المرتد

المرتد هو الراجع عن دين الاسلام بارادته ، ويستتاب وتكشف شبهته ويحبس ثلاثة أيام إن طلب المهلة ، فإن تاب تاب وعاد إلى الاسلام قبلت توبته وإن لم يتب يقتل إن كان ذكرا باتفاق جميع الفقهاء لحديث رسولنا الكريم "من بدل دينه فاقتلوه" وإن كانت المرتدة انثى تقتل ايضا عند جمهور الفقهاء لعموم الحديث المذكور ، ولرواية الدارقطنى والبيهقى ان امرأة يقال لها أم مروان وقيل أم رومان ارتدت عن الاسلام ، فبلغ أمرها النبى صلى الله عليه وسلم فأمران تستتاب والا قتلت ، وفى رواية فأبنت أن تسلم فقتلت .

وأما ابو حنيفة فقال : تحبس المرتدة حتى تسلم أو تموت ولا تقتل قياسا على المرأة الكافرة الأصلية ، فالنبى عليه الصلاة والسلام قد نهى عن قتل النساء لما رأى امرأة مقتولة وقال : ما كانت هذه لتقتل . والمرتد اذا تاب وعاد إلى الاسلام قبلت هذه التوبة باتفاق الفقهاء ،

---

(١) د. الهادى عرفة احكام التركات والموارث والوصايا ١٨١ .

ولا يجوز للمرتد أن يتصرف فى أمواله أثناء مدة الردة باتفاق جمهور الفقهاء - أبو حنيفة ومالك والشافعى وأحمد - وأما أبو يوسف ومحمد فقد خالفا الجمهور وقالوا يجوز تصوفه ونفاذه .

ولكن ما هو حكم ميراث المرتد من الغير أو ميراث الغير منه .

### أولا : ميراث المرتد من الغير :

لا نعلم خلافا بين أهل العلم فى أن المرتد لا يرث أحدا . وهذا قول مالك والشافعى وأصحاب الراى .

فالمرتد لا يرث مسلما : لقول النبى صلى الله عليه وسلم "لا يرث كافر مسلما" والمرتد قد خرج عن الدين الاسلامى فلا يرث مسلم . والمرتد لا يرث غير المسلم حتى ولو كان من أهل الدين الذى انتقل إليه لأن الاسلام لا يعترف بذلك ولا يقره على البقاء فيه .

هذا بالإضافة إلى أن المرتد فى حكم الميت لأنه بارتداده قد ارتكب جريمة الردة عن الدين الاسلامى وهى خيانه دينية تستوجب قتله . كما أن المرتد تزول ملكيته لأمواله الثابتة له بمقتضى رده ، فمن باب أولى لا يثبت له ملك جديد بطريق الميراث <sup>(١)</sup> . مثال ذلك : إذا ارتد اخوان شقيقان عن الاسلام ومات احدهما وهما على الردة ،

---

(١) المغنى ٢٩٨/٦ .

لا يرث أحدهما من الآخر ، سواء اتحد الدين الذى ارتد إليه أو اختلف  
لأن الردة جريمة يعاقب عليها الاسلام بالقتل والحرمان من الميراث .

### ثانيا : ميراث الغير من المرتد :

اختلف الفقهاء فى ميراث الغير من المرتد اذا مات أو قتل على  
ردته أو حكم القاضى بلحوقه بدار الحرب وهو على الردة ، وتتلخص  
أراؤهم فيما يأتى :

١. يرى مالك والشافعى وابن أبى ليلى وربيعه وابن عباس  
ورواية عن أحمد ان مال المرتد يكون فينا<sup>(١)</sup> فى بيت مال  
المسلمين - الخزانة العامة - ولا يرثه أحد من اقاربه المسلمين أو  
من اقاربه فى الدين الذى انتقل إليه ، وبدون تفرقه بين المال الذى  
اكتسبه وهو مسلم وبين المال الذى اكتسبه وهو على الردة فجميع  
امواله لبيت المال .

٢. يرى أبو حنيفة : بأن المال المملوك له حينما كان مسلما  
يوزع على ورثته المسلمين ، وأما ماله الذى اكتسبه فى ردته  
فيكون فينا لبيت المال ، هذا اذا كان رجلا . لأن هذا المرتد ميت  
حكما من وقت ردته ، ولذا فإن أمواله المكتسبة والمملوكة له وقت

---

(١) الفئى هو المال الذى يستولى عليه من أهل الحرب دون قتال .

اسلامه تكون لورثته المسلمين ، والحالة هذه من توريث المسلم من المسلم .

أما الأموال المكتسبة وقت رده ، فقد نشأت له وهو غير مسلم وبعد أن آلت أمواله القديمة - وقت اسلامه - إلى ورثته واقاربه المسلمين ، لذا لا تنتقل إليهم وانما مآلها لبيت المال .

واما المرتدة فإن أموالها تكون لورثتها المسلمون دون تفرقة بين الأموال التي اكتسبتها قبل الردة أو بعدها ، وسبب التفرقة في الحكم بين الرجل والمرأة يرجع إلى أن الحنيفة لا يقولون باستحقاق المرأة المرتدة للقتل مثل الرجل بل تبقى المرأة محبوسة على حكم الاسلام حتى الموت ، ولذا يرثها اقاربها المسلمون .

هذا وقد خالف صاحبان - أبو يوسف ومحمد - الامام وقالوا : بأن أموال المرتد سواء كان ذكر أم أنثى تكون لورثته المسلمين ، وسواء هذه الأموال قبل الردة أم بعدها ، لأن المرتد لا يقر على رده ويظل على حكم الاسلام إلى أن يموت سواء كان رجلاً أم امرأة ، وتتول أمواله جميعها لورثته .

٣. يرى داود الظاهري وأحمد في رواية عنه : أن مال المرتد يكون لاهل دينه الذي اختاره ان كان منه من يرثه - أى اذا وجد بينهم

اقارب له يرثونه - وإلا فهو فىء يذهب لبيت المال . وبهذا الرأى قال علقمة وسعيد ابن أبى عروة . لأن المرتد كافر فورثة أهل دينه كالحربى وسائر الكفار (١).

هذا وقد صمّت قانون المواريث عن بيان حكم ميراث المرتد ، والقاعدة أن ما صمّت عنه القانون ولم يتعرض له يطبق فيه الرأى الراجح فى المذهب الحنفى وفقا لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

### المبحث الرابع

#### ماتع اختلاف الدارين

المقصود بالدار فقها : الدولة التى لها جيش خاص ورئيس أو ملك يحكمها ، وحدود تميزها عن غيرها من الدول . أى أنها مستقلة عن غيرها من الدول ، اما اذا كان بين هذه الدولة ودولة تعاون وتتاصر فأنهم يكونون فى حكم الدولة الواحدة ويثبت التواريث بين رعاياهم ، وأبرز مثال لذلك : الدولة الاسلامية ابان الخلافة الاسلامية ، فقد كانت تشتمل على أقاليم عدة ، وعلى كل اقليم نائب عن الخليفة ، وفى العصر الحديث الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، فكل

---

(١) المغنى ، المرجع السابق رقم ٣٠٠ ، ٣٠١ .

دولة من هذه الدول دولة واحدة يثبت التوارث بين أفرادها .

ومعظم فقهاؤنا يقولون بانقسام العالم إلى قسمين : دار الاسلام ودار الحرب ، ودار الاسلام هي الدار الخاضعة لحكم الاسلام ، وهذه الدار تشمل جميع الدول الاسلامية حتى وإن تعدد حكامها وحكوماتها ووضعت فواصل تفصل الحدود بينها ، فجميع الدول الاسلامية دار واحدة .

وأما دار الحرب فهي الدار التي تكون تحت يد غير المسلمين ولا سلطان للإسلام عليها وهي دول متعددة ومختلفة حكومة ودينا وملكا . ولقد جرى العمل برأى الغالبية من الفقهاء . فقد جاء في المذكرة التفسيرية لقانون الوصية في مادته التاسعة " ان المواد بالبلد الاسلامي ماكان تحت حكم المسلمين أو كان تحت حكم غيرهم ، وكانت شعائر الاسلام كلها أو غالبها تقام فيه (١) .

وعلى ذلك فاختلاف الدارين يقصد به اختلاف الدولتين أى اختلاف الجنسية في العصر الحديث .

هذا وقد اتفق الفقهاء على أن : المسلم يرث قريبه المسلم في أى

---

(١) د. عبد الكريم زيدان ، احكام الذميين والمستأمنين ، د. زكريا البري رقم

دولة حتى وان اختلفت جنسياتهم ، فالمصري المسلم يرث قريبه المسلم الفرنسي او الايطالى أو الأمريكى وبالعكس ، والمسلمون فى جميع انحاء العالم تابعون حكما للدولة الاسلامية الواحدة مهما اختلفت امكنتهم التى يقيمون بها ومهما بعدت الفواصل والمسافات .

اما بالنسبة لغير المسلم فقد اختلف الرأى بين الفقهاء .

فالامام أبو حنيفة وبعض الحنابلة والشافعية فى الراجح عندهم :

يقولون: ان اختلاف الدارين مانع من التوارث بين غير المسلمين ، لعدم التناصر والموالة بينهم ومعلوم أن التناصر والموالة أساس الميراث فالمصرى غير المسلم لا يرث الأمريكى غير المسلم وهكذا .

أما المالكية وبعض الحنابلة والشافعية فى رأى فانهم يقولون : ان اختلاف الدارين لا يمنع من التوريث بين غير المسلمين ، فغير المسلم يرث قريبه غير المسلم فى أى دولة ، فلا عبره عندهم باختلاف الجنسية أو الدولة ، فالدليل على منع التوارث بينهم غير متوافر بالإضافة إلى توافر سبب الارث وشرطه . فحكمهم حكم المسلمين .

وقد أخذ القانون بهذا الرأى لعدم وجود دليل يمنع من الميراث بين



غير المسلمين ، ولكنه أخذ بالرأى الأول فى حالة واحدة وهى :

الحالة التى تمنع فيها الدولة الاجنبية من توريث الاجانب نصت  
المادة السادسة على أن "اختلف الدارين لا يمنع من الارث بين  
المسلمين ، ولا يمنع بين غير المسلمين الا اذا كانت شريعة الدار  
الاجنبية تمنع من توريث الاجنبى فيها " .

## الباب الرابع

### حقوق الورثة

سبق ان ذكرنا ان التركة يؤدي منها : ما يكفي لتجهيز الميت ومن تلزمه من لحظة موته إلى أن يدفن ثم الوفاء بديون الميت ثم الوصية في الحد الذي تنفذ فيه وسنفصل ذلك في حينه ، ومابقى يوزع بعد ذلك على الورثة الذين تتعلق حقوقهم بالتركة على الترتيب الاتي :

أولا : اصحاب الفروض .

ثانيا : العصبية النسبية .

ثالثا : الرد على اصحاب الفروض .

رابعا : ذوو الأرحام .

خامسا : الرد على أحد الزوجين .

سادسا : العصبية السببية .

سابعا : عصبية مولى العتاقة (الذكور) .

ثامنا : المقر له بالنسب على الغير .

تاسعا : الموصى له بأكثر من الثلث .

عاشرا : بيت المال .

وهذا الترتيب وفقا لقانون الموارث المصرى وهو يختلف إلى حد

ما مع ترتيب الفقهاء : وهو :

١- أصحاب القروض . ٢- العصابات النسبية .

٣- العصابات السببية . ٤- عصابة العاصب السببى .

٥- الرد على أصحاب القروض غير الزوجين .

٦- ذوى الأرحام . ٧- مولى الموالاة .

واذا قارنا بينهما لوجدنا الآتى :

١. ان القانون اخر العاصب السببى عن ذوى الارحام . وهو

اتجاه حسن لأن العاصب السببى قرابته حكمية واما قرابة ذوى

الرحم فهى قرابة حقيقية ولذا كانت جديرة بالتقديم ، هذا بالاضافة

إلى أن ميراث العاصب السببى قد ثبت بقوله عليه الصلوات والسلام

(الولاء لحمه كلحمة النسب) ، وميراث ذوى الأرحام بقوله سبحانه

وتعالى : "وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله" . وما

ثبت بالقرآن هو الأولى بالتقديم . وقد أيد هذا التقديم بعض كبار

الصحابة مثل عمر ابن الخطاب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر .

٢. ان القانون اثبت الرد على أحد الزوجين وحذف مولى الموالاة لأن الرد على الوارث منهما - الزوج أو الزوجة - أولى من بيت المال لفساد القائمين عليه في معظم الاحيان ولعدم صرفه في مصارفه .

٣. واما حذف مولى الموالاة فلانه غير موجود في زماننا ، كما أن الحنيفة انفردوا بتوريثه .

هذا وقد اتفق الفقهاء على أنه اذا لم يوجد أحد المستحقين للتركة وفقا للترتيب السابق ، فتوزع على الترتيب الاتي :

(أ) المقر له بنسب فيه تحميل على الغير .

(ب) الموصى له بأكثر من الثلث .

(جـ) بيت المال

وعلى ذلك نستطيع ان نقول بإيجاز : ان أصحاب الفروض هم الذين يأخذون أنصبتهم المقررة في كتاب الله أولا ، ثم ما بقى من التركة بعد ذلك يكون لأصحاب العصبية النسبية للذكر ضعف

الانثى ، فالاصل فى ميراث العصبية النسبية انهم يأخذون الباقى بعد اصحاب الفروض، فإذا لم يوجد صاحب فرض اخذوا جميع التركة ، وإذا لم يوجد عصبية نسبية فإننا نرد الباقى من التركة على نوى الفروض ما عدا الزوجين . مثال ذلك : مات الميت وترك زوج وبنت ابن فإن للزوج الربع فرضا ولبنت الابن النصف فرضا ، فإذا كان هناك عاصب مثل الاخ الشقيق او العم الشقيق مثلا فان هذا العاصب يأخذ الباقى بعض أعطاء الزوج وبنت الابن نصيبهم المقدر . وفى حالة عدم وجود عاصب معهم ، فإن الباقى من التركة يرد على بنت الابن فقط كما هو موضح فى المثال الآتى :

زوج ، بنت الابن

$$\frac{1}{4} \text{ فرضا ، } \frac{1}{2} \text{ فرضا والباقى ردا}$$

فإذا لم يوجد عاصب ولا صاحب فرض نسبى غير احد الزوجين ، وبعض نوى الارحام أى أن المتوفى لم يترك غير زوجة وعمة أو خالة فإن للزوجة الربع والباقى لنوى الرحم .

فإذا انعدم قرابته من نوى الارحام . أى لم يوجد من الورثة غير الزوج او الزوجة فإننا نرد الباقى من التركة عليه .

مثال ذلك : توفى وترك : زوجة فإنها تأخذ التركة كلها فرضا

وردا اى الربع فرضا و  $\frac{3}{4}$  ردا .

فإذا انعدم كل هؤلاء اى ذوى الفروض ، والعصبات النسبية وذوى الارحام ولم يوجد احد منهم مطلقا وزعت التركة على اصحاب العصبات السببية اى عصة مولى العتاقة مثال ذلك : توفى عبد أعتقه سيده ولا وارث له من قرابه نسبية او زوجية او عصبية فان ميراث هذا العبد المعتق يكون لمن أعتقه سيده او لعصبة هذا المعتق فى حالة وفاته وفقا للترتيب الذى سنعرضه فى العصبات السببية .

فإذا انعدم كل هؤلاء ولم يوجد احد منهم مطلقا ، ورثنا المقر بنسب له على الغير اذا كان موجودا فإذا لم يوجد هذا النوع أعطينا الموصى له بأكثر من الثلث نصيبه كاملا غير منقوص . فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء ايضا أعطينا التركة لبيت المال (الخزانة العامة الان ) فبيت المال وارث من لا وارث له .

هذا مع ملاحظة قواعد الحجب وان بعض الورثة قد يكون أولى من بعض الورثة وسنفصل الحديث عن الحجب فى الفصل الثالث من هذا الباب بإذن الله كما اننا سنبين موضوع التصالح او التخارج والارث بالتقدير والاستحقاق بغير الارث .

وعلى ذلك نستطيع ان نقسم هذا الباب الى ثمانية فصول على

النحو التالى :

الفصل الاول : أصحاب الفروض

الفصل الثانى : العصبات .

الفصل الثالث : الحجب .

الفصل الرابع : العول وأصول السائل وتصحيحها .

الفصل الخامس : الارث بالرد على أصحاب الفروض .

الفصل السادس : ميراث ذوى الارحام .

الفصل السابع : الارث بالتقدير .

الفصل الثامن : البخارج من التركة .

الفصل التاسع : الاستحقاق بغير الارث .

## الفصل الاول

### أصحاب الفروض

نصت المادة الثامنة من قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على أن :

الفرض سهم مقدار للوارث في التركة ويبدأ في التوريث بأصحاب الفروض وهم :

الاب ، الجد الصحيح وان علا ، الخ لام ، الاخت الام ، الزوج ، الزوجة ، البنات ، بنات الابن وان نزل ، الاخوات لاب وأم ، الاخوات لاب ، الام ، الجدة الصحيحة وان علت.

والفرض لغة : التقدير وشرعا : السهم المقدر شرعا للوارث في التركة .

وأصحاب الفروض هم الورثة الذين قدر لهم الشارع الحكيم نصيبا محددا في التركة لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول .

الفروض المقررة في القرآن الكريم ستة هي ما يأتي :

السدس ، الثلث ، والثلثان ، والثلث ، والرابع ، والنصف ، قال الله تعالى في كتابه الكريم "يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له



ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأُمه الثلث ، فإن كان له أخوة  
 فلأُمه السدس ، من بعد وصية يوصى بها أو دين ، أبأؤكم وأبنأؤكم لا  
 تدرون إيهـم أقرب لكم نفعا ، فريضة من الله ، ان الله كان عليـما  
 حكيـما . ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد ، فإن كان  
 لهن ولد فلـكم الربع مما تركن من بعدة وصية يوصى بها أو دين،  
 ولهن الربع مما ترك ان لم يكن لكم ولد ، فان كان لكم ولد فلهن الثمن  
 مما تركن ، من بعد وصية توصن بها أو دين — وإن كان رجل  
 يورث كـلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فان  
 كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ، من بعد وصية يوصى بها  
 أو دين غير مضار ، وصية من الله والله عليم حكيم .

ويقول المولى عز وجل أيضا : يستفتونك ، قل الله فى الكـلالة  
سورة إن أمرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك . وهو يرثها  
 إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ، وإن كانوا  
 أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ، يبين الله لكم تـصلوا والله  
 بكل شئ عليم . النساء الايات ١١ ، ١٢ ، ١٧٦

فالسـدس فرض سبعة من الورثة :

١- الاب : عند وجود الفرع الوارث مذكرا أو مؤنثا .

٢- الجد : عند وجود الفرع الوارث مذكرا أو مؤنثا وبشرط عدم

وجود الاب .

٣- الاخ لام او الاخت لام :بشرط عدم وجود الفرع الوارث او  
الاصل المذكور .

٤- بنت الابن فأكثر : عند وجود البنت الصابية وبشرط عدم  
وجود المعصب او الحاجب .

٥- الاخت لاب فأكثر : عند وجود الاخت الشقيقة وبشرط عدم  
وجود المعصب او الحاجب .

٦- الام : عند وجود الفرع الوارث او اثنين فأكثر من الاخوة  
والاخوات لاب وام أو لأب أو لأم أو خليطا منهم .

٧- الجدة : بشرط عدم وجود الام .

### والثالث فرض اثنين من الورثة :

١- إثنان فأكثر من الاخوة و الاخوات لأم بشرط عدم وجود  
الفرع الوارث والاصل الوارث المذكور .

٢- الام : بشرط عدم وجود فرع وارث بالفرض او بالتعصيب  
وعدم وجود عدد من الاخوة والاخوات أشقاء او لاب او لام او خليطا  
منهم .

والثالثان فرض أربعة من الورثة :

١- البناتان الصليبتان فأكثر بشرط عدم وجود الابن .

٢- بنتان الابن فأكثر بشرط عدم وجود البنت ، وعدم وجود معصب أو حاجب لهما .

٣- الاختان الشقيقتان فأكثر بشرط عدم وجود من يعصبها أو يحجبها .

٤- الاختان لاب فأكثر بشرط عدم وجود اخوات شقيقات وعدم وجود من يعصبها أو يحجبها .

والثمن فرض الزوجة أو الزوجات عند وجود ابن أو ابن ابن وإن نزل للمتوفى .

#### والربع فرض اثنين من الورثة :

١- الزوج : عند وجود ابن أو ابن ابن وإن نزل للمتوفاة .

٢- الزوجة : بشرط وجود ابن أو ابن ابن وإن نزل للمتوفى .

#### والنصف فرض خمسة من الورثة

١- الزوج : بشرط عدم وجود ابن أو ابن ابن وإن نزل للمتوفى .

٢- البنت : إذا كانت منفردة ولم يوجد معها من يعصبها .

٣- بنت الابن وإن نزل : إذا كانت منفردة ولم يوجد معها من يعصبها أو يحجبها وبشرط عدم وجود البنت .

٤-- الاخت الشقيقة : اذا كانت منفردة ولا يوجد معها من يعصبها عصبه بالغير او مع الغير .

٥- الاخت لاب : إذا كانت منفردة ولا يوجد معها من يعصبها ايضا وبشرط عدم وجود اخت شقيقة .

وسوف نتحدث عن هذه الاحوال فى مباحث متتالية .

## المبحث الاول

### أحوال الابوين (الاب والام)

#### أولاً : احوال الاب :

الحالة الاولى : يرث بالفرض فقط وذلك فى حالة وجود فرع وارث مذكر للمتوفى وهو الابن أو ابن الابن وان نزل وسواء كان واحدا او متعددا . هذا اذا لم يقم مانع من موانع الإرث السالف ذكرها . والحكمة فى ذلك واضحة . فالابن هو الأولى بالإرث بالتعصيب عند اجتماعه مع الأب ، كما أن الأب بلغ من الكبر حدا يجعله مدبر للحياة والابن فى مقتبل العمر مقبل عليها ومحتاج إلى مال وفير لتدبير شئون حياته.

مثال : توفى وترك : أباً وابن فلأب السدس فرضا وللابن الباقى تعصيبا.

الحالة الثانية : الإرث بالتعصيب فقط وذلك فى حالة عدم وجود فرع وارث مطلقا أى لم يوجد للمتوفى ذكر أو أنثى . ففى هذه الحالة يأخذ الأب الباقي بالتعصيب بعد توزيع أنصبة أصحاب الفروض أو يأخذها كلها إذا لم يوجد معه صاحب فرض . فالأب هو الاولى بالميراث بالتعصيب اذا انعدم الفرع الوارث المذكر .

مثال : توفى وترك : أباً وأخ شقيق فلأب جميع التركة

بالتعصيب والاخ محجوب بالاب .

الدليل من القرآن : قال تعالى ( ولأبوية لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبوه فلأمه الثلث ) .

فلقد وضحت الآية لنا ان ميراث الاب السدس بالفرض في حالة وجود ولد والجمهور على أن الولد هو الذكر دون الأنثى (١) .

وقوله تعالى (فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ) أضاف الميراث إليهما ثم جعل للأم الثلث فكان الباقي للأب بالتعصيب (٢) .

الحالة الثالثة: يرث بالفرض والتعصيب في حالة وجود فرع وارث مؤنث بنت او بنت ابن وان نزل وسواء كانت واحدة او متعددة فالأب يرث السدس فرضا والباقي تعصيبا ، ولقوله تعالى : (فلكل واحد منهما السدس ان كان له ولد ) لهذا كان للأب السدس مع البنت بالاجماع ثم يأخذ ما بقى بالتعصيب . لما روى ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ألقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر ) . متفق عليه (٣) والأب أولى رجل بعد الابن وابن الابن وان نزل واجمع اهل العلم على هذا كله .

مثال : توفي وترك أب ، بنت ، للبنت النصف فرضا، للأب

---

(١) بداية المجتهد ٣٤٢/٢

(٢) المغنى ١٧٧/٦

(٣) نيل الأوطار ١٤٥/٧

السدس فرضا والباقي تعصبيا .

### ثانيا : أحوال الام :

الحالة الاولى : أرثها الثلث بشرطين أحدهما : عدم الولد وولد الابن من الذكور والاناث . والثاني عدم الاثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات من اى الجهات كانوا ذكورا او إناثا او ذكورا و إناثا . فللأم فى هذه الحالة الثلث فرضا . قال تعالى ( وورثه أبواه فلأمة الثلث )

مثال توفى وترك : أم ، اخ لاب للأم الثلث فرضا ولاخ الاب الباقي تعصبيا .

الحالة الثانية : أرثها السدس اذا تخلف احد الشرطين السابقين ، لانه يشترط اجتماع الشرطين لكى تحصل الام على الثلث بمعنى إذا كان للمتوفى ولد او ولد ابن (ويقصد بالولد عند ذكره الابن الذكر والبنت الأنثى وإن نزل ) او اثنان من الاخوة والاخوات من اى الجهات اشقاء أو لاب او لام ذكورا ام إناثا أم ذكورا وإناثا .

مثال (١) توفت وتركت : أم ، أخوين شقيقين . للأم السدس فرضا وللأخوين الباقي بالتعصيب .

(٢) : توفى وترك : ام ، أختين شقيقتين <sup>(١)</sup> او أختين لأب أو لأم فللأم فى جميع هذه الاحوال السدس فرضا .

---

(١) من اختصار كلمة شقيقة او شقيق

وكذلك الحكم لو كلن احد الاثنين اخا شقيقا او لاب والآخر اخا او  
أختا لام او لاب او شقيق .

(٣) توفي وترك : ام ، ابن او اكثر او ابن ابن او اكثر او بنت او  
بنت ابن وان نزل ففي هذه الحالة ترث الام السدس فقط فرضا لوجود  
الفرع الوارث .

قال تعالى : ( ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان  
له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ) .

وقوله تعالى أيضا : ( فإن كان له اخوه فلأمه السدس )

فالمقطع الاول لبيان دليل الحالة الاولى والمقطع الثانى لبيان دليل  
الحالة الثانية .

هذا هو مذهب جمهور الفقهاء وجمهور الصحابة رضوان الله  
عليهم ، ( اثنان من الأخوة والاختوات لحجب الام حجب نقصان من  
الثلث الى السدس ) ولم يخالف فى ذلك إلا ابن عباس الذى قال : بأنه  
لا تحجب الام من الثلث الى السدس بالأخوة والاختوات الا عدد ثلاثة  
منهم فأكثر .

دليل ابن عباس : قوله تعالى : ( فإن كان له أخوة فلأمه السدس )  
وأقل الجمع ثلاثة ولفظ الاخوة جمع ، وعلى ذلك فالام لا تحجب  
بالاثنين وروى ان ابن عباس قال لعثمان ابن عفان رضى الله عنهما



ليس الاخوان اخوة فى لسان قومك فلم تحجب بها الام ؟ فقال عثمان :  
لا يستطيع ان ارد شيئا كان قبلى ومضى فى البلدان وتوارث الناس  
به .

أما جمهور الفقهاء فقد استندوا الى ما يأتى :

١- قول عثمان السابق يدل على انه اجماع تم قبل مخالفة ابن  
عباس .

٢- من أهل اللغة من يجعل الاثنين جمعا حقيقة ومنهم من  
يستعمله مجازا فيصرف إليه بالدليل ولا فرق فى حجبها بين الذكر  
والانثى لقوله تعالى (أخوة) وهذا يقع على الجميع بدليل قوله (ان كانوا  
أخوة رجالا و نساء ) ففسرهم بالرجال و النساء .

٣- ثبت فى آيات المواريث ان الاثنين من الأخوات كالثلاث  
فى الميراث قال تعالى (فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك )  
النساء ١٧٦

٤- ان الحجب الذى يتعلق بعدد يكون اوله اثنين البنات يحجبا  
بنات الابن والاختان الشقيقتان يحجبا الاخوات لاب وهكذا .

٥- ولفظ الأخوة يستعمل فى الاثنين قال تعالى : (وان كانوا اخوة  
رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ) وهذا الحكم ثابت فى اخ

واخت ومع ذلك اطلق القرآن عليهما لفظ اخوة .

والجمهور لا يفرق بين الذكر والانثى فى حجب الام بالأخوات ،  
فيكفى وجود اثنين من اى نوع منهم حتى ولو كانتا انثى فى حجب  
الام من الثلث الى السدس

وقال بعض المتأخرين كالحسن البصرى : ان الاخوات المنفردات  
لا يحجبن الأم من الثلث الى السدس ، لأنهن : يطلق عليهن اسم  
الاخوة الا إذا كان معهن اخ لموضع تغليب المذكر على المؤنث اذا  
لفظ الاخوة هو جمع اخ والاخ مذكر .

ويرد على ذلك : بان لفظ اخوة يشمل الاخوات المنفردات على  
سبيل التغليب لان هذا اللفظ جنس يشمل الاخوة ذكورا وإناثا .

هذا وذهب الزبيدية والامامية الى الآتى :

ان الاخوة لام لا يحجبون الام حجب نقصان من الثلث الى  
السدس وانما يحجبها الاخوة الاشقاء او الاب فقط ، ذكورا او إناثا —  
لأنهم اولاد الاب .

والحكمة من حجب الام بهم معقولة المعنى لان وجودهم يترتب  
عليه كثرة نفقات الاب لأنهم ابناؤه فيحتاج الى زيادة مال للإنفاق  
عليهم .

وما قالوه يرد عليهم بالآتى:

١- أن لفظ الاخوة لفظ حقيقى فى الاصناف الثلاثة ، فلفظ الاخ يطلق على من جاور غيره فى صلب أو رحم ، وحجب الام حجب نقصان بالأخوة ثابت بالنص ، وعلى ذلك فلا محل لتخصيص النص وقصره على صنفان فقط من الاخوة .

٢- واما لو كان السبب فى حجب الام بالأخوة هو كثرة المصروفات والنفقات للاب كما يزعم هؤلاء لما كان هناك اى داع لان تحجب بهم بعد وفاة الاب ، او فى حالة ما إذا كان الاخوة بالغين يقومون بإعالة أنفسهم ولا يحتاجون لنفقة من أبيهم ، ومعلوم ان جمهور الفقهاء اتفقوا على ان الام تحجب بالأخوة حجب نقصان من الثلث الى السدس وحتى ولو كانوا بالغين او كان الاب متوفيا (١) .

الحالة الثالثة : ارث الام ثلث الباقي بعد نصيب احد الزوجين فى مسألتين اثنتين فقط وتعرف بالغراوين (٢) ويطلق ايضا عليهما بالعمريتين نسبة الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه لقضائه فيهما بالحكم السابق .

المسألة الاولى : توفيت امرأة وترك : زوجا وأبا وأما . فان للزوج النصف لانعدام الفرع الوارث وللام ثلث الباقي بعد نصيب

---

(١) راجع د. مصطفى شلبى ، أحكام الموارث فى الاسلام ، رقم ١٢٦ .

(٢) الغراوين ، متى غراء تشبيهاً للمسألتين بالكوكب الأغر لشهرتهما .

الزوج وللاب الباقي تعصيبا . فأصل المسألة من ستة للزوج منهما  
ثلاثة أسهم وللام ثلث الباقي وهو سهم واحد وللاب الباقي تعصيبا وهو  
سهمان .

المسألة الثانية: توفي رجل وترك : زوجة ، أم ، أب فللزوجة  
الربع لانعدام الفرع الوارث وللام ثلث الباقي بعد نصيب الزوجة  
وللاب الباقي تعصيبا .

فأصل المسألة من ١٢ للزوجة ثلاثة أسهم . وللام ثلث الباقي وهو  
ثلاثة أسهم وللاب الباقي تعصيبا وهو ستة أسهم .

وهاتان المسألتان العمريتان تحصل الأم على ثلث ما تبقى بعد  
فرض أحد الزوجين وبهذا قال الجمهور وأخذ بذلك القانون .

ويرى ابن عباس : أن الأم تأخذ ثلث المال كله في هاتين  
المسألتين واستدل على ذلك بالآتي :

(أ) أن الله تعالى قد فرض لها الثلث عند عدم الولد والأخوة وليس  
ههنا ولد ولا أخوة . قال تعالى : " فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه  
فلكمه الثلث " .

(ب) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : (ألحقوا الفرائض بأهلها فما  
بقي فلأكولى رجل نكر ) . والاب ههنا عصبه فيكون له ما فضل من نوى

الفروض كما لو كان مكانه جد (١) .

وأستدل الجمهور بالآتي :

(أ) أننا لو فرضنا لكم ثلث التركة عندما نترك المتوفية زوجا ،  
أما ، أب لأدى ذلك لتفضيلها على الأب وعلى حصولها على نصيب  
يعادل ضعف نصيب الأب .

مثال ذلك : توفت وتركت :

زوج	أم	أب
$\frac{1}{2}$ فرضا	$\frac{1}{3}$ فرضا	والباقي تعصيبا
أصل المسألة من ٦		١

فيكون للزوج ثلاثة أسهم وللأم سهمان وللأب سهم واحد

وأما في المسألة الثانية : ترك الميت :

زوجة	أم	أب
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$	الباقي
أصل المسألة ١٢	٣	٤
		٥

---

(١) المغنى ١٨٠/٦ ، بداية المجتهد ، ٣٤٣/٢ .

وهنا نلاحظ أن نصيب الأم أقرب من نصيب الأب فلأم أربعة أسهم والأب له خمسة أسهم وفي كلتا الحالتين لا يجوز لتتافيه مع نص الآية الكريمة التي تقضى بتفضيل الأب على الأم عند انفرادها . كما أن هذا لا يتفق مع الأصل العام في الموارث من أن نصيب الذكر يكون ضعف نصيب الأنثى إذا كانا في درجة واحدة .

(٢) أن الأبوين إذا انفردا بالميراث كان نصيب الأم نصف نصيب الأب بنص الآية الكريمة ، فيجب أن يكون نصيبها على النصف من نصيبه إذا كان معهما أحد الزوجين .

والحقيقة أن الحجة مع ابن عباس لولا انعقاد الإجماع من الصحابة على مخالفته .

كما أن الفريضة إذا جمعت أبوين وذا فرض كان للأم ثلث الباقي كما لو كان معهم بنت .

مثال ذلك : توفي وترك : بنت وأم وأب فالبنت النصف فرضاً لانفرادها وعدم العاصب وللأم السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث وللأب السدس فرضاً والباقي تعصيباً .

فالأم هنا قد أخذت نصف نصيب الأب فكذاك في مسألة العمريتين .

وأما الأب فيخالف الجد : لأن الأب في درجة الأم والجد أعزى

منها درجة ولذا فإن الأم تأخذ مع الجد ثلث التركة لا ثلث الباقي .  
باتفاق جمهور الصحابة والفقهاء وبه أخذ القانون .

ولم يخالف فى ذلك إلا أبو يوسف صاحب أبى حنيفة فساوى بين  
الجد والأب فى هذه الحالة ولذا أعطى للأم ثلث الباقي بعد نصيب أحد  
الزوجين .

هذا ويلزم التتويه إلى أن الأم لا ترث بالتعصيب مطلقا وإنما  
ترث بالفرض كما رأينا - كما أنها لا تحجب حجب حرمان مطلقا  
وإنما تحجب حجب نقصان من الثلث إلى السدس إذا كان معها ولد أو  
عدد من الأخوة والأخوات .

هذا وقد أخذ قانون المواريث بمذهب جمهور الفقهاء فى كل ما  
ذكرنا . ويتضح ذلك من النص الآتى :

مادة ٩ ( مع مراعاة حكم المادة ٢١ للأب فرض السدس إذا وجد  
للميت ولد أو ولد ابن وإن نزل ) .

مادة ٢١ ( إذا اجتمع الأب أو الجد مع البنت أو بنت الابن وإن  
نزل استحق السدس فرضا والباقي بطريق التعصيب ) .

مادة ١/١٤ ( للأم فرض السدس مع الولد أو ولد الابن وإن نزل  
أو مع اثنين أو أكثر من الأخوة والأخوات ولها الثلث فى غير هذه

الأحوال غير أنها إذا اجتمعت مع أحد الزوجين والأب فقط كان لها ثلث ما بقى بعد فرض الزوج ) .

### مسائل محلولة على ميراث الأبوين :

١- توفي عن : أب ، ابن ، زوجة

للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ، وللأب السدس فرضا لوجود الفرع الوارث المذكر ، وللابن الباقي تعصيبا .

٢- توفي عن : بنت ، أخت ش ، أب

للبنات النصف فرضا لانفرادها ، للأب السدس فرضا ، والباقي للتعصيب ولا شيء للأخت الشقيقة لأنها محجوبة بالأب .

٣- توفيت عن : زوج ، أخ لأب ، أب

للزوج النصف فرضا لانعدام الفرع الوارث ، للأب الباقي تعصيبا ولا شيء للأخ لأب لأنه محجوب بالأب .

٤- توفي عن : أخت ش ، أم ، بنت ، ابن

للأم السدس فرضا لوجود الفرع الوارث ، والباقي من التركة يوزع بين البنت والابن للذكر ضعف الأنثى ولا شيء للشقيقة لأنها محجوبة بالابن .



٥- توفي عن : أم ، أخت لأب ، زوجة

للأم الثلث لانعدام الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الأخوة  
وللأخت لأب النصف فرضا لانفرادها وعدم وجود عاصب وعدم  
وجود أخت شقيقة ، وعدم وجود فرع وارث مؤنث كالبنات وعدم  
وجود حاجب لها كالفرع الوارث المذكور أو الأب .

وللزوجة الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث .

٦- توفي عن : أم ، أختين لأم ، زوجة

للأم السدس فرضا لوجود عدد من الأخوة وللأختين لأم الثلث  
فرضا لعدم وجود حاجب ( الأصل والفرع ) ، وللزوجة الربع فرضا  
لعدم وجود الفرض الوارث .

٧- أم ، أخ ش ، أخت ش ، أب ، جد

للأم سدس التركة لوجود عدد من الأخوة ، وللأب الباقي تعصيا  
وأما الأخ ش ، والأخت ش ، الجد فمحبوبون جميعا بالأب .

٨- أم ، أب ، زوج أو زوجة

للأم ثلث الباقي <sup>(١)</sup> . وللأب الباقي تعصيا ، وللزوج النصف وإذا  
كانت زوجة فلها الربع لعدم وجود فرع وارث وقد سبق تفصيل ذلك .

---

(١) الكافي ٥٢٦ .

للزوجة الربع لعدم وجود فرع وارث ، وللام الثلث لعدم الفرع  
الوارث ولعدم وجود عدد من الأخوة ، وللد الباقي تعصيبا .

### المبحث الثانى

#### أحوال البنت وبنت الابن

##### أولا : أحوال البنت :

يقصد بالبنت : البنت الصلبية للمتوفى أو المتوفاة مباشرة ودون  
واسطة والبنت قد ترث بالفرض وقد ترث بالتعصيب . ويتفرع على  
ذلك ثلاث حالات :

##### الحالة الأولى : الإرث بالفرض : النصف :

ترث البنت النصف إذا كانت واحدة وليس معها من يعصبها ،  
وهو الابن الصلبى .

مثال ذلك : توفى عن : زوج ، بنت ، عم شقيق . للزوج الربع  
فرضا لوجود فرع وارث ، وللبنت النصف فرضا لانفرادها وعدم  
وجود من يعصبها وللعمة الشقيق الباقي تعصيبا . قال تعالى : " وإن  
كانت واحدة فلها النصف " .

ولأن النبى صلى الله عليه وسلم قضى فى بنت وبنت ابن وأخت

أن للبننت النصف ولبننت الابن السدس وما بقى للأخت .

### الحالة الثانية : الإرث بالفرض : الثلثان :

ترث البننتان الصليبتان فأكثر الثلثان بشرط عدم وجود من يعصبهما كالابن . ويوزع الثلثان على البنات بالتساوى .

مثال ذلك : توفى عن : زوجة ، بنتان ، أخ لأب . للزوجة الثمن فرضاً لوجود فرع وارث ، وللبننتان الثلثان فرضاً لعدم وجود من يعصبهن . لكل بنت ثلث وللأخ الأب الباقي تعصيباً .

أجمع أهل العلم على أن فرض البننتان الثلثان واستدلوا على ذلك بالآتى :

أولاً : قول النبي صلى الله عليه وسلم فى رواية عن جابر قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بابنتيهما من سعد ، فقالت : يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك فى أحد شهيدا وأن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ، ولا ينكحان إلا بمل ، فقال : يقضى الله فى ذلك ، فنزلت آية المواريث ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمهما فقال : أعط ابنتى سعد الثلثين وأمهما الثمن وما بقى فهو لك <sup>(١)</sup> . رواه الخمسة إلا النسائى .

---

(١) نيل الأوطار ٧ / ١٤٦ .

ثانيا : قال الله تعالى فى الأخوات : " فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك " وهذا تنبيه على أن البنيتين الثلثين لأتھما أقرب ولأن كل من يرث الواحد منهم النصف فلإثنتين منهم الثلثان كالأخوات من الأبوين والأخوات من الأب وكل عدد يختلف فرض واحدھم وجماعتھم فالإثنتين منهم مثل فرض الجماعة كولد الأم والأخوات من الأبوين أو من الأب .

ثالثا : تفسير النبى عليه السلام لآية المواريث بدليل قصة ابنتى سعد بن الربيع وقوله ( أعطى ابنتى سعد الثلثين ) وهذا من النبى بيان لمعناها واللفظ إذا فسر كان الحكم ثابتا بالمفسر لا بالتفسير .

رابعا : قد بين الله تعالى فى آية الكلالة نصيب الأخت الواحدة والأختين والأخوة والأخوات إذا كانوا مختلطين فبين نصيب الأخت الواحدة النصف وأن نصيب الأختين الثلثين ، وأنھم إذا كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ، بقول الله تعالى " يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة إن امروء هلك ليس له وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها وإن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين " .

وفى آية الأولاد قد جعل الله للبنات الواحدة النصف ، كما جعل الأبناء ، يعصبن البنات للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإذا كان الله قد أعطى الأختين الثلثين وهما أبعد قرابة من البنيتين ، فإن البنيتين تكونان

أولى فى فرض الثلثين لهما لأنهما أقرب للمتوفى .

خامسا : قيل أن فرض الإبتنين بثلث بقوله تعالى : " فإن كنا نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك " فتقدير الآية " فإن كنا نساء اثنتين فلهما الثلثان مما ترك " وفوق صلة . كقوله تعالى " فاضربوا فوق الأعناق " أى اضربوا الأعناق .

سادسا : ثبت فرض الثلثين للبتين بالإجماع من لدن محمد صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا ، ولم يخالف هذا الإجماع إلا رواية شاذة عن ابن عباس فقد قال أن فرضهما النصف لقوله تعالى : " فإن كنا نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك " فمفهومه أن ما دون الثلاث ليس لهما الثلثان <sup>(١)</sup>. هذا وقد أخذ قانون المواريث بمذهب جمهور الفقهاء وذلك فى مادتيه الثانية عشر والتاسعة عشر : فنصت المادة ١٢ - مع مراعاة حكم المادة ١٩ :

(أ) للواحدة من البنات فرض النصف وللإثنتين فأكثر الثلثان .

الحالة الثالثة : الإرث بالتعصيب : تأخذ البنت الصلبية أو البنات الصليات الميراث بالتعصيب إذا وجد معها أو معهن ابن صلبى للمتوفى ، ويكون نصيبها نصف الابن الذكر مهما تعدد الأبناء .

مثال ذلك : توفى عن : زوج وبنت وابن . فللزوجة الربع والباقي

---

(١) المغنى ٦ / ١٧٠ ، بداية المجتهد ٢ / ٣٤٠ .

للبنات والإبن للذكر ضعف الأنثى .

والدليل على ذلك : قوله تعالى : " يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين " فالآية صريحة فى تقرير أن للذكر ضعف الأنثى مهما تعدد الذكور والإناث والولد يشمل الفرع الوارث بطريق الفوضى أو التعصيب .

وقد نص قانون المواريث على ذلك فى المادة التاسعة عشر

العصبة بالغير وهن : ١- البنات مع الأبناء .

### ثانيا : حالات بنت الابن :

بنت الابن هى كل بنت تنتسب إلى الميت بواسطة ابنه مهما نزلت درجة أبيها . مثل : بنت الابن ، وبنت ابن الابن وهكذا ، مهما نزل الابن . هذا ويطلق على أولاد الابن اسم الأولاد . إطلاقا مجازيا لا إطلاقا حقيقيا بالاتفاق . غير أنه لا يصح الالتجاء إلى المجاز إذا أمكن حمل اللفظ على حقيقة ، ولذلك فمن المسلم به شرعا ، أن بنات الابن وإن نزل أبوهن يأخذن حكم البنات الصليات ، إذا لم يكن للمتوفى أولاد من صلبه مباشرة <sup>(١)</sup> .

فالأحكام المتعلقة ببنت الابن تلخصها فى الحالات الآتية :

---

(١) أ . د يوسف قاسم ، الحقوق المتعلقة بالتركة فى الفقه الإسلامى ١١١ .

## الحالة الأولى : الإرث بالفرض : النصف :

تَرث بنت الابن النصف إذا كانت واحدة وليس معها من يعصبها ،  
وليس معها بنت صليبة ولا ابن صلبى للمتوفى .

وعلى ذلك شروط استحقاقها للنصف ثلاث شروط هي :

الشرط الأول : أن تكون منفردة أى لا توجد أخت لها معها .

الشرط الثانى : ألا يوجد معها من يعصبها كابن الابن فى درجتها  
سواء كان أخوها أو ابن عمها .

للشرط الثالث : ألا يوجد أحد معها من أولاد الصلب . الابن أو  
البنت .

مثال ذلك : توفى عن : أب وبنت ابن فـلـسـلـب السـدس فرضا  
والباقى تعصيبا ولبنت الابن النصف فرضا لانفرادها وعدم وجود  
عاصب أو حاجب . توفى عن : زوجة وبنت ابن وابن ابن فللزوجة  
الثلث فرضا ولبنت الابن وابن الابن الباقى تعصيبا للذكر ضعف  
الأنثى . وسواء كان ابن الابن أخوها أو ابن عمها .

وتوفت عن : بنت وبنت ابن وعم شقيق فللبنت النصف فرضا  
ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وللعـم الشقيق الباقى تعصيبا .

## الحالة الثانية : الإرث بالفرض : الثلثان :

تَرث بنت الابن فأكثر الثلثان عند عدم وجود عاصب أو حاجب أو

بنت صليبية فإذا وجد معها ابن ابن في درجتها عصبها وأخذوا الباقي تعصبياً بعد أصحاب الفروض ، أما إذا وجد معها ابن فإنه يحجبهن عن الميراث ، وكذلك يحجب بالبنات أو البنات الصليات إلا إذا وجد معهن من يعصبهن في هذه الحالة .

مثال ذلك : توفي عن : بنتي ابن وزوج وأب . فلبنتا الابن الثلثان فرضاً لعدم وجود معصب أو حاجب وللزوج الربع فرضاً لوجود الفرع الوارث وللأب السدس فرضاً والباقي تعصبياً .

#### الحالة الثالثة : الإرث بالفرض : السدس :

ترث بنت الابن أو بنات الابن السدس فرضاً تكملة الثلثين بشرط عدم وجود عاصب أو حاجب فإذا وجد معها ابن ابن في درجتها سواء كان أخوها أو ابن عمها صارت بنت الابن مع ابن الإبن عصبه ، أما إذا وجد ابن صليبي فإنه يحجبها عن الميراث .

توفي عن : بنت وبنت ابن وأب . فلبنت النصف فرضاً ولبنات الابن السدس فرضاً تكملة الثلثين وللأب الباقي تعصبياً والسدس فرضاً .

#### الحالة الرابعة : الإرث بالتعصيب :

ترث بنت الابن فأكثر بالتعصيب عند وجود معصب معها في درجتها كابن الابن أو أنزل منها درجة إذا كانت محتاجة إليه .



توفيت عن : بنت وبنت ابن وابن ابن فلبنت النصف فرضا  
ولبنت الابن وابن الابن الباقي تعصيا للذكر ضعف الأنثى .

وتوفى عن : بنتان وبنت ابن وابن ابن ابن فلبنتان الثلثان  
وبنت الابن وابن ابن الابن الباقي تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين  
فوجود ابن ابن الابن كان بركة على بنت الابن فلولاه ما ورثت  
وحجبت بالبنتان ، مع أنه أنزل منها درجة لأنها محتاجة إليه ، لأن  
نصيب البنات أخذنه البنتان .

### الحالة الخامسة :

لا ترث بنت الابن أو بنات الابن شيئا مع وجود بنتين صليبتين  
أو أكثر إلا إذا وجد معهن من يعصبهن سواء كان في درجتهم  
كأخيهن أو ابن عمهن أو أنزل منهن درجة كابن ابن الابن سواء كان  
ابن ابن أخ أو ابن ابن عم لهن . فابن ابن الابن يعصبهن رغم أنه  
أنزل منهن درجة لاحتياجهن إليه .

توفيت عن : زوج ، بنتين ، بنت ابن ، أخ شقيق . فلزوج الربع  
فرضا وللبنتين الثلثان فرضا وللأخ الشقيق الباقي تعصيا . وأما بنت  
الابن فليس لها شيء لحجبها بالبنتان .

توفى عن : زوجة ، بنتان ، بنت ابن ، ابن ابن . فللزوجة الثمن  
فرضا وللبنتين الثلثين ، ولبنت الابن وابن الابن الباقي تعصيا للذكر

مثل حظ الأنثيين ، ووجود ابن الابن معها جعلها ترث بالتعصيب .  
لأن نصيب البنات أخذته البناتان ولذا يسمى ابن الابن فى هذه الحالة  
بالابن المبروك .

توفيت عن : أب ، وزوج ، وأم ، وبنت ، وبنت ابن ، وابن ابن .  
فلأب السدس فرضا وللزوج الربع فرضا لوجود الفرع الوارث  
وللبنت النصف فرضا ولبنت الابن وابن الابن الباقي تعصيا للذكر  
مثل حظ الأنثيين . ولأُم السدس فرضا لوجود الفرع الوارث .  
ونلاحظ فى هذه المسألة أن أولاد الابن لن يتبقى لهم شىء ليأخذوه  
بالتعصيب . لاستيعاب أصحاب الفروض التركة كلها . ومعلوم أن  
العصبة تأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض إذا تبقى لهم شىء . فوجود  
ابن الابن كان شؤما على بنت الابن لأنه حرّمها من السدس التى  
كانت ستحصل عليه بالفرض لتكملة ثلثى البنات . ولذا يطلقون  
عليه ( الولد المشنوم ) .

( تنبيه ) سبق أن ذكرنا أن بنات الابن إذا كان معهن ذكر فى  
درجتهم فإنه يعصبن فيما بقى للذكر مثل حظ الأنثيين وهو ما ذهب  
إليه جمهور الصحابة والفقهاء .

أما عبد الله بن مسعود فقد خالف الجمهور وقال : لبنات الابن  
الأضر بهن من المقاسمة أو السدس فإن كان السدس أقل مما يحصل  
لهن بالمقاسمة فرض لهن وأعطى الباقي للذكر ، وإن كان الحاصل

لهن بالمقاسمة أقل قاسم بهن وبني ذلك على أصله في أن بنت الابن لا يعصبتها أخوها إذا استكمل البنات الثلثين إلا أنه ناقض في المقاسمة إذا كان أضربهن وكان ينبغي أن يعطيهم السدس على كل حال .

ويرى ابن مسعود أيضا أن بنات الابن لا يعصبهن ابن الابن الذي في درجتهم ولا ابن ابن الابن الأنزل منهن درجة ، إذا أخذت البنات الثلثين لأن النساء من الأولاد لا يرثن أكثر من الثلثين بدليل ما لو انفردن وتوريثهن ههنا يفضي إلى توريثهن أكثر من ذلك <sup>(١)</sup> . وهو مخالف للجمهور في هذه المسألة أيضا .

### واستدل الجمهور :

١- بقول الله تعالى : " يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين " وأولاد الابن يدخلون في عموم هذا اللفظ بدليل تناوله لهم لو لم يكن بنات ، وعدم البنات لا يوجب لهم هذا الاسم .

٢- كما أن كل ذكر وأنثى يقتسمون المال إذا لم يكن معهم ذو فرض فيجب أن يقتسما الفاضل عنه كأولاد الصلب . والأخوة مع الأخوات ، وما ذكره فهو في الاستحقاق للفرض ، فأما في المسألة المذكورة فإنما يستحقون بالتعصيب فكان معتبرا بأولاد الصلب والأخوة والأخوات .

---

(١) المغنى ٦ / ١٧٣ .

٣- ويبتل ما ذكره بما إذا خلف إينا وست بنات فإنهن يأخذن ثلاثة أرباع المال ، وإن كن ثمانية أخذن أربعة أخماس وإن كن عشرة أخذن خمسة أسداسه وكلما زدن فى العدد زاد استحقاقهن <sup>(١)</sup>.

### الحالة السادسة :

حجب بنت الابن بالابن الصلبى وبابن الابن الذى هو أعلى منها درجة .

مثال ذلك : توفى عن : ابن ، بنت ابن أو ابن ابن ، بنت ابن ابن .

فإن بنت الإبن محجوبة بالابن الصلبى فى المثال الأول ، وبنت ابن الابن محجوبة بابن الابن الأعلى منها درجة فى المثال الثانى . والتركة تكون للابن أو ابن الابن بالتعصيب . ويلزم التتويه إلى أن بنت الابن المحجوبة تأخذ بطريق الوصية الواجبة . وسنتحدث عليها إن شاء الله .

والدليل على ميراث بنات الابن : فى الحالات الثلاث الأولى هو نفس دليل توريث البنات وهو قوله تعالى : " يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين " فلفظ الأولاد فى الآية الكريمة يراد به الأولاد المباشرين أو بواسطة الأولاد ، فكان شاملا لأبناء المتوفى وبناته

---

(١) المرجع السابق ، رقم ١٧١ .

وأبناء أبنائه وبنات أبنائه .

ودليل استحقاقها الإرث المكمل للثلاثين : فقد روى أن أبو موسى الأشعر سئل عن شخص توفي عن : بنت وبنت ابن وأخت فقال للابنة النصف وللأخت النصف ، ثم قال للسائل أنت ابن مسعود فسيتابعني فسئل ابن مسعود بعد أن أخبر بقول موسى فقال : قد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ، اقضى فيها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولابنة الإبن السدس وما بقى للأخت ثم عاد السائل إلى أبي موسى فأخبره بقول ابن مسعود فقال : ( لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم ) .

وأما حجب بنات الإبن بالبنات الصليات إذا كانوا بنتين فأكثر فلأن الله تعالى جعل فرض البنات الثلاثين ، فإذا أخذه البنات لم يبق لبنات الإبن شيئاً إلا إذا كان معهن عاصب فإنهن يرثن معه في هذه الحالة بالتعصيب . ويحجب بنات الإبن بمن هو أعلى منهن درجة لأنه أقرب للميت .

ولقد نص قانون المواريث على ميراث بنت الإبن في المواد ١٢ ، ١٩ ، ٢٧ فنص في المادة الثانية عشر على : (أ) للواحدة من البنات فرض النصف وللأثنين فالأكثر الثلثان . (ب) ولبنات الإبن الغرض المتقدم ذكره عند عدم وجود بنت أو بنت ابن أعلى منهن درجة ولهن واحدة أو أكثر السدس مع البنت أو بنت الإبن الأعلى درجة .

ونص فى المادة التاسعة عشر العصابة بالغير : ( بنات الأبناء  
وإن نزل مع أبناء الإبن وإن نزل إذا كانوا فى درجتهم مطلقا أو كانوا  
أنزل منهم إذا لم ترث بغير ذلك .

ونص فى المادة السابعة والعشرون على أنه ( يحجب كل من  
الإبن وابن الإبن وإن نزل ، بنت الإبن التى تكون أنزل منهم  
ويحجبها أيضا بنتان أو بنتا ابن أعلى منها درجة ما لم يكن معها من  
يعصبها طبقا لحكم المادة ( التاسعة عشر ) .

### مسائل محلولة على ميراث البنت وبنت الإبن :

١- توفى عن : زوجة وبنت وعم شقيق .

فللزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ، وللبنت النصف  
فرضا لانفرادها وعدم وجود من يعصبها وللعلم الشقيق الباقي  
تعصيا .

٢- توفيت عن : زوج وأم وأب وبنتان .

للزوج الربع فرضا لوجود الفرع الوارث وللأب السدس فرضا  
والباقي تعصيا لوجود الفرع الوارث المؤنث ولأم السدس فرضا  
لوجود الفرع الوارث وللبنتان الثلثان فرضا للتعدد وعدم وجود من  
يعصبهما .

٣- توفى عن : زوجة وبنت وابن وعم لأب .

للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ، وللابن والبنت الباقي  
تعصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين . ولا شيء للعم لأب لحجبه بالابن .

٤- توفي عن : أم وبنت ابن وأخ لأب وأخت لأب .

للأم السدس فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنت الابن النصف  
فرضا لانفرادها وعدم وجود من يعصبها ولأخ لأب وللأخت لأب  
الباقي تعصيبا للذكر ضعف الأنثى .

٥- توفي عن : أب وأم وبنتا ابن وجد .

للأب السدس فرضا لوجود الفرع المؤنث وله أخذ الباقي تعصيبا .

وللأم السدس فرضا لوجود الفرع الوارث المؤنث ولبنتي الابن  
الثلاث فرضا لتعددتهما وعدم وجود من يعصبهما وعدم وجود بنت  
صلبية والجد محجوب بالأب ولذا فلا شيء له .

٦- توفيت عن : زوج وبنت وبنت ابن وجد .

للزوج الربع فرضا لوجود الفرع الوارث وللبنت النصف  
لانفرادها وعدم وجود من يعصبها ولبنت الابن السدس تكملة للثلاث  
وللجد السدس فرضا والباقي تعصيبا لوجود الفرع الوارث المؤنث .

٧- توفيت عن : زوجة وبنتان وبنت ابن وابن ابن ابني وأخ لأب  
وأخ شقيق .

للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث وللبنات الثلثان فرضا  
لتعددتهما وعدم وجود من يعصبهما ولبنت الإبن وابن ابن الإبن الباقي  
تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين . وبنت الإبن عصبت بابن ابن الإبن  
مع أنه أنزل منها درجة لأنها محتاجة إليه ولله ما ورثت .

ويحجب الأخ لأب والأخ الشقيق بابن ابن الإبن لأن البنوة مقدمة  
على الأخوة في العصبية .

٨- توفي عن : ثلاث بنات ابن وأربعة أبناء ابن وعدد من الأخوة  
لأب والأخوة لأم .

الأخوة لأب والأخوة لأم محجوبون بالفرع الوارث وتقسم التركة  
بين بنات الإبن وأبناء الإبن للذكر ضعف الأنثى .

٩- توفي عن : زوجة وجد وبناتان وابن وبنات ابن .

للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث وللجد السدس فرضا  
لوجود الفرع الوارث المذكر والمؤنث وللبنات والابن الباقي تعصيا  
للذكر مثل حظ الأنثيين وأما بنتى الإبن فمحجوبون بالابن والبناتان .

١٠- توفي عن : أم وابن ابن وبنت ابن وابن .

للأم السدس فرضا لوجود الفرع الوارث وللابن الباقي تعصيا  
وأما بنت ابن الإبن فمحجوبة بابن الإبن الأعلى منها درجة ولأب



السدس فرضا لوجود الفرع الوارث المذكر .

١١- توفي عن : بنت وبنت ابن وبنت ابن وابن ابن ابن وابن

وأب .

للبنات النصف فرضا لانفرادها وعدم العاصب ولبنات الابن السدس

تكملة الثلثين ولبنات ابن الابن وابن ابن الابن الباقي تعصيا للذكر

ضعف الأنثى ، وللأب السدس فرضا لوجود الفرع الوارث المذكر .

١٢- توفي عن : أب وزوجة وبنتى ابن وثلاث بنات لابن الابن .

للأب السدس فرضا والباقي تعصيا لوجود الفرع الوارث المؤنث

ولبنات الابن الثلثان فرضا لتعددتهما وعدم وجود عاصب أو حاجب أو

بنت صلبية ولا شيء لبنات ابن الابن لأنهم أنزل درجة من بنتى الابن

وعلى ذلك فهم محجوبون بهما .

## أحوال الزوجين

أولا : أحوال الزوج <sup>(١)</sup> : للزوج حالتان هما :

الحالة الأولى : إرث النصف فرضا عند عدم وجود الفرع الوارث مطلقا ذكورا كانوا أم إناثا أو مختلطين وسواء كن هذا الفرع منه أو من غيره .

مثال ذلك : توفيت عن : زوج وأخ شقيق . للزوج النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث وللأخ الشقيق الباقي تعصيا وكذا لو توفيت عن : زوج وبنت قاتلة فإن للزوج النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث . والباقي رد ، لأن البنت القاتلة ممنوعة ومحرومة من الميراث .

وكذلك لو توفيت عن : زوج وبنت بنت فإن للزوج النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث وللبنت البنت الباقي ومعلوم أن بنت البنت من نوى الأرحام ، ونوى الأرحام يورثون مع الأزواج والزوجات إذا انحصرت التركة فيهم ولم يوجد صاحب فرض آخر نسبي ولم يوجد عاصب نسبي <sup>(٢)</sup> . لأن قانون المواريث قد وضع الرد على الأزواج في مرتبة تالية لنوى الأرحام . فنص في المادة ٣٠ منه على أنه ( إذا

(١) المغنى والشرح الكبير ١٨ / ٧ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٥ / ٤٨٦ .

مرتبة تالية لذوى الأرحام . فنص فى المادة ٣٠ منه على أنه ( إذا لم تستغرق الفروض التركة ولم توجد عصبة من النسب رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم ويرد باقى التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبة من النسب أو أحد الفروض النسبية أو أحد ذوى الأرحام ) .

والدليل على استحقاق الزوج النصف : قوله تعالى : " ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد " . والولد يطلق على الفرع الوارث الذكر والأنثى الإبن وابن الابن وإن نزل والبنات وبنات الابن وإن نزل .

الحالة الثانية : إرث الربع فرضا عند وجود الفرع الوارث وسواء كان هذا الفرع منه أو من غيره .

مثال ذلك : توفيت عن : زوج وأب وبنات فإن للزوجة الربع فرضا لوجود الفرع الوارث وللأب السدس فرضا والباقي تعصيبا لوجود الفرع الوارث المؤنث وللبنات النصف لانفرادها وعدم وجود عاصب .

وكذلك لو توفيت عن : زوج ، أم ، ابن . فإن للزوج الربع فرضا لوجود الفرع الوارث وللأم السدس فرضا لوجود الفرع الوارث وللإبن الباقي تعصيبا .

الدليل على استحقاق الزوج الربع : قوله تعالى : " فإن كان لهن

ولد فلکم الربع مما ترکن " .

### ثانيا : أحوال الزوجة : للزوجة حالتان هما :

الحالة الأولى : إرث الربع فرضا عند عدم وجود الفرع الوارث مطلقا ذكورا كانوا مثل : الابن وابن الابن أو إناثا مثل البنت وبنت الابن أو مختلطین مثل : البنت مع الابن وسواء كان هذا الفرع منها أو من غيرها .

مثال ذلك : توفى عن : زوجة وأخ لأب فإن للزوجة الربع فرضا لعدم وجد الفرع الوارث وللأخ لأب الباقي تعصيا .

توفى عن : زوجة وأخ شقيق وأخت شقيقة للزوجة الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث وللأخت الشقيقة وللأخ الشقيق الباقي تعصيا للذكر ضعف الأنثى .

### الحالة الثانية : إرث الثمن فرضا عند وجود الفرع الوارث :

مثال ذلك : توفى عن زوجة وابن . للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث وللابن الباقي تعصيا .

توفى عن : زوجة وبنت . للزوجة الثمن فرضا وللبنات النصف فرضا والباقي ردا . الدليل على استحقاق الزوجة النصف أو الربع : قوله تعالى : " ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد ، فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم " . فهذه الآية قد حصرت ميراث الزوجة

فى الربق والثمن فترث الربق من تركة زوجها المتوفى إن لم يكن له ولد ، وترث الثمن إن كان له ولد وسواء كان هذا الولد منها أو من زوجة أخرى .

ولقد اختلف الفقهاء فى المراد بكلمة ( الولد ) فى آيات الموارىث فىرى جمهور الفقهاء : أن المراد بالولد الفرع السوارث بالفرض أو بالتعصیب فىشمل الأولاد المباشرين للمتوفى سواء كانوا ذكورا أو إناثا كالابن والبنت كما یشمل أيضا الفرع الذى يتوسط فى النسب بینه وبين الميت ذكر مهما نزل مثل ابن ابن الابن وابن ابن الابن وإن نزل ، وبنت الابن وبنت ابن الابن وإن نزل . أى أن ولد الصلب یشمل على ابن المتوفى وبنته وولد الابن وإن نزل ولا یدخل فىه ولد البنت سواء كان هذا الولد ذكرا ( ابن البنت ) أو أنثى ( بنت البنت ) وإنما يعدوا من ذوى لرحم ، كما لا یدخل فىه ولد بنت الابن - بنت بنت الابن وابن بنت الابن فهما من ذوى الرحم أيضا .

فإذا توفى رجل وترك : زوجة وبنت وبنت بنت وبنت ابن وأخ لأب فإن الزوجة ترث الربق فرضا لانعدام الفرع الوارث ولا شىء لبنت البنت ولا شىء أيضا لبنت بنت الابن لأنهما من ذوى الأرحام فلا يرثون مع أصحاب الفروض أو العصبات كما لا يؤثر وجودهما على نصیب الزوجة أو الزوج أو الأخ لأب مثلا ، ويرث الأخ لأب الباقى تعصیبا ولكن يلزم التتویه إلى أن بنت البنت تحصل على نصیب أمها بطریق الوصية الواجبة فى حدود ثلث التركة .

وذهب الإمامية : إلى أن المراد بالولد مطلق الذرية فكل فرع للميت سواء كان مباشرا أو كان يدلى إلى الميت بذكر أو بأنثى هو ولده ، وعلى ذلك فهو يؤثر على نصيب غيره من الورثة بالحجب سواء كان الحجب حجب نقصان أو حجب حرمان (١).

هذا وقد أخذ قانون المواريث برأى الجمهور .

ويلزم التتويه إلى أن الربع والثلث فرض الزوجة أو الزوجات إذا تعددن . وإنما جعل للجماعة مثل ما للواحدة لأنه لو جعل لكل واحدة الربع وهن أربع لأخذن جميع المال وزاد فرضهن على فرض الزوج (٢).

مثال ذلك : توفى عن : أربع زوجات وعم شقيق . للأربع زوجات الربع يقتسمونه بالسوية بينهم وللعمة الشقيق الباقي تعصيبا .

توفى عن : ثلاث زوجات وابن . للثلاث زوجات الثلث فرضا يوزع بينهم بالسوية وللابن الباقي تعصيبا .

تنبيه : قد يرث الأزواج أو الزوجات بطريق الفرض والرد معا . بشرط انعدام أصحاب الفروض والعصبات النسبية وذوى الأرحام ، أما إذا وجد أحد من هؤلاء فلا يرثان إلا بطريق الفرض فقط .

---

(١) شرائع الإسلام ٤ / ٢٥ .

(٢) المغنى ٦ / ١٧٨ .

ولقد نص قانون المواريث فى المادة الحادية عشرة منه على أنه  
( للزوجة فرض النصف عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل والربع  
مع الولد أو ولد الابن وإن نزل وللزوجة وإن كانت مطلقة رجعيًا إذا  
مات الزوج وهى فى العدة أو الزوجات فرض الربع عند عدم الولد  
وولد الابن وإن نزل ، والثمن مع الولد أو ولد الابن وإن نزل . وتعتبر  
المطلقة بانئا فى مرض الموت فى حكم الزوجة إذا لم ترض بالطلاق  
ومات المطلق فى ذلك المرض وهى فى عدته ) .

#### مسائل محلولة على ميراث الزوجين :

١- توفيت عن : زوج وابن قاتل وأخت لأب .

للزوج النصف فرضا لانعدام الفرع الوارث ولأخت الأب النصف  
فرضا لانفرادها وعدم من يعصبها ، وأما الابن القاتل فلا شيء له لأنه  
ممنوع من الميراث لقتله مورثه ، ونلاحظ أن هذا الابن ليس له أدنى  
تأثير على ميراث الزوج أو الأخت لأب .

٢- توفيت عن : زوج وبنت ابن .

للزوج الربع فرضا لوجود الفرع الوارث ، وبنت الابن النصف  
فرضا والباقى ردا .

٣- توفيت عن : زوج وبنت وبنت ابن وأخ شقيق .

للزوج الربع فرضا لوجود الفرع الوارث وللبنت النصف فرضا

لانفرادها وعدم العاصب ولبنت الابن السدس فرضا لتكملة الثلثين  
وللأخ الشقيق الباقي تعصيا .

٤- توفيت عن : زوج وابن وعم شقيق .

للزوج الربع فرضا لوجود الفرع الوارث وللابن الباقي تعصيا  
ولا شيء للأعم الشقيق لحببه بالإبن .

٥- توفى عن : زوجة وابن وجد .

للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث وللابن الباقي تعصيا  
بعد أخذ الجد السدس فرضا .

٦- زوجة وبنت بنت وابن أخ لأب .

للزوجة الربع فرضا لوجود الفرع الوارث ولابن الأخ لأب الباقي  
تعصيا ولا شيء لبنت البنت لأنها من ذوى الأرحام وإن كان لها  
الحق فى الوصية الواجبة على ما سنذكره إن شاء الله .

٧- توفى عن : زوجة وبنت وأم وأخت شقيقة .

للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث وللبنت النصف فرضا  
لانفرادها وعدم العاصب وللأم السدس فرضا لوجود الفرع الوارث  
ولالأخت الشقيقة الباقي تعصيا لأنها عصة مع البنت وسنفصل هذه  
المسألة فى ميراث الأخت الشقيقة .



٨- توفي عن : زوجة وبنت ابن وأخوين لأم وابن غير مسلم وعم لأب .

للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث المؤنث ولبنت الابن النصف فرضا لانفرادها وعدم العاصب ولا شيء للأخوين لأم لأنهما محجوبان ببنت الابن ولعم الأب الباقي تعصيا ، وأما الابن غير المسلم فلا شيء له لأنه ممنوع من الميراث لاختلاف الدين .

٩- توفي عن : أربع زوجات وابن بنت ابن .

للأربع زوجات الربع فرضا يوزع بينهم بالتساوي ولابن بنت الابن الباقي مع أنه من ذوى الأرحام ، لأن الأزواج لا يرد عليهم مع وجود ورثة من ذوى الأرحام .

أحوال الجد والجدة

أولاً : أحوال الجد :

المراد بالجد هنا هو الجد الصحيح وهو أب الأب وإن علا . أى هو الذى ينتسب إليه الميت عن طريق الأب .

أما الجد غير الصحيح فهو من ذوى الأرحام مثل أب الأم وأب أب الأم وإذا وردت كلمة الجد مطلقة فإنما يراد بها الجد الصحيح ، ونقصد بإطلاقها أنها بلا قيد أو وصف فإذا قلنا أحوال الجد فنعنى به الجد الصحيح - وضابط الجد غير الصحيح هو الجد الذى ينتسب إلى الميت بواسطة أئنتى . وأما حالاته فتتلخص فى الآتى :

الحالة الأولى : الجد يأخذ حكم الأب فى الثلاث حالات التى ذكرناها للأب أى يرث السدس فرضاً عند وجود الفرع الوارث المذكر ، ويرث السدس فرضاً والباقى تعصياً عند وجود الفرع الوارث المؤنث . بشرط عدم وجود الأب ، لأن الجد يحجب بالأب . وبشرط عدم الأخوة والأخوات الأشقاء أو لأب .

مثال ذلك : توفى عن : جد وابن / أو ابن ابن وإن نزل فللجد السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث المذكر وللابن أو لابن الإبن الباقى تعصياً .

توفى عن : جد وبنت . فللبنت النصف فرضاً لانفرادها وعدم العاصب وللجد السدس فرضاً والباقي تعصيباً .

توفى عن : جد وأخ لأم . فالأخ لأم محجوب بالجد وللجد جميع التركة بالتعصيب .

توفى عن : أب وجد . فإن الأب يأخذ التركة كلها بالتعصيب لأن الجد محجوب بالأب . والدليل على استحقاق الجد الميراث فى هذه الحالات هو نفس الدليل على ميراث الأب . قال سبحانه وتعالى : " ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث " وذلك أن الموالى قد أطلق لفظ الجد على الأب فى سورة يوسف / ٣٨ " واتبعت ملة آبائى إبراهيم وإسحق ويعقوب " وأيضاً فى الآية رقم ٦ " ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل إبراهيم وإسحق " واستدل بن حزم بقوله تعالى : " يا بنى آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة " على أن الجد أب وله ميراث الأب (١).

وعلى ذلك فإن الجد يحل محل الأب فى الحالات السابقة عند عدمه ، وقد أخذ قانون المواريث بذلك فى المادة التاسعة ( والجد الصحيح هو الذى لا يدخل فى نسبته إلى الميت أنثى وله فرض السدس على الوجه المبين فى الفقرة السابقة وهى المتعلقة بالأب ) .

---

(١) انمطى ٩ / ٢٩٨ .

وأضاف المشرع الوضعى فى المادة ( إذا اجتمع الأب أو الجد مع البنت أو بنت الإبن وإن نزل استحق السدس فرضاً والباقى بطريق التعصيب ) .

تنبيه : الجد لا يكون بمنزلة الأب فى فريضتين هما : زوج وأبوان أو زوجة وأبوان فإنه إذا وجد فى هاتين الفريضتين مكان الأب جد فإن للأُم الثلث كاملاً وما بقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة فللجد . ومعلوم أن الأم فى الفريضتين السابقتين تأخذ ثلث الباقى فى وجود الأب (١) .

### الحالة الثانية : ميراث الجد مع الأخوة والأخوات الأشقاء أو لأب :

أجمع العلماء على أن الأب يحجب الجد وأنه يقوم مقام الأب عند عدم الأب مع البنين كما ذكرنا فى الحالة السابقة وأنه عاصب مع ذوى الفرائض واتفق الفقهاء على أن الأخوة لأُم يحجبون بالجد كما يحجبون بالأب ولكن اختلفوا هل يقوم الجد مقام الأب فى حجب الأخوة الأشقاء أو لأب على النحو الآتى :

### الرأى الأول : الجد يحجب جميع الأخوة أشقاء أو لأب أو لأُم .

ذهب إلى ذلك ابن عباس وأبو بكر رضى الله عنهما وابن الزبير وروى ذلك عن عثمان وعائشة وأبى بن كعب وأبى الدرداء ومعاذ بن

---

(١) الكافى ٥٦٥ .

جبل وأبى موسى وأبى هريرة رضى الله عنهم .

وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور والمزنى وابن سريج من أصحاب  
الشافعى وداود الظاهرى وجماعة .

### أدلة الرأى الأول :

١- اتفاق الأب والجد فى المعنى ، فكلاهما أب للمتوفى وكما  
سبق أن ذكرنا من إطلاق المولى سبحانه وتعالى الأب على الجد  
والأصل فى الإطلاق الحقيقة ، فيكون الجد أباً حقيقة ولهذا قام مقام  
الأب فى الميراث والإجماع بين الفقهاء والصحابه على أن الأب  
يحجب الأخوة جميعاً فكذلك الجد يحجب الأخوة عند عدم الأب .

٢- قال عليه الصلاة والسلام " ألحقوا الفرائض بأهلها ، وما بقى  
فلأولى عصبه ذكر " والجد أولى من الأخ بدليل المعنى والحكم . أما  
المعنى فإن له قرابة إيلاد وبعضيه كالأب . وأما الحكم فإن الفروض  
إذا ازدحمت سقط الأخ دونه ولا يسقطه أحد إلا الأب ، والأخوة  
والأخوات يسقطون بثلاثة بالأب والإبن وابن الإبن ، كما يجمع له بين  
الفرض والتعصيب كالأب والأخوة ينفردون بواحد منهما وهو  
التعصيب .

والجد لا يقتل بابن ابنه ولا يحد بقذفه ولا تقطع يده بسرقة ماله  
ويجب عليه نفقته ويمنع من دفع زكاته إليه كالأب سواء فذل ذلك

على قوته .

٣- أن ابن الإبن وإن سفل يقوم مقام أبيه فى الحجب فكذلك أبو الأب يقوم مقام ابنه . ولذلك قال ابن عباس : ألا يتقى الله زيد ؟ يجعل ابن الإبن إبناً ولا يجعل أبا الأب أباً .

٤- أن الجد يساوى الأب فى أكثر الأحكام فىساويه فى هذا الحجب ، بدليل أن الجد ( أبا الأب وإن علا ) يسقط بنى الأخوة ، ولو كانت قرابة الجد والأخ واحدة لوجب أن يكون أبو الجد مساوياً لبنى الأخوة لتساوى درجة من أدليا به <sup>(١)</sup>.

الرأى الثانى : توريث الأخوة مع الجد وذهب إلى ذلك على بن أبى طالب وزيد ابن ثابت وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهم . وبذلك قال مالك والأوزاعى والشافعى وأبو يوسف ومحمد .

#### أدلة الرأى الثانى :

١- أن الأخ أقرب إلى الميت من الجد لأن الجد أبو أبى الميت ، والأخ ابن أبى الميت والإبن أقرب من الأب .

٢- أن ميراثهم ثبت بالقرآن فلا يحجبون إلا بنص أو بإجماع أو قياس وما وجد شيء من ذلك فلا يحجبون .

٣- أن الأخوة والجد متساوون فى سبب الاستحقاق فيتساوون

---

(١) المغنى ٤ / ٢١٦ ، بداية المجتهد ٢ / ٣٤٦ .

فيه ، فإن الأب والجد يدلان بالأب ، فالجد أبوه والأخ ابنه وقرابة  
البنوة لا تنقص من قرابة الأبوة ربما كانت أقوى فإن الإبن يسقط  
تعصيب الأب .

كيفية توريث الجد مع الأخوة والأخوات الأشقاء أو لأب :

اختلف القائلون بتوريث الجد مع الأخوة في كيفية توريثه مع  
الأخوة على النحو الآتى :

القول الأول : لعلى رضى الله عنه :

وطريقة الإمام على تتلخص فى ثلاثة فروض :

الفرض الأول : أن يكون مع الجد أخوة أشقاء أو لأب ذكوراً فقط  
أو ذكوراً وإناثاً فصاروا عصبه ففى هذا الفرض يصير الجد أخاً شقيقاً  
مع الأخوة الأشقاء وأخاً لأب مع الأخوة لأب فيرث بالتعصيب  
ويقاسمهم طالما أن المقاسمة خير له من السدس وإذا تبين من المقاسمة  
أنه سيحصل على أقل من السدس ، أعطى السدس فرضاً .

مثال ذلك : توفى عن : جد وأخ شقيق أو أخ لأب ففى هذه الحالة  
للجد نصف التركة وللأخ النصف الثانى سواء كان أخاً شقيقاً أو أخاً  
لأب .

توفى عن : جد وأخوين شقيقين أو أخوين لأب . فإن للجد ثلث  
التركة وللأخوين الثلثين الآخرين . وفى هذه الحالة المقاسمة خير له

من السدس .

توفى عن : جد وأربعة أخوة أشقاء أو لأب . ففي هذه الحالة تقسم  
التركة أخماساً للجد خمساً شأن أى أخ والمقاسمة خير له أيضاً لأن  
الخمس أكثر من السدس .

توفى عن : جد وخمسة أخوة أشقاء أو لأب ففي هذه الحالة تقسم  
التركة أسداساً للجد سدس ويستوى للجد أن يقاسم أو يأخذ السدس  
فرضاً .

توفى عن : جد وخمسة أخوة أشقاء وأخت شقيقة ففي هذه الحالة  
سيأخذ الجد أقل من السدس ولذا يعطى له السدس والخمسة أسداس  
الباقية توزع على الأخوة الأشقاء والأخت الشقيقة للذكر ضعف  
الأنثى .

وضابط المقاسمة من عدمها : إذا كان مع الجد أقل من خمسة  
ذكور كانت المقاسمة خيراً وأنفع فيرث بها وإن كانوا أكثر من خمسة  
ذكور كان السدس خيراً له وفي كلتا الحالتين لا يتغير الحكم إذا كان  
معه ذكوراً وإناثاً بحيث لا يتعدوا ما يعادل خمسة ذكور ، أو أكثر من  
خمسة .

الفرض الثانى : أن يكون مع الجد أخت شقيقة أو أخوات شقيقات  
أو لأب ممن يرثن بالفرض ولا يوجد معهن عصبه بالغير كالأخوة أو



عصبة مع الغير كالبنات وبنات الابن ، ففي هذا الغرض تأخذ الأخت أو الأخوات فرضهن ويأخذ الباقي الجد تعصيباً . هذا إذا لم ينقص نصيبه عن السدس أما إذا نقص عن السدس أو لم يتبق له شيء أصلاً لاستغراق الفروض التركة استحق الجد السدس فرضاً .

مثال ذلك : توفي عن : جد وأخت شقيقة . فإن للأخت الشقيقة النصف وللجد الباقي تعصيباً .

توفي عن : جد وخمس أخوات لأب فإن للخمس أخوات لأب الثلثان وللجد الباقي تعصيباً وهو الثلث وفي هذه المسألة والتي قبلها إرثه بالتعصيب أنفع له .

أما إذا توفي وترك : زوجة وأختين شقيقتين وجد . فإن للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وللأختين الثلثين وللجد السدس فرضاً لأنه أفضل له من الإرث بالتعصيب ، لأنه سيحصل على أقل من السدس .

توفيت عن : زوج وأخت لأب وجد فإن للزوج النصف فرضاً لعدم الفرع الوارث وللأخت لأب النصف فرضاً لانفرادها وعدم العاصب وللجد السدس فرضاً وتعول المسألة ، لأن الجد لو ورث بالتعصيب لما تبقى له شيء لاستغراق الفروض التركة .

الفرض الثالث : أن يكون مع الجد أخوات شقيقات أو لأب ومعهن

فرع وارث مؤنث ( عصبه مع الغير ) بنت أو بنت ابن وإن نزل ففي هذا الفرض لا يرث الجد إلا السدس فقط ثم يغطي البنات أو بنات الابن فرضهن ، ويأخذ الأخوات الشقيقات أو لأب الباقي تعصيباً .

مثال ذلك : توفي عن : زوجة وأخت لأب وبنت وجد .

للزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث وللأخت لأب الباقي تعصيباً بعد أخذ أصحاب الفروض أنصبتهم لأنها عصبه مع البنت وللبنت النصف فرضاً لانفرادها وعدم العاصب وللجد السدس فرضاً .

توفيت عن : زوج وبنت وبنت ابن وأخت لأب وجد .

للزوج الربع فرضاً لوجود الفرع الوارث وللبنت النصف فرضاً لانفرادها وعدم العاصب ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وللجد السدس فرضاً ، وللأخت لأب الباقي تعصيباً لأنها عصبه مع الفرع الوارث المؤنث ولن يتبقى لها شيء لاستيعاب أصحاب الفروض للتركة .

هذا ويلزم التتويه إلى أن الأخوة والأخوات لأب إذا اجتمعوا مع الأخوة والأخوات الأشقاء فإنهم لا يدخلون في احتساب المقاسمة مع الجد لأنهم محجوبون بالأشقاء .

مثال ذلك : توفي عن : أخوين شقيقين وأخوين لأب وجد .

فإن التركة توزع على ثلاثة للأخوين الشقيقين سهمان وللجد سهم

وأما الأخوان لأب فمحبوبون بالأخوين الشقيقين .

ترفى عن : زوجة وأم وأب وأخ شقيق وأخ لأب وجد .

للزوجة الربع فرضاً لعدم الفرع الوارث ، وللأم السدس فرضاً  
لوجود عدد من الأخوة وللأب الباقي تعصيباً وأما الأخ الشقيق والأخ  
لأب والجد فمحبوبون بالأب .

خلاصة القول : أن الجد لا ينقص عن السدس وفقاً لطريقة الإلمم  
على رضى الله عنه بأى حال من الأحوال . ولقد أخذ بهذه الطريقة  
قانون المواريث إلا فى حالة واحدة أخذ فيها بمذهب زيد بن ثابت  
وسنشير إليها عند التعرض لموقف قانون المواريث من توريث الجد  
مع الأخوة .

القول الثانى : لعدد الله بن مسعود رضى الله عنه :

لقد صنع ابن مسعود فى الجد مع الأخوات كما صنع على رضى  
الله عنه لكنه اشترط ألا تقل المقاسمة عن الثلث فإن كان معهم أصحاب  
فرائض أعطى أصحاب الفرائض فرائضهم ثم نعطى الجد الأحظ له  
من المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال <sup>(١)</sup>.

القول الثالث : لزيد بن ثابت :

ذهب زيد بن ثابت إلى التفرقة بين حالتين :

الحالة الأولى : ألا يوجد مع الجد والأخوة أحد من أصحاب

---

(١) المغنى ٤ / ٢١٧ .

الفروض فللجد فى هذه الحالة الأفضل من المقاسمة أو ثلث المال . أى إذا اجتمع مع الجد أخوة أشقاء أو لأب أو أخوة أشقاء وأخوات شقيقات أو أخوة لأب وأخوات لأب أو أخوات شقيقات أو لأب أى ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً فقط فى هذه الحالة يكون للجد الأ حظ له من المقاسمة أو الثلث بمعنى أن للجد المقاسمة إذا كانت هذه المقاسمة لا تنقصه عن ثلث التركة أما إذا نقص عن الثلث فإنه يأخذ الثلث فرضاً ، ويحصل الأخوة أو الأخوة والأخوات على الباقي (١).

مثال ذلك : توفى عن : جد وأخ أو جد وأخوين أو جد وأخ وأختين شقيقتين . قاسم الجد الأخوة أو الأخوة والأخوات .

أما إذا توفى عن : جد وثلاث أخوة فأكثر أو أخ وأربع أخوات فى هذه الحالة وما يماثلها يكون للجد الثلث لأن المقاسمة تنقصه عن الثلث .

الحالة الثانية : أن يكون مع الجد ذو فرض مسمى . فإن التركة توزع بالترتيب الآتى : يعطى أصحاب الفروض أنصبتهم أولاً . وما بقى منها يكو للجد الأفضل من ثلاث : المقاسمة أو سدس جميع التركة أو ثلث الباقي بعد أصحاب الفروض .

مثال ذلك : توفى عن : جد وأخ وأم وزوجة . فلأم الثلث فرضاً لعدم الفرع الوارث والعدد من الأخوة والأخوات وللزوجة الربع فرضاً

---

(١) بداية المجتهد ٢ / ٣٤٩ .

لعد وجود الفرع الوارث فالثلث فى هذه المسألة خير له من المقاسمة  
أو سدس التركة .

توفى عن : جد وأخ وزوجة . للزوجة الربع والباقى يكون  
مقاسمة بين الأخ والجد وهى خير له لأنه سيحصل على أكثر من ثلث  
التركة وهكذا .

### موقف قانون الموارث :

لقد أخذ هذا القانون بالرأى القائل بتوريث الجد مع الأخوة وعدم  
حجبهم به ، وطبق فى الجملة رأى على بن أبى طالب فى توريث  
الجد مع الأخوة ولكنه أخذ بمذهب زيد بن ثابت فى حالة واحدة .

فى نص مادته الثانية والعشرون ( إذا اجتمع الجد مع  
الأخوة والأخوات لأبوين أو لأب كانت له حالتان : الأولى : أن  
يقاسمهم كأخ إن كانوا ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً أو إناثاً عصبين مع  
الفرع لوارث من الإناث .

الثانية : أن يأخذ الباقى بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب  
إذا كان مع أخوات لم يعصبن بالذكور أو مع الفرع الوارث المؤنث  
على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على وجه المتقدم  
تحرم الجد من الإرث أو تنقصه عن الجد . اعتبر صاحب فرض  
بالسدس ولا يعتبر فى المقاسمة من كان محجوباً من الأخوة أو

الأخوات لأب فقانون المواريث قد جعل للجد مع الأخوة والأخوات حالتين :

الأولى : أن يكون مع الجد أخوة وأخوات وارثين بالتعصيب بالغير أو مع الغير أو بالنفس أى أخوة وأخوات أو أخوات مع البنات وبنات الإبن أو أخوة فقط أى ذكوراً ، فالجد فى هذه الحالة يرث بالمقاسمة إذا كانت أفضل فإذا نقص عن السدس أخذ السدس فرضاً ووزع الباقي على الأخوة أو الأخوة والأخوات .

وقد سبق التمثيل لهذه الصور عند التعرض لرأى على بن أبى طالب .

الثانية : أن يكون مع الجد أخوات شقيقات أو لأب فقط أى لا يوجد معهن عاصب ذكر أو فرع وارث مؤنث بصرن معه عصبية فالجد فى هذه الحالة يرث الباقي تعصياً إلا إذا كان إرثه بالتعصيب يحرمه من الميراث أو ينقصه عن السدس فإنه يأخذ السدس فرضاً .

مثال ذلك : توفى عن : جد وأختين شقيقتين أو لأب . كان للأختان الثلثان والباقي هو الثلث للجد تعصياً .

توفيت عن : زوج ، أم ، أخت شقيقة أو لأب وجد .

للزوجة النصف فرضاً لعدم الفرع الوارث وللأم الثلث فرضاً وللأخت الشقيقة أو لأب النصف فرضاً لانفرادها وعدم العاصب

ونلاحظ في هذا المثال لم يتبق للجد شيء يأخذه بالتعصيب لأن المسألة عائلة ، وعند ذلك نعطي للجد السدس فرضاً لكيلا يحرم من الميراث .

توفى عن : زوجة وأختين ش ولأب وجد .

للزوجة الربع فرضاً وللأختين الثلثان وللجد السدس فرضاً لأنه لو ورث بالتعصيب لنقص نصيبه عن السدس .

### مسائل محلولة على ميراث الجد

١- توفى عن : جد وزوج وابن ابن .

للجد السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث المذكر وللزوج الربع فرضاً لوجود الفرع الوارث ولابن الابن الباقي تعصياً .

٢- توفى عن : جد وزوجة وبنت ابن .

للجد السدس فرضاً والباقي تعصياً لوجود الفرع الوارث المؤنث ، وللزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث ولبنت الابن النصف فرضاً .

٣- توفى عن : جد وأب وأم وأخ شقيق .

الجد والأخ الشقيق محجوبان بالأب وللأم الثلث وللأب الباقي تعصياً .

٤- توفى عن : أم وزوج وجد وأربع أخوة أشقاء أو لأب .

للأم السدس فرضا وللزوج النصف فرضا وللجد السدس فرضا  
والباقي للأخوة الأشقاء يوزع بينهم بالسوية ولم يقاسم الجد الأخوة لأن  
المقاسمة تنقصه عن السدس .

٥- توفى عن : زوجة وبنتي ابن وأختين شقيقتين وجد .

للزوجة الثمن فرضا ولبنتي الإبن الثلثان فرضا وللجد السدس  
فرضا وللأختين الشقيقتين الباقي تعصيبا لأنهما عصبة مع بنت الإبن  
ولم يقاسم الجد الأختين لأن المقاسمة تنقصه عن السدس .

٦- توفى عن : بنت وأخوين لأب وجد .

للبنات النصف والباقي يوزع بين الأخوين لأب والجد لكل واحد  
منهم السدس ويستوى في هذه الحالة أن يأخذ الجد بالمقاسمة أو السدس  
فرضا لأنه في الحالتين سيحصل على السدس فرضا .

٧- توفى عن : زوجة وأربع بنات ابن وثلاث أخوات شقيقات

وجد .

للزوجة الثمن فرضا ولبنات الإبن الثلثان وللجد السدس فرضا  
والباقي للأخوات الشقيقات . ولم يقاسمهم الجد لأن المقاسمة تنقصه  
عن السدس .



## ثانياً : أحوال الجدة :

يقصد بالجدّة عند الإطلاق الجدة الصحيحة وقد عرفها قانون المواريث في مادته الرابعة عشر بأنها ( أم لأحد الأبوين أو الجد الصحيح وإن علت ) فالجدة وفقاً لهذا النص هي : أم لأب ، أم أب أب وإن علت ، ولكن هذا التعريف القانوني قد أغفل الجدة لأم مع أنها جدة صحيحة وهي أم الأم وأم أم الأم .

وعلى ذلك فالجدة الصحيحة هي التي : لم يدخل في نسبها إلى الميت جد غير صحيح بأن لم يكن في نسبها إلى الميت جد أصلاً كأم الأم ، أما أم أم الأم وأم الأب ، أم أم الأب . أو كان في نسبها إلى الميت جد صحيح مثل أم أبي الأب ، أم أبي أبي الأب .

تعريف آخر : الجدة الصحيحة هي : التي تنتسب إلى المتوفى بصاحب فرض هو الأم أو بعاصب هو الجد الصحيح .

أما الجدة غير الصحيحة فهي : كل جدة يدخل في نسبها إلى المتوفى جد غير صحيح كأم أبي الأم وأم أبي أم الأب وقد وضع لها ابن عابدين ضابطاً هو المدلية بمحض الإناث كأم أم الأم إلى محض الذكور كأم أبي الأب أو بمحض الإناث إلى محض الذكور كأم أم الأب بخلاف العكس كأم أبي الأم فإنها فاسدة<sup>(١)</sup>.

والجدة الصحيحة هي التي ترث بالفرض ، وأما الجدة غير

---

(١) حاشية ابن عابدين ٥ / ٤٩٢ .

الصحيحة فهي من ذوى الأرحام . وحديثنا هنا مقصور على الجدة  
الصحيحة سواء كانت من جهة الأم أو من جهة الأب وقد تكون أمية  
أبوية وهي ذات القرابتين وحالات الجدة الصحيحة هي :

الحالة الأولى : ترث السدس فرضاً بشرط عدم وجود الأم  
ويستوى أن تكون الجدة أم أم أو أم أب وإن علت فقد أجمع أهل العلم  
على أن للجدة السدس إذا لم يكن للميت أم .

هذا وقد رويت عن ابن عباس رواية شاذة : أن الجدة بمنزلة الأم  
لأنها تدلى بها فقامت مقامها كالجد يقوم مقام الأب (١).

مثال ذلك : توفي عن : زوجة وجدة وأخ لأب .

للزوجة الربع فرضاً وللجدة السدس فرضاً والأخ لأب الباقي  
تعصيياً .

ويلزم التتويه إلى أن : تعدد الجدات المتساويات في الدرجة يؤدي  
إلى اشتراكهن في السدس ويوزع بينهما بالتساوى .

مثال ذلك : توفي عن : زوج وجدة أم أم ، وجدة أم أب وأخ  
شقيق .

للزوج النصف فرضاً وللجدتين السدس فرضاً يوزع بينهما

---

(١) المغنى ٦ / ٢٠٦ .

بالتساوى وللأخ الشقيق الباقي تعصيباً .

والسدس فرض الجدات المتحاذيات ولو كانت إحداهن ذات قرابتين . مثال ذلك : توفى عن : أخت شقيقة وجدة أم أم الأب ، وجدة أم أم أم وهى فى نفس الوقت أم أبى الأب وعم شقيق .

للأخت الشقيقة النصف فرضاً وللجدتين السدس فرضاً يوزع مناصفة بينهما لا فرق بين الجدة ذات القرابة الواحدة وذات القرابتين وللعَم الشقيق الباقي تعصيباً .

وصورة الجدة ذات القرابتين تتحقق : بأن تقوم امرأة بتزويج ابني ابنها من بنت بنتها فولد لهم ولد . فهذه المرأة جدة لهذا الولد من جهة أبيه وهى فى نفس الوقت جدة له من جهة أمه لأنها أم أم أمه . وهذا رأى جمهور الفقهاء أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعى والثورى ومالك<sup>(١)</sup> . وأما محمد بن الحسن<sup>(٢)</sup> . صاحب أبى حنيفة فقد قسم السدس بين الجدتين المذكورتين أثلاثاً لا أنصافاً باعتبار الجهات . فلذات القرابتين ثلثا السدس ولذات القرابة الواحدة ثلثه .

والراجع هو رأى الجمهور لأنها جدة فى جميع الأحوال سواء كانت ذات قرابة واحدة أو ذات قرابتين .

---

(١) المغنى ٦ / ٢٠٦ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٥ / ٤٩٩ .

## الدليل على أن فرض الجدة أو الجدات السدس :

(أ) ما روى قبيصة بن ذؤيب قال : ( جاءت الجدة إلى أبي بكر تطلب ميراثها فقال : ما لك في كتاب الله عز وجل شيء . وما أعلم لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ولكن ارجعي حتى أسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس ، فقال هل معك غيرك ؟ فشهد له محمد بن سلمة ، فأمضاه لها أبو بكر ، فلما كان عمر جاءت الجدة الأخرى فقال : ما لك في كتاب الله شيء فما كان القضاء الذي قضى به إلا في غيرك ، وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً ولكن هو ذاك السدس ، فإن اجتمعتما فهو لكما وأيتكما خلت به فهو لها ) رواه مالك في موطئه وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح .

وروى أبي بريدة عن أبيه : ( أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للجدة السدس إذا لم يكن دونها أم ) رواه أبو داود (١).

وروى الشعبي أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سئل عن أربع جدات متحازيات هن أم أم الأم وأم أم الأب ، وأم أبي الأب ، وأم أبي الأم فورثهم إلا الأخيرة لأن في نسبتها إلى الميت جد غير صحيح (٢).

## الحالة الثانية : حجب الجدة والجدات :

تحجب الجدة عن الميراث في الحالات الآتية :

أولاً : تحجب الجدة أو الجدات بالأم أي كانت الجهة التي تنتسب

---

(١) المغنى ٦ / ٢٠٨ ، ونيل الأوطار للشوكاني ٦ / ١٧٥ .

(٢) د . الهادي عرفة ، أحكام التركات والموارث والوصايا رقم ٢٨٠ .

إليها الجدة أى سواء كانت من جهة الأم أو من جهة الأب وحجب  
الجدة الأموية بالأم لأن هذه الجدة تدلى إلى المتوفى عن طريقها .

والقاعدة أن من يدلى إلى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك  
الشخص وأما الجدة الأبوية فتحجب بالأم ، لأن هذه الجدة ترث بسبب  
الأمومة وعند اتحاد السبب يقدم الأقرب وبداهة الأم أقرب من الجدة .

مثال ذلك : توفى عن : أم وأم أم وأم أب وجد . فلأم الثلث  
فرضاً وللجد الباقي تعصياً ولا شئ للجدتين لأنهما محجوبتان بالأم .

ثانياً : الجدة أم الأب تحجب بالأب وأم الجد تحجب به . فكل  
منهما يحجب الجدة التى تدلى إلى المتوفى عن طريقه .

مثال ذلك : توفى عن زوجة وبنت وأب وأم أب .

للزوجة الثمن فرضاً وللبن النصف فرضاً وللأب السدس فرضاً  
والباقي تعصياً وأما الجدة أم لأب فتحجب بالأب .

توفى عن : زوجة وابن وجد ( أب أب ) وجدة هى أم أب أب .

للزوجة الثمن فرضاً وللجد السدس فرضاً وللابن الباقي تعصياً  
وتحجب الجدة بالجد لأنها أمه .

ويلزم التنويه إلى أن الجد لا يحجب الجدة التى فى درجته . فمثلاً  
أب الأب لا يحجب أم الأب كما لا يحجب الجدة الأموية كام الأم .

ثالثاً : الجدة القربى تحجب الجدة البعدى : فأم الأب تحجب أم أبى  
الأب كما تحجب أم أم الأم وأم أم الأب لأنها أقرب درجة منهن ، ولذا  
تقدم فى الإرث عليهن ، وهذا هو مذهب الحنفية وعلى بن أبى  
طالب وإحدى الروائتين عن زيد بن ثابت . فأصحاب هذا الرأى  
يقولون بحجب الجدة القربى من أى جهة كانت للجدة البعدى من أى  
جهة كانت كما رأينا .

أما مالك ورأى للشافعية ورواية عن زيد بن ثابت فيذهبون إلى أن  
الجدة الأبوية لا تحجب الجدة الأموية الأبعد منها قرابة بل ترثان معاً  
ويكونا شركاء فى السدس لأن الجدة الأموية أظهر فى الأمومة من  
الجدة الأبوية .

والراجح هو رأى على بن أبى طالب ومن وافقه ، لأن سبب  
الميراث هو الأمومة والقربى تتضح فيها الأمومة من البعدى .  
وبمذهب على وأبو حنيفة أخذ قانون المواريث .

تتبيه : أن الجدة القريبة تحجب البعيدة حتى ولو كانت غير وارثة  
أو محجوبة .

مثال ذلك : توفى عن : بنت وأب وأم أب وأم أم أم .

للبنات نصف التركة فرضاً وللأب السدس فرضاً والباقى تعصيباً  
وأم أم الأم محجوبة بالجدة الأقرب منها وهى أم الأب مع أن أم الأب

محجوبة بالأب .

### موقف قانون المواريث :

نصت المادة ١٤ / ٢ على أن ( الجدة الصحيحة هي أم أحد الأبوين أو الجد الصحيح وإن علت وللجدة أو الجدات السدس . ويقسم بينهم على السواء لا فرق بين ذات قرابة وذات قرابتين ومن هذا النص يتضح لنا أن القانون قد أخذ بمذهب الشافعي ومالك وأبي يوسف في التسوية بين الجدة ذات القرابتين والجدة ذات القرابة الواحدة .

ونصت المادة ٢٥ على أن ( تحجب الأم الجدة الصحيحة مطلقا وتحجب الجدة القريبة الجدة البعيدة ويحجب الأب الجدة لأب كما يحجب الجد الصحيح الجدة إذا كانت أصلا له ) .

### مسائل محلولة على ميراث الجدات :

١- توفي عن : زوج وأخ لأب وأم أم .

للزوج النصف فرضا وللجدة أم أم السدس فرضا وللأخ لأب الباقي تعصيبا .

٢- توفي عن : ابن وبنت وأم وأم أم وأم أب .

للأم السدس فرضا وللأبن والبنت الباقي تعصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء للجديتين لأنهما محجوبتان بالأم .

٣- توفي عن : زوج وبنت ابن وأم أم وأب وأم أبي أم .

للزوج الربع فرضاً ولبنت الإبن النصف فرضاً وتقسم الجدتان  
السدس فرضاً ولا شيء لأم أبي الأم لأنها جدة غير صحيحة فهي من  
نوى الأرحام .

٤- توفيت عن : أب وأم أب وأم أم .

للأب الباقي من التركة تعصيباً وللجدة أم الأم سدس التركة ، ولا  
شيء لأم الأب لحجبها به .

٥- توفي عن : جد ( أب أب الأب ) وأم أب وأم أم الأم وأم أب  
الأب وزوجة .

للجد الباقي من التركة بعد أصحاب الفروض تعصيباً ولأم الأب  
سدس التركة وللزوجة الربع فرضاً ولا شيء للجدتين لأنهما  
محجوبتان بأم الأب .



## المبحث الخامس

### أحوال الأخوة لأم

يقصد بالأخوة لأم : أخوة المتوفى وأخواته من أمه . ويطلق عليهم بعض الفقهاء بنى الأخياف أو أولاد الأم .

وهذه الطائفة لا تراث إلا بالغرض بشرط عدم وجود حاجب لهم ، من الفرع الوارث أو الأصل الوارث .

وتتلخص حالات ميراث الأخوة لأم فى البنود الآتية :

الحالة الأولى : السدس فرضاً ، فى حالة الانفرد ، فلأخ لأم أو الأخت لأم ميراث السدس فرضاً بشرط عدم الفرع الوارث الإبن وابن الإبن وإن نزل والبنت وبنت الإبن وإن نزل وعدم الأصل الوارث المذكر الأب والجد وإن علا .

مثال ذلك : توفى عن : أخ لأب وأخ أو أخت لأم .

للأخ لأم أو الأخت لأم السدس فرضاً وللأخ لأب الباقي تعصيباً .

الحالة الثانية : الثلث فرضاً فى حالة التعدد ، فلأخوان لأم والأختان لأم فأكثر الثلث يوزع بينهم بالتساوى لا فرق بين ذكر وأنثى استثناء من القاعدة العامة فى الميراث التى تقضى بأن للذكر ضعف الأنثى .

مثال ذلك : توفى عن : زوج وأم وأخوان لأم وأختان لأم وأخ

شقيق .

فللزوج فى هذه الحالة النصف فرضاً لعدم الفرع الوارث ، وللأم  
السدس فرضاً لوجود عدد من الأخوة والأخوات ، وللأخوة لأم الثلث  
فرضاً يوزع بينهم بالتساوى دون تفرقة بين الذكر والأنثى . وللأخ  
الشقيق الباقي تعصيباً .

الحالة الثالثة : حجب الأخوة لأم بالفرع الوارث مطلقاً سواء كانوا  
ذكوراً أو إناثاً . الابن وابن الإبن وإن نزل والبنت وبنت الإبن وإن  
نزل . وبالأصل الوارث الأب وأب الأب وإن علا .

مثال ذلك : توفى عن : أب وأخوان لأم . للأب جميع التركة  
تعصبياً لحجب الأخوان لأم بالأب .

توفيت عن : جد صحيح ( أب أب ) وأخ لأم وأخت لأم . للجد  
التركة كلها تعصبياً لحجب الأخ والأخت لأم بالجد .

توفى عن : ابن ابن وثلاث أخوة لأم . لابن الابن التركة كلها  
تعصبياً لحجب الأخوة لأم عن الميراث بالفرع الوارث المذكور .

توفى عن : بنت ابن وأربع أخوات لأم . فلبنات الابن التركة  
جميعها فرضاً ورداً لحجب الأخوات لأم بها .

هذا مع ملاحظة أن الأخوة لأم لا يحجبون بالأم استثناء من

القاعدة التي تقول : أن من يدلى إلى الميت بشخص لا يرث مع وجوده . فالأخ الشقيق وأب الأب وأخ الأب لا يرثون مع وجود الأب لأنهم يدلون للميت عن طريقه .

ولو قلنا بحجب الأم للأخوة لأم لأدى هذا إلى حرمانهم وحدهم من الميراث لأن الأخوة والأخوات الأشقاء أو لأب يرثون مع الأم .

### الدليل على ميراث الأخوة لأم :

من الكتاب : قوله تعالى : " وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَا أَوْامِرَاهُ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ " النساء / ١٢ .

فقد انعقد الإجماع على أن المقصود بهذه الآية هم الأخوة لأم فقط . وكان سعد بن أبي وقاص يقرأ " وله أخ أو أخت من أمه " وأجمعوا أيضاً على أن الكلاله هي فقد الأصناف الأربعة من النسب : الآباء والأجداد والبنين وبنى البنين . وعلى ذلك فإذا وجد أحد من هؤلاء حجب الأخوة لأم عن الميراث .

### موقف قانون الميراث من الأخوة لأم :

المادة العاشرة : لأولاد الأم فرض السدس للواحد والثلث للثنتين فأكثر ذكورهم وإناثهم في القسمة سواء .

المادة السادسة والعشرين ( يحجب أولاد الأم كل من الأب والجدة

الصحيح وإن علا والولد وولد الإبن وإن نزل ( . . . )

### مسائل محلولة

١- توفي عن : زوج ، أم وأخ لأم وأخ لأب .

للزوج النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، ولأم السدس فرضاً لتعدد الأخوة وللأخ لأم السدس فرضاً لانفراده وعدم الحاجب وللأب الباقي تعصيباً .

٢- توفي عن : زوجة وأم وأخوين لأم وأخت لأم .

للزوجة الربع فرضاً لعدم الفرع الوارث ولأم السدس لتعدد الأخوة وللأخوين لأم والأخت لأم الثلث فرضاً يوزع بينهم بالتساوى دون تفرقة بين الذكر والأنثى .

٣- توفيت عن : أخ لأم وأخت لأم ، وأب وأخ ش وأم .

جميع الأخوة محجوبون بالأب ولأم السدس فرضاً لتعدد الأخوة وللأب الباقي تعصيباً .

٤- توفي عن : جد وأخ لأم وأخت لأب وأم .

الأخ لأم محجوب بالجد وللأخت لأب النصف فرضاً لانفرادها وعدم العاصب والحاجب ولأم السدس لتعدد الأخوة وللجد الباقي تعصيباً .

٥- توفي عن : زوج وبنت وبنت ابن وأخ لأم وأختين لأم .

للزوج الربع فرضاً لعدم الفرع الوارث وللبنات النصف فرضاً ،  
وللبنت لابن السدس تكملة الثلثين نصيب البنات ، والأخوة لأم  
محبوبون بالفرع الوارث المؤنث .

### المسألة المشتركة :

وصورتها : اجتماع أخوة أشقاء أو أخوة أشقاء وأخوات شقيقات  
مع أخوة لأم وأصحاب فروض . بحيث لا يتبقى للأشقاء أو الأشقاء  
والشقيقات شيء يرثونه بعد توزيع الأنصبة . لأنهم عصبية ، والعصبية  
ترث التركة كلها إذا لم يوجد معهم أصحاب فروض وترث الباقي من  
التركة بعد إعطاء أصحاب الفروض أنصبتهم ، وقد لا يرثون شيئاً إذا  
لم يتبق لهم شيء بعد توزيع الأنصبة على أصحاب الفروض .

### مثال المسألة المشتركة :

توفيت عن : زوج وأم ، أخوين لأم وأخ شقيق وأخت شقيقة أو  
أخوين شقيقين أو عدد من الأخوة الأشقاء والأخوات الشقيقات .

فللزوج النصف لعدم وجود الفرع الوارث وللأم السدس فرضاً  
لوجود عدد من الأخوة وللأخوين لأم الثلث فرضاً لعدم الحاجب وللأخ  
الشقيق والأخت الشقيقة الباقي تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين .

وإذا نظرنا إلى هذه الفروض لوجدناها قد استغرقت التركة كلها ،

ولم يبق للأخ الشقيق والأخت الشقيقة شيئاً ليرثونه بالتعصيب وهذه المسألة تسمى بالمسألة المشتركة أو العمرية أو الحجرية ووجه تسميتها بهذه الأسماء . ما روى أن عمر بن الخطاب قد عرضت له مثل هذه المسألة فقضى فيها بأنه لا شيء للأخ الشقيق ثم عرضت عليه مسألة أخرى مماثلة فهم أن يقضى فيها بمثل ما قضى به أولاً . فقيل له : هب أن أباهم كان حماراً أو حجراً ملقى فى اليم ، أليست أهم واحدة ما زادهم الأب إلا قريباً فإن لم ينفعهم فلا ينبغي أن يضرهم فقضى فيها عمر رضى الله عنه بالتشريك بينهم جميعاً فى الثلث يوزع بينهم بالتساوى لا فرق بين ذكر وأنثى باعتبار أنهم جميعاً أولاد الأم واحدة .

وقد أخذ المالكية والشافعية وجمع آخر من الفقهاء بهذا الرأى مثل شريح وابن سيرين والثورى .

هذا ويرى فريق آخر من الفقهاء إلى أن الأخوة الأشقاء لا يرثون فى هذه الحالة وهذا الرأى مروي عن على بن أبى طالب وأبى بن كعب وأبى موسى الأشعرى وابن عباس وابن مسعود والشعبى وأبو ثور وأبى حنيفة وأحمد بن حنبل .

واستدل أصحاب هذا المذهب بالآتى :

١- قال عليه الصلاة والسلام " ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر " وإعطاء الأشقاء شيئاً من أنصبة أصحاب الفروض

لا يكون إلحاقاً للفرائض بأهلها .

٢- الأخوة الشقاء عسبة فإذا لم يبق لهم شيء سقطوا وعلى ذلك يستقل الأخوة لأم بثلاث التركة فى المسألة المشتركة .

٣- إعطاء الأخوة الأشقاء النصيب المذكور لا يكون إلا بنص وهو غير موجود .

واستدل القائلون بالتشريك بين الأخوة الأشقاء والأخوة لأم ( المسألة المشتركة ) بالآتى :

١- الأخوة الأشقاء قد تساوا مع الأخوة لأم فى القرابة التى يرثون بها وهى قرابة الأم ، فيجب أن يساوهم فى الميراث لأن الجميع أخوة لأم أو أولاد لأم .

٢- قرابة الأب إن لم تردهم قرباً واستحقاقاً فلا ينبغى أن تسقطهم من الميراث وهذا الرأى هو الذى أخذ به قانون المواريث وهو الرأى الراجح لأنه الأقرب للعدالة والعقل . فالأخوة الأشقاء متساوون مع الأخوة لأم فى الإدلاء إلى الميت بالأم . ويزيدون عليهم بالإدلاء إلى الميت بالأب فهم أقوى قرابة وصلة بالميتوفى . وهذه القوة والصلة إن لم تستوجب ترجيحهم على الأخوة لأم . فلا أقل من أن يتساوا معهم فى الإرث .

وقد نص قانون المواريث على المسألة المشتركة فى المادة

الحالة الثانية : إذا استغرقت الفروض التركة يشترك أولاد لأم  
الأخ الشقيق أو الأخوة الأشقاء بالانفراد أو مع أخت شقيقة أو أكثر  
ويقسم الثلث بينهم جميعاً على الوجه المتقدم أى لا فرق بين ذكرهم  
وإنثهم فى هذه الحالة .

### مسائل محلولة على ميراث الأخوة لأم

١- توفى عن : زوج وأخت لأب وأخ لأم وأم .

للزوج النصف فرضاً وللأخت لأب النصف فرضاً وللأخ لأم  
السدس فرضاً وللأم السدس فرضاً لوجود عدد من الأخوة .

٢- توفيت عن : زوجة وأخت لأم وأم وأخ لأب .

للزوجة الربع فرضاً وللأخت لأم السدس فرضاً وللأم السدس  
فرضاً وللأخ لأب الباقي تعصيباً .

٣- توفى عن : أم وأب وأخ لأم وأخت لأم وأخ شقيق وأخ لأب .

للأم السدس فرضاً وللأب الباقي تعصيباً ولا شئ للأخوة لأم أو  
الأشقاء أو لأب لحجبهم جميعاً بالأب .

٤- توفى عن : زوجة وأم وأختين لأم وأخ لأب وأخت لأب .



للزوجة الربع فرضاً وللأم السدس فرضاً وللأختين لأم الثلث  
فرضاً وللأخ لأب والأخت لأب الباقي تعصياً للذكر ضعف الأنثى .

٥- توفي عن : زوجة وأم وبنت وأختين لأم وأخ شقيق .

للزوجة الثمن فرضاً وللأم السدس فرضاً وللبنت النصف فرضاً  
والأختين لأم محجوبون بالبنت ( الفرع الوارث المؤنث ) وللأخ  
الشقيق الباقي تعصياً .

٦- زوج وأم وابن أخ شقيق .

للزوج الربع فرضاً وللأم السدس فرضاً وللابن الباقي تعصياً  
والأخ شقيق محجوبون بالابن .

٧- توفي عن : زوج وأم وأخ لأم وأخت لأم وأخوين شقيقين .

للزوج النصف فرضاً وللأم السدس فرضاً وللأخ لأم والأخت لأم  
والأخوين الشقيقين الثلث يوزع بينهم بالتساوى لأن هذه الصورة من  
المسألة المشتركة .

٨- توفي عن : زوج وأم وأخوين لأم وأخوين لأب .

للزوج النصف فرضاً وللأم السدس فرضاً وللأخوين لأم الثلث  
فرضاً ولا شيء للأخوين لأب لأنهم عصبة ولن يتبقى لهم شيء  
يأخذونه بالتعصيب ، لاستفراق اصحاب الفروض جميع التركة .

٩- توفيت عن زوج وأم وأختين لأم وأخت شقيقة وأخت لأب .

للزوج النصف فرضا وللأم السدس فرضا وللأختين لأم الثلث  
فرضا ولأخت الشقيقة النصف فرضا وللأخت لأب السدس وتعول  
المسألة .

## احوال ميراث الاخت الشقيقة والاخت لأب

### اولا ميراث الاخت الشقيقة :

يقصد بالاخت الشقيقة : اخت المتوفى من أبيه ويطلق الفقهاء على الأخوة الأشقاء والأخوات الشقيقات بنى الأعيان ، لقوة قرابتهم من جهة فى .

### وتتلخص حالات ميراث الامت الشقيقة فى النقاط التالية :

الحالة الاولى : النصف فرضا فى حالة انفرادها وعدم وجود عاصب معها - الاخ الشقيق او البنت وبنت الابن وان نزل - او حجب يحجبها عن الميراث ، كالأب والابن وابن الابن وان نزل او الجد عند بعض فقهاءنا .

مثال ذلك : توفى عن : زوجة وأخت شقيقة وام واخ لأب

للزوجة البع فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللأم السدس فرضا وللأخ لأب الباقي تعصيا . فورثت الاخت الشقيقة النصف فى هذه المسألة لعدم وجود معصب لها او حاجب يحجبها عن الميراث.

الحالة الثانية : الثلثان فرضا فى حالة تعددهما أى اثنين فأكثر من

الاخوات الشقيقات بشرط عدم وجود عاصب كالأخ الشقيق ، او البنت  
وبنت الابن ، وعدم وجود حاجب كالفرع الوارث المذكر او الاب .

مثال ذلك : توفيت عن : زوج — اختان شقيقتان واخ لام .

للزوج النصف فرضا لعدم الفرع الوارث وللأختان الشقيقتان  
الثان فرضا لتعددتهما وعدم للعاصب والحاجب ولأخ لأم السدس  
فرضا لعدم الحاجب .

الحالة الثالثة : التعصيب بالغير : وذلك اذا كان مع الاخت  
الشقيقة او الأكثر اخ شقيق او اكثر . ففي هذه الحالة يأخذوا جميع  
التركة اذا لم يكن معهم صاحب فرض او فرع وارث مذكر او اب او  
يأخذوا الباقي بعد اصحاب الفروض للذكر مثل حظ الانثيين اولا  
ياخذوا شيئا اذا استغرقت الفروض جميع التركة.

مثال ذلك : توفي عن : اخوان شقيقان واخت شقيقة فان التركة  
في هذه الحالة تقسم عليهم للذكر ضعف الانثى .

توفى عن : زوجة واخ شقيق وأخت شقيقة .

للزوج الاربع فرضا لعدم الفرع الوارث ولأخ الشقيق والاخت  
الشقيقة الباقي تعصبا للذكر ضعف الانثى .

توفى عن : زوج وبنتين وأختين شقيقتين واخ شقيق .

للزوج الربع فرضا لوجود الفرع الوارث المؤنث وللبنات الثلثان

وللأختين الشقيقتين والاخ الشقيق الباقي تعصيا للذكر ضعف الانثى.

#### الحالة الرابعة : التعصيب مع الغير :

وذلك إذا كان مع الاخت الشقيقة او الأكثر فرع وارث مؤنث كالبنث او بنت الابن ففي الحالة تأخذ الاخت الشقيقة او الأكثر الباقي تعصيا بعد اعطاء اصحاب الفروض انصبتهم ، هذا اذا بقى لهم شئ فإذا استغرقت الفروض جميع التركة فلا شئ لهم لأن حكمهم حكم العصبه . فهم يورثون بها لا بالفروض في هذه الحالة.

مثال : توفي عن : بنت وأخت شقيقة .

للبنث النصف فرضا لعدم العاصب وللأخت الشقيقة الباقي تعصيا على افتراض انها اخ شقيق تقديراً لا حقيقة:

توفي عن : زوجة وأم وبنين وثلاث اخوات شقيقات للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث وللأم السدس لوجود الفرع الوارث وعدد من الاخوات والبنين الثلثين ولثلاث اخوات الشقيقات الباقي تعصيا .

#### الحالة الخامسة: الحجب :

فالأخت الشقيقة تحجب بالفرع الوارث المذكور كالابن وابن الابن ان نزل ، وبالأصل الوارث المذكور كالأب بالاتفاق وبالجد الصحيح عند الامام أبي حنيفة ، وأما الجمهور وأبي يوسف ومحمد فيقولون

بتوريث الاخت الشقيقة مع الجد وقد سبق تفصيل ذلك وهوما أخذ به قانون الميراث .

مثال ذلك : توفيت عن : اب وزوج وأختين شقيقتين .

للزوجة النصف لعدم الفرع الوارث وللأب الباقي تعصبا والاختان الشقيقتان محجوبتان بالاب .

توفى عن : زوجة وابن ابن واخوين شقيقتين وأختين شقيقتين .

للزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث ولابن الإبن الباقي تعصبا ولا شئ للشقيقتين أو الأخوين الشقيقتين لحجبهم بالفرع الوارث المذكور .

#### الادلة على ميراث الاخت الشقيقة :

١- قوله تعالى : ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك : فهذه الآية دليل على استحقاق الاخت الشقيقة النصف في حالة انفرادها وعدم العاصب .

٢- قوله تعالى : فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك "

فهذه الآية دليل على استحقاق الاختين الشقيقتين الثلثان ، ويدل قوله تعالى : فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك "

على استحقاق الاكثر من اثنتين على الثلثان ايضاً ، يوزع

بينهم بالتساوى فهذه الآية وان كانت خاصة بالبنات الا أنه يفهم منها انها تطبق على الاخوات ، لأنها اذا طبقت على الاولاد وهم اقوى قرابة من الميت فمن باب اولى يأخذ الاخوات الثلثين فقط

٣- قوله تعالى : فإن كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين " فهذه الآية تدل على ان الاخوات الشقيقات بصرن عصبه مع الاخوة الاشقاء يأخذون التركة او الباقي منها بالتعصيب توزع عليهم للذكر ضعف الانثى .

٤- وأما جعل الاخوات مع الفرع الوارث المؤنث عصبه ، فقد ثبت بالسنة .

فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وانه : قضى فى بنت وبنت ابن واخت فجعل للبنت النصف ولبنت الابن السدس وللأخت الباقي . وروى عن الرسول عليه الصلاة والسلام " اجعلوا الاخوات مع البنات عصبه " .

٥- قوله تعالى " ليس له ولد وله اخت " فهذه الآية تدل على أن الاخت لا ترث مع وجود الولد ويقصد بالولد هنا الابن وابن الابن وان نزل ولا يراد به البنت عند جمهور الفقهاء لأن البنت لا تحجب الاخت عن الميراث وانما تكون معها عصبه .

وقوله تعالى قل الله يفتيكُم فى الكلالة " والكلالة المتوفى وليس له

والد او ولد فتوريث الاخوات اذا مشروط بعدم الوالد والوالد معا<sup>(١)</sup> .

وقد نص في قانون المواريث على ميراث الاخت الشقيقة في المواد : ١٣، ١٩، ٢٠، ٢٨. فنص في المادة ١٣ على ما يأتي: مع مراعاة حكم المادتين ١٩، ٢٠ .

أ- للواحد من الاخوات الشقيقات فرض النصف والاثنتين فأكثر الثلثان .

وينص المادة ١٩ على ان العصبية بالغير هن الاخوات لأبوين مع الاخوة لأبوين ويكون الارث بينهم في هذه الاحوال للذكر ضعف الانثى .

ونص في المادة ٢٠ على ان العصبية مع الغير هن الاخوات لأبوين او لأب مع البنات او بنات الابن وان نزل ويكون لهن الباقي من التركة بعد أصحاب الفروض ونص في المادة ٢٨ على حجبهم : يحجب الاخت لأبوين كل من الابن وابن الابن وان نزل والأب .

#### ثانيا : أحوال ميراث الاخوات لأب

الأخت لأب هي : أخت المتوفى من أبيه فقط وتتلخص حالات ميراثها في النقاط الآتية :

---

(١) بداية المجتهد ٣٤٤/٢ .



الحالة الأولى: النصف فرضا فى حالة انفرادها وعدم وجود عاصب معها - الأخ لأب أو البنت وبنت الابن وإن نزل - أو حاجب يحجبها عن الميراث كالأب والابن وإن نزل - أو حاجب يحجبها عن الميراث كالأب والإبن وابن الابن وإن نزل أو الجد عند بعض فقهاءنا أو الأخ الشقيق ، وعدم وجود الأخت الشقيقة أو الأختين الشقيقتين .

مثال ذلك : توفيت عن : زوج وأخت لأب وأم .

للزوج النصف فرضا وللأخت لأب النصف فرضا ولأم الثلث فرضا . فورثت الأخت لأب النصف فى هذه المسألة لعدم وجود معصب لها ، أو حاجب يحجبها عن الميراث .

الحالة الثانية : الثلثان فرضا فى حالة تعددهما أى إثنين فأكثر من الأخوات لأب بشرط عدم وجود عاصب كالأخ لأب أو البنت وبنت الإبن ، وعدم وجود حاجب كالفرع الوارث المذكور أو الأب أو الأخ الشقيق أو الأختين الشقيقتين .

مثال ذلك : توفى عن : زوجة وأختان لأب وأخت لأم .

للزوجة الربع فرضا لعدم الفرع الوارث ، وللأختان لأب الثلثان فرضا لتعددتهما وعدم العاصب والحاجب ، وللأخ لأم السدس فرضا لعدم الحاجب .

الحالة الثالثة : التعصيب بالغير وذلك إذا كان مع الأخت لأب أو

الأكثر أخ لأب أو أكثر ففي هذه الحالة يأخذون جميع التركة للذكر مثل حظ الأنثيين ، هذا بشرط ألا يكون معهم صاحب فرض أو فرع وارث مذكور أو أب أو أخ شقيق ، أو يأخذون الباقي بعد أصحاب الفروض للذكر مثل حظ الأنثيين ، ولا يأخذوا شيئا إذا استغرقت الفروض جميع التركة .

مثال ذلك : توفي عن : اخوان لأب وأخت لأب .

إن التركة في هذه الحالة تقسم عليهم للذكر ضعف الأنثى .

توفي عن : زوجة وأخ لأب وأخت لأب .

للزوجة الربع فرضا لعدم الفرع الوارث وللأخ لأب والأخت لأب الباقي تعصيبا للذكر ضعف الأنثى .

توفي عن : زوج وبنتين وأختين لأب وأخ لأب .

للزوج الربع فرضا لوجود الفرع الوارث المؤنث ، وللبنتان الثلثان وللأختان لأب والأخ لأب الباقي تعصيبا للذكر ضعف الأنثى .

الحالة الرابعة : التعصيب مع الغير :

وذلك إذا كان مع الأخت لأب أو الأكثر فرع وارث مؤنث كالبنات أو بنت الإبن . ففي هذه الحالة تأخذ الأخت لأب أو الأكثر الباقي تعصيبا بعد إعطاء أصحاب الفروض انصبتهم ، هذا إذا بقي لهم

شئ ، فإذا استغرقت الفروض جميع التركة فلا شئ لهم ، لأن حكمهم حكم العصبية ، فهم يرثون بها لا بالفرض فى هذه الحالة .

مثال ذلك : توفى عن : زوجة ، أم ، بنتين ، ثلاث أخوات لأب .

للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث وللأم السدس فرضا لوجود الفرع الوارث وعدد من الأخوات وللبنتين الثلثين ، وللثلاث أخوات لأب الباقي تعصيبا .

الحالة الخامسة : الحجب : فالأخت لأب تحجب بالفرع الوارث المذكر الإبن وأبن الإبن وأن نزل وبالأصل الوارث المذكر كالأب بالاتفاق وبالجد الصحيح عند الأمام أبى حنيفة ، وأما الجمهور وأبو يوسف ومحمد فيقولون بميراث الأخت لأب مع الجد . وقد سبق تفصيل ذلك . وهو ما أخذ به قانون المواريث .

وتحجب الأختان للأب بالأخ الشقيق وبالأخت الشقيقة إذا صارت عصبية مع الفرع الوارث المؤنث .

مثال ذلك : توفيت عن : أب وزوج وأختين لأب

للزوج النصف فرضا لعدم الفرع الوارث وللأب الباقي تعصيبا ، وأما الأختان لأب فلا شئ لهما لأنهما محجوبان بالأب .

توفى عن : زوجة وابن ابن وأخوين لأب وأختين لأب

للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث والإبن الإبن الباقي  
تعصيبا ولا شيء للاخوين لأب والأختين لأب لحجبهم بالفرع الوارث  
المذكر .

توفى عن : أختين شقيقتين وأخت لأب وأم وأخ لأم .

للأختين الشقيقتين الثلثين ولأم السدر ولأخ لأم السدر ولا شيء  
للأخت لأب لحجبها بالأختين الشقيقتين .

توفى عن : أخ شقيق وأخت لأب .

للأخ الشقيق جميع التركة ولا شيء للأخت لأب لحجبها بالأخ .

توفى عن : أخت شقيقة وبنت ابن وأخت لأب

لبنت الإبن النصف فرضا لعدم العاصب والحاجب وللأخت  
الشقيقة الباقي تعصيبا ولا شيء للأخت لأب لحجبها بالأخت الشقيقة  
لأنها عصبه مع الغير .

الحالة السادسة : تراث الأخت لأب المنفردة أو الأكثر للسدر

فرضا إذا وجدت مع أخت شقيقة في مسألة واحدة ، وهذا السدر  
تكلمة الثلثين نصيب الأخوات ، بشرط عدم وجود عاصب معها ، أخ  
لأب أو فرع وارث مؤنث .

مثال ذلك : توفيت عن : زوج وأخت شقيقة وأختان لأب .

للزوج النصف فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللأختان  
لأب السدس تكملة الثلثين .

توفى عن : أخت شقيقة وأخت لأب وأخ لأب وأخ لأم .

للشقيقة النصف فرضا وللأخت لأب والأخ لأب الباقي تعصيا  
للذكر مٹ حظ الأنثيين وللأخ لأم السدس فرضا .

توفى عن : زوجة وبنت وأخت شقيقة وأخت لأب .

للزوجة الثمن فرضا وللبنات النصف فرضا وللأخت الشقيقة  
الباقي تعصيا ولا شيء للأخت لأب لحجبها بالشقيقة لأنها صارت  
عصبة مع البنت .

### الادلة على ميراث الأخت لأب :

يدل على ميراث الأخت لأب فى الحالات التى ترث فيها ما ترثه  
الأخت الشقيقة نفس الدليل الذى دل على ميراث الأخت الشقيقة، فقد  
انعقد إجماع الفقهاء على أن الاخوات لأب يأخذان حكم الأخوات  
الشقيقات عند عدم وجودهن ، كما يأخذ بنات الابن حكم البنات عند  
عدم وجودهن (١) .

وأما الدليل على أن ميراث الأخت لأب السدس مع الأخت الشقيقة

---

(١) بداية المجتهد ٢٩٧/٢ ، المبسوط ١٥١/٢٩ المغنى ١٧٤/٦ .

القياس على بنت الإبن مع البنت .

وأما حجبها بالأخ الشقيق أو الأخت الشقيقة التى صارت عصبية مع الغير وأصبحت كالأخ الشقيق تقديرا ، فلأن قرابة الأشقاء فى ميراث العصبية أقوى من القرابة لأب فتحجبها .

وقد نص قانون المواريث على حكم ميراث الأخت لأب فى المادة الثالثة عشر مع مراعاة حكم المادتين ١٩ ، ٢٠ .

(ب) للأخوات لأب الفرض المتقدم ذكره - أى فرض الأخوات الشقيقات- عند عدم وجود أخت شقيقة ، وللواحدة منهن أو أكثر السدس مع الأخت الشقيقة ، وفى المادة التاسعة عشرة "العصبة بـالـغير هن .... (٣) الأخوات لأب مع الأخوة لأب ويكون الإرث بينهم . للذكر مثل حظ الأنثيين ، وفى المادة العشرين : "العصبة مع الغير هن ... الأخوات لأب مع البنات أو بنات الإبن وان نزل ، ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض" .

وأما المادة ٢٩ فنصت على أنه يحجب الأخت لأب كل من الأب والإبن وابن الإبن وأن نزل كما يحجبها الاخ لأبوين والأخت لأبوين إذا كانت عصبية مع غيرها طبقا لحكم المادة عشرين ، والأختان لأبوين إذا لم يوجد أخ لأب" .

مسائل محلولة على ميراث الأخوات الشقيقات والأخوات لأب :

١- توفيت عن : زوج وأخت شقيقة وأخ لأب وأخ لأم .

للزوج النصف فرضا لعدم الفرع الوارث ، وللأخت الشقيقة  
النصف فرضا لإنفرادها وللأخ لأم السدس فرضا لإنفراده وللأخ لأب  
الباقى تعصيبا .

٢- توفى عن : أم وبنت وأخت شقيقة وأخ لأب .

للأم السدس فرضا لوجود الفرع الوارث وعدد من الأخوة ،  
وللبنت النصف فرضا لإنفرادها وعدم العاصب وللأخت الشقيقة الباقى  
تعصيبا لأنها صارت عصبه مع البنت والأخ لأب محجوب بالأخت  
الشقيقة لأنها عصبه مع الغير .

٣- توفى عن : أم وبنت ابن وأخت شقيقة وأخ شقيق .

للأم السدس فرضا لوجود الفرع الوارث وتعدد الأخوة وللبنت  
الإبن النصف فرضا لإنفرادها وللأخت الشقيقة والأخ الشقيق الباقى  
تعصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين مع ملاحظة أن الأخت الشقيقة لم تصر  
عصبه مع بنت الإبن لوجود عاصب بالغير معها وهو الأخ الشقيق .

٤- توفى عن : زوجة وأختين شقيقتين وأختين لأم للزوجة الربع  
فرضا لعدم الفرع الوارث ، وللشقيقتين الثلثان فرضا وللأختين لأم  
الثلث فرضا لعدم الحاجب .

٥- توفى عن : زوجة وأختين شقيقتين وأخت لأب .

للزوجة الربع لعدم الفرع الوارث وللشقيقتين الثلثان ، ولا شىء

للأخت لأب لحجبها بالشقيقتين .

٦- توفيت عن : اخت شقيقة وأخت لأب وأم وأخ لأم .

للشقيقة النصف لإنفرادها ، وللأخت لأب السدس تكملة الثلثين وللام السدس لتعدد الأخوة وللأخ لأم السدس لإنفراده وعدم الحاجب .

٧- توفيت عن زوج وبنت وأم وأخت لأب

للزوج الربع لوجود الفرع الوارث ، وللبنت النصف لإنفرادها وللام السدس لوجود الفرع الوارث وللأخت لأب الباقي تعصيا - عصبه مع البنت أى عصبه مع الغير .

٨- توفى عن : زوجة واختين شقيقتين وأخت لأب واخ لأب .

للزوجة الربع فرضا لعدم الفرع الوارث وللشقيقتين الثلثان ، وللأخت لأب والأخ لأب الباقي تعصيا للذكر ضعف الأنثى . ولولا وجود الأخ لأب مع الأخت لأب لحجبت عن الميراث بالشقيقتين .

ولذلك أطلق الفقهاء على هذا الأخ بالأخ المبارك .

٩- توفى عن : أم وزوجة وأخ لأم واخت شقيقة وأخت لأب واخ

لأب .

للام السدس لتعدد الأخوة وللزوجة الربع لعدم الفرع الوارث وللأخ الأم السدس وللأخت الشقيقة النصف لإنفرادها ولا شيء للاح لأب والأخت لأب لأنهما عصبه ولم يتبق لهم شيء يأخذونه بعد أصحاب الفروض . ولولا وجود الأخ لأب لورثت الأخت لأب السدس مع الأخت الشقيقة ولذا يسمى بالأخ المشنوم .



## الفصل الثانى

### العصبية

العصبية <sup>(١)</sup> من يرث بغير تقدير : إن انفرد أخذ المال كله وإن كان معه ذو فرض أخذ ما فضل عنه ، وإن استوعبت الفروض المال سقط ولا شئ له ، وهو كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى <sup>(٢)</sup>. واختص التعصيب بالذكر غالبا لأنهم أهل الشدة والنصرة ، ولما اختلفت أحوالهم فى الشدة بالقرب والبعد كان الأقرب أولى .

والعصبية قسمان : عصبية نسبية ، وعصبية سببية : تقوم العصبية النسبية على قرابة الدم ، وتقوم العصبية السببية على العتق لأن العتق هو سبب هذه العصبية وهو إنعام من السيد على عهده ، ولذا أطلق على العصبية النسبية القرابة الحقيقية وعلى العصبية السببية بأنها القرابة الحكمية . وسنتحدث عنهما فى مبحثين متتاليين :

---

(١) العصبية جمع عاصب من العصب وهو الشد فالعصب يشد الأعضاء وسميت القرابة عصبية لشد الأزر .

(٢) الإقناع ٨٩/٢ .

## المبحث الأول

### العصبة النسبية

العصبة النسبية هم : فروع الإنسان وأقاربه من ناحية الأب  
وتتنوع هذه العصبة إلى ثلاثة انواع :

١- عصبة بالنفس .

٢- عصبة بالغير .

٣- عصبة مع الغير

وستحدث عنها في ثلاث مطالب متتالية :

### المطلب الأول

#### العصبة بالنفس

العصبة بالنفس هو : كل قريب ذكر للمتوفى لا يدلى إليه بالأنثى  
فقط ، سواء كان الإدلاء إليه مباشرة ودون واسطة من ذكر أو أنثى  
كالإبن والأب لأنهما يدلان إلى المتوفى بأنفسهما ، أو كان الإدلاء إليه  
بواسطة ذكر فقط كإبن الإبن وأب الأب أو كان الإدلاء بواسطة ذكر  
وأنثى كالأخ الشقيق .

أما إذا كان قريب المتوفى أنثى كالبنت وبنت الإبن والأخت

الشقيقة أو الأخت لأب ، أو الأخت لأم ، أو أم الأم .

أو كان قريب المتوفى ذكرا ولكنه يدلى إلى الميت بأنثى فقط كـأخ  
الأم وأب الأم وابن البنت فإنه لا يكون عسبة بالنفس .

والعاصب بنفسه يرث التركة كلها إذا انفرد ولم يوجد معه صاحب  
فرض ، أو الباقي من التركة بعد أنصباء أصحاب الفروض إن وجدوا  
ولم يكونوا محجوبين وقد لا يرث إذا استوعبت الفروض جميع  
التركة .

مثال ذلك : توفى عن أخ لأب فقط فإن التركة كلها تكون له  
تعصيبا .

توفى عن : زوج وأخ لأب . للزوج النصف فرضا لعدم وجود  
الفرع الوارث ، وللأخ لأب الباقي تعصيبا .

توفى عن : زوج وأخت شقيقه وأخ لأب . للزوج النصف فرضا  
لعدم وجود الفرع الوارث وللأخت الشقيقة النصف فرضا ولا شيء  
للاخ لأب لأنه عسبة ولم يتبق له شيء ليرثه بالتعصيب .

### أقسام العسبة بالنفس :

تنقسم العسبة بالنفس إلى أربع جهات مرتبة بالترتيب الآتى :

الأولى : البنوة أى فروع الميت وهم الإبن وابن الإبن وإن نزل .

الثانية : الأبوة أى أصول الميت وهم الأب وأب الأب وإن  
علا .

الثالثة : الأخوة أى فروع أب الميت وهم الأخ الشقيق ثم الأخ  
لأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ لأب وإن نزلوا .

الرابعة : العمومة : أى فروع أب أب الميت وهم : العم الشقيق  
ثم العم لأب ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم لأب وإن نزلوا .

وميراث العصابات بهذا الترتيب أى أن جهة البنوة مقدمة على  
جميع الجهات ، لأن اتصال الفرع بأصله وتبعيته له وحاجته إليه أشد  
من جميع الجهات الأخرى .

وجهة الأبوة مقدمة على الأخوة والعمومة باستثناء الجد الصحيح  
مع الأخوة الأشقاء أو لأب فإن الجد لا يحجبهم عن الميراث وإنما  
يرثون معه عند الجمهور ، وهو الذى أخذ به القانون .

وجهة الأخوة مقدمه على جهة العمومة لأنها أقرب للمتوفى ،  
فالأخوة فروع الأب والعمومة فروع الجد .

فإذا انعدمت جهة الأخوة كان الميراث بالتعصيب لجهة العمومة .

مثال ذلك : توفى عن : ابن وأب وأخ شقيق وعم شقيق .

للأب السدس فرضاً فقط وباقى التركة للإبن بالتعصيب ، ولا

شئ للأخ والعم لحجبهم بالإبن والأب .

توفى عن : أب وأخ شقيق وعم شقيق .

للأب التركة كلها بالتعصيب ولا شئ للأخ والعم لحجبهما به .

توفى عن : أخ شقيق وعم شقيق . فإن الأخ الشقيق سياتخذ التركة

كلها بالتعصيب ولا شئ للعم الشقيق لحجبه بالأخ الشقيق .

وأطلق على هذه الجهات العصبية بالنفس لأن العصبية تثبت لهم

بوصف ذاتى فيهم .

والترتيب المذكور تقديم بجهة القرابة . فإذا اتحدت الجهة بأن

كانوا جميعا من جهة البنوة فقط أو من جهة الأخوة فقط أو من جهة

الأبوة فقط أو من جهة العمومة فقط ، فإن الأقرب درجة إلى المتوفى

هو الذى يقدم على غيره .

مثال ذلك : توفى عن : ابن وابن ابن .

فإن التركة تكون لابن ولا شئ لابن الابن لحجبه بالابن .

توفى عن : أب وأب أب فإن التركة تكون للأب ولا شئ لأب

الأب لحجبه بالأب .

توفى عن : أخ شقيق وابن أخ شقيق أو أخ لأب وابن أخ لأب .

فإن التركة تكون للاخ الشقيق ولا شيء لابن الاخ الشقيق لحجبه بالشقيق أو تكون التركة للأخ لأب ولا شيء لابن الاخ لأب لحجبه بالاخ لأب وكذلك يقدم الأخ لأب على ابن الاخ الشقيق لأنه أقرب منه درجة للمتوفى .

توفى عن : عم شقيق وابن عم شقيق فإن التركة تكون للعم الشقيق ولا شيء لابن العم الشقيق . وإذا وجد مع ابن العم الشقيق ، عم لأب فإن عم لأب يقدم عليه لأنه أقرب درجة منه للمتوفى .

فإذا اتحدوا فى الجهة وقرب الدرجة ، قدم الأقوى قرابة ، فيقدم صاحب القرابتين على صاحب القرابة الواحدة .

توفى عن : أخ شقيق وأخ لأب فإن التركة كلها تكون للأخ الشقيق ولا شيء للاخ لأب لحجبه بالاخ الشقيق .

توفى عن : عم شقيق وعم لأب فإن التركة كلها تكون للعم الشقيق ولا شيء للعم لأب لحجبه بالعم الشقيق .

مع ملاحظة أن قوة القرابة لا تكون إلا فى جهة الأخوة والعمومة فلا يوجد أب شقيق أو ابن شقيق وآخر غير شقيق .

فإذا اتحدت العصابة بنفس بالنفس فى الجهة والدرجة والقوة اشتركوا جميعا فى الميراث بالتساوى فى الأنصبة .

مثال ذلك : توفي عن : اربعة أبناء كان الميراث بينهم بالتساوى لكل ابن ربع التركة بالتعصيب .

توفي عن : اربعة اخوة لأب كان الميراث بينهم بالتساوى لكل أخ لأب ربع التركة بالتعصيب .

توفي عن : ابن عمه الشقيق (محمود) وأبناء عمه الشقيق (شادي) وعددهم أربعة . وزعت التركة عليهم جميعا ، على عدد رؤوسهم وهم خمسة لكل واحد منهم خمس التركة تعصيبا فالجميع أبناء أعمام أشقاء ولا عبرة يكون هذا لابن عم والآخرين أبناء عم آخر .

هذا ويجب ملاحظة أن الإمام أبى حنيفة يقول بأن الجد يقوم مقام الأب في حجب لجميع الأخوة ، ولكن جمهور الفقهاء يقولون : أن الجد لا يقوم مقام الأب في حجب الأخوة وإنما يرثون بالمقاسمة مع الجد إذا كانت المقاسمة أفضل له من السدس ويرأى الجمهور أخذ قانون المواريث . وعلى ذلك يكون الترتيب كالآتي :

١- الإبن                      ٢- ابن الابن وان نزل                      ٣- الأب

٤- الجد الصحيح وأن علا عند أبى حنيفة ، خلافا للجمهور .

٥- الأخ الشقيق .                      ٦- الأخ لأب .

٧- ابن الأخ الشقيق وان نزل                      ٨- ابن الأخ لأب وان نزل

٩- العم الشقيق ١٠- العم لأب وهو أخو الأب من الأب فقط

١١- ابن العم الشقيق ١٢- ابن العم لأب

١٣- عم الأب الشقيق ١٤- عم الأب لأب

١٥- ابن عم الأب الشقيق ١٦- ابن عم الأب لأب

١٧- عم الجد الشقيق ١٨- عم الجد لأب

١٩- ابن عم الجد الشقيق ٢٠- ابن عم الجد لأب وهكذا

### أدلة ميراث العصبية بالنفس :

١- قال تعالى : "ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له أخوة فلأمه السدس" يستفاد من نص الآية الكريمة : أن الابن عصبية يرث الباقي بعد نصيب الأبوين ، فقد ذكرت الآية فرض الأب والأم وهو السدس عند وجود الإبن ، ولم تذكر الآية فرض الإبن فدل ذلك على أنه عصبية يرث الباقي بعد فرضهما ثم إنتقلت الآية لحالة أخوى : إذا توفى شخص وترك أبويه ولم يترك ولدا فنصت على أن للأم الثلث" فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه لأمه الثلث"

مما يدل أن الأب يرث ثلثي التركة بالتعصيب بعد نصيب الأم عند عدم الولد ، كما يفهم من الآية : تقديم جهة البنوة على جهة الأبوة



بدليل أن وجود الأب مع الإبن يجعله صاحب فرض فقط كما في صـ  
الآية .

٢- قال تعالى : "إن إمروء هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد" . فقد دلت هذه الآية على أن الأخ عاصب يرث أخته المتوفاة ، ولم تذكر الآية له فرضا معيناً ، هذا بالإضافة إلى أن الآية قد اشترطت في ميراث الأخوة أن يكون الميت كلاً أي لا ولد له ولا والد ، فدل ذلك على أن النبوة أو الأبوة مقدمة على الأخوة .

٣- كما روى أن الرسول عليه الصلاة والسلام ، بعد أن نزلت آية المواريث دعا امرأة سعد بن الربيع وأخاه ، فلما حضرا قال لأخيه : "إعط البنيتين الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقى فهو لك" على إعتبار أنه عصبه يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض

٤- قال عليه الصلاة والسلام "ألقوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فلكولى رجل ذكر" فالميراث بالعصبية يكون لأولى قريب ذكر أو للأقوى قرابة ثم الأقوى صلة .

٥- قال على رضى الله عنه : أن الرسول عليه الصلاة والسلام قضى أن أعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات ، الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخاه لأبيه ( ، وهو دليل على تقديم الأخوة الأشقاء على الأخوة لأب . ومعنى ذلك التقديم بقوة القرابة .

وقد نصت المادة ١٦ على احكام العصابات "إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض أو وجد ولم تستغرق الفروض التركية ، كانت التركية أو ما بقى منها بعد الفروض للعصبة من النسب" .

والعصبة من النسب ثلاثة انواع :

١- عصبة بالنفس      ٢- عصبة بالغير

٣- عصبة مع الغير

ونصت المادة ١٧ على أن "العصبة بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض فى الإرث على الترتيب الآتى :

١- البنوة وتشمل الأبناء وأبناء الإبن وإن نزل .

٢- الأبوة : وتشمل الأب والجد الصحيح وإن علا .

٣- الأخوة وتشمل الأخوة لأبوين والأخوة لأب وأبناء الأخ لأبوين وأبناء الأخ لأب وإن نزل كل منهما .

٤- العمومة وتشمل أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده الصحيح وإن علا ، سواء اكانوا لأبوين أم لأب ، وأبناء من ذكروا وأبنائهم وإن نزلوا هذا ملاحظة ما جاء فى المادة ٢٢ عن حالة إجتماع الجد والأخوة" .

وفى المادة ١٨ : "وإذا اتحدت العصبة بالنفس فى الجهة كان

المستحق للإرث أقربهم درجة إلى الميت ، فإذا اتحدوا فى الجهة والدرجة كان التقديم بالقوة ، فمن ذا قرابتين للميت قدم على من كان ذا قرابة واحدة ، فإذا اتحدوا فى الجهة والدرجة والقوة كان الإرث بينهم على السواء\*

## المطلب الثانى

### العصبة بالغير

العصبة بالغير هى : كل أنثى صاحبة فرض عصبها ذكر هو عصبة بنفسه ، وشاركت فى الميراث بالعصوبة .

والعصبة بالغير منحصرة فى أربع إناث عن :

١- البنت                      ٢- بنت الإبن

٣- الأخت الشقيقة    ٤- الأخت لأب

واطلق على الأنثى فى هذه الحالة عصبة بالغير ، لأن الأنثى لا تكون عصبة بالنفس وإنما تصير عصبة بغيرها وهو أخوها أو ابن عمها العاصب بنفسه ، وإنضمام العصبة بالغير إلى العصبة بالنفس ، يكون الميراث للذكر ضعف الأنثى ، فالبنت الصليبية تعصب بالإبن الصلى ، وأما بنت الإبن فيعصبها ابن الابن سواء كان أخوها أو ابن عمها سواء كانت فى حاجة إليه ام لم تكن فى حاجة إليه ، هذا إذا كان فى درجتها .

اما إذا كان انزل منها درجة فإنه لا يعصبها إلا إذا كانت محتاجة إليه في الميراث ، وإحتياج بنت الإبن لأبن الإبن الأنزل منها درجة لا يكون إلا إذا وجد معها بنتين فأكثر او بنات ابن اعلى منها درجة .

وإذا انتقنا إلى الاخت الشقيقة : فإن المعصب لها هو الأخ الشقيق فقط ، أى أن الأخ لأب لا يكون معصبا لها لأن قرابته للمتوفى ليست فى قوة قرابتها ، كما لا يعصبها ابن الأخ الشقيق أيضا لاختلاف الدرجتين وأما الأخت لأب فلا يعصبها إلا الأخ لأب .

مثال ذلك : توفى عن : بنت وابن وأم وأب .

للأب السدس فرضا والأم السدس فرضا لوجود الفرع الوارث ، وللإبن والبنت الباقي تعصيبا للذكر ضعف الأنثى .

توفى عن " ثلاث بنات وابن وزوجة وأخ لأم .

الأخ لأم محجوب بالفرع الوارث ، وللزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ، وللثلاث بنات والإبن الباقي تعصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين .

توفى عن : بنتا ابن وابن ابن وأب

للأب السدس فرضا والباقي لإبن الإبن وبناتا الإبن للذكر ضعف الأنثى . سواء كان ابن الإبن أخوها أو ابن عمها .

توفي عن : بنتان وبنت ابن وابن ابن ابن .

للبناتان الثلثان والباقي يكون لبنت الإبن وابن ابن الإبن تعصيبا  
للذكر مثل حظ الأنثيين . ولولا وجود ابن الأبن الأنزل منها درجة لما  
ورثت لأنها ستحجب بالبنتين ويسمى فى هذه الحالة بالقريب  
المبارك ، لأن وجوده كان بركة وخير على بنت الإبن فورثت .

توفيت عن : بنت وأب وأم وزوج وبنت ابن وابن ابن .

للبنات النصف فرضا ، وللأب السدس فرضا ، وللأم السدس  
فرضا لوجود الفرع الوارث وللزوج الربع فرضا لوجود الفرع  
الوارث ، وأما بنت الإبن وابن الإبن فلا شيء لهما لأنهما عصبية ولم  
يتبق لهما شيء لكى يرثونه لاستغراق أصحاب الفروض التركة  
جميعها . ويطلق على ابن الإبن فى هذه الحالة بالقريب المشنون ، لأن  
وجوده حرم بنت الإبن من الميراث ، فلو لم يكن موجودا لورثت  
السدس تكمله الثلثين .

توفي عن : زوجة وأم وأخت شقيقة وأخ شقيق .

للزوجة الربع لعدم وجود الفرع الوارث وللأم السدس لوجود عدد  
من الأخوة وللأخت الشقيقة والأخ الشقيق الباقي تعصيبا للذكر مثل  
حظ الأنثيين .

توفي عن : زوجة وأم وأخت لأب وأخ لأب .

للزوجة ربع التركة لعدم وجود الفرع الوارث وللأم السدس لتعدد الأخوة وللأخت لأب والأخ لأب الباقي تعصيباً للذكر ضعف الأنثى .

ويلزم التتويه إلى أن ميراث صاحبة الفرض التى تصير عصبية بالغير وهم الأصناف الأربعة المذكورة - قد يكون التعصيب سبباً فى زيادة نصيبها وقد يكون سبباً فى نقصانه ، وقد يكون سبباً فى حرمانها تمام من الميراث كما فى مثال القريب المشنوم ، وقد يكون سبباً فى توريثها بعد أن كانت محجوبة كما فى مثال القريب المبارك ، وفى الأمثلة السابقة توضيح كامل لهذه الحالات .

تنبيه آخر : أن الأنثى التى تكون عصبية بغيرها هى الأنثى صاحبة الفرض ، أما الأنثى التى لا تكون صاحبة فرض فإنها لا تكون عصبية بغيرها .

مثال ذلك : توفى عن : ابن الأخ لأب وبنت أخ الأب أو ابن أخ شقيق . وبنت أخ شقيق أو عم شقيق وعمه شقيقة أو عم لأب وعمه لأب فإن النساء فى كل هذه الأمثلة لا ترث شيئاً لأنها من ذوى الأرحام . وذوى الأرحام لا يرثون مع العصبيات والتركة تكون للعصبية فى الأمثلة .

أدلة ميراث العصبية بالغير :

١- قال تعالى : "يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين" فهذه الآية توضح لنا : أن الأولاد وهم البنات مع الأبناء أو بنات الإبن

مع أبناء الإبن ، يقسمون التركة بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين .

فالبنات وبنات الإبن يرثون بالتعصيب بعد أن كانوا أصحاب فروض ، فإن كن نساء فوق إثنين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف" .

٢- قال تعالى : "وإن كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين" فهذه الآية توضح لنا: إن الأخوات وهم الأخوات الشقيقات مع الأخوة الأشقاء أو الأخوات لأب مع الأخوة لأب ، يقسمون التركة بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين ، فالأخوات الشقيقات والأخوات لأب يرثون بالتعصيب بعد أن كانوا أصحاب فروض عند عدم وجود الأخوة ، "إن أمرو هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، فإن كانتا إثنين فلهما الثلثان مما ترك" .

هذا وقد نص قانون المواريث على هذه الأحكام في المادة التاسعة عشرة "العصبة بالغير هن":

١- البنات مع الأبناء .

٢- بنات الإبن وأن نزل مع أبناء الإبن وأن نزل إذا كانوا في درجتهم مطلقا ، أو كانوا أنزل منهم إذا لم ترثن بغير ذلك .

٣- الأخوات لأبوين مع الأخوة لأبوين ، والأخوات لأب مع الأخوة لأب ويكون الأثر بينهم في هذه الأحوال للذكر مثل حظ

### المطلب الثالث

#### العصبة مع الغير

العصبة مع الغير هي : كل أنثى صاحبة فرض فى الأصل ، تكون عصبة مع وجود أنثى أخرى لا تشاركها فى العصبوبة .

وهذا النوع من العصبية منحصر فى انثيين من أصحاب الفروض هما :

١- الأخت الشقيقة إذا كانت واحدة أو أكثر تصير عصبية مع البنات أو بنت الابن وإن نزل ، وسواء كان الفرع السوارث المؤنث واحدة أو أكثر .

مثال ذلك : توفى عن : بنت وأختان شقيقتان .

للبنات النصف فرضا وللشقيقتان الباقي تعصيا لكل شقيقة ربع التركة .

توفى عن : بنتا ابن وثلاث أخوات شقيقات

لبنتا الابن الثلثان وللأخوات الشقيقات الباقي تعصيا يوزع بينهم بالتساوى .



٢- الأخت لأب إذا كانت واحدة أو أكثر تصير عصبه مع البنات أو بنت الإبن وأن نزل ، سواء كان الفرع الوارث المؤنث واحدة أو أكثر .

مثال ذلك : توفى عن : بنت واختان لأب .

للبنات النصف فرضا وللأختان لأب الباقي تعصيا لكل أخت ربع التركة .

توفى عن : بنتا ابن واختان لأب .

لبنات الإبن الثلثان وللأختان لأب الثلث الباقي تعصيا لكل أخت سدس التركة .

توفى عن : بنتا ابن واختان لأب .

تنبيه : إذا وجد مع الأخت الشقيقة أخ شقيق وفرع وارث مؤنث ، بنت أو بنت ابن مثلا - فإن الشقيقة لا تكون عصبه مع الغير فى هذه الحالة وإنما تكون عصبه مع أخيها أى عصبه بالغير لأنه الأصل فى التعصيب . وكذا لو وجد مع الأخت لأب أخ لأب وفرع وارث مؤنث - بنت أو بنت ابن مثلا - فإن الأخت لأب لا تكون عصبه مع الغير فى هذه الحالة وإنما تكون عصبه مع أخيها أى عصبه بالغير لأنه الأصل فى التعصيب .

مثال : توفى عن : بنت وأخت شقيقة وأخ شقيق .

للبنات النصف فرضا وللأخت والآخر الباقي تعصيا للذكر ضعف  
الأنثى .

توفى عن : بنت وبنت ابن وأخت شقيقة وأخت لأب .

للبنات النصف فرضا ولبنات الإبن السدس تكمله الثلثين فرضا ،  
وللأخت الشقيقة الباقي تعصيا ، وأما الأخت لأب فلا شيء لها لحجبها  
بالأخت الشقيقة لأنها صارت عصبه مع الفرع الوارث المؤنث فكانهما  
أخ شقيق تقديرا فتكون أقوى قرابة منها .

أدلة ميراث العصبه مع الغير :

١- عن هزيل بن شرحبيل قال : سئل أبو موسى عن ابنه وابنة  
ابن وأخت فقال : للإبنة النصف وللأخت النصف ، وأنت بن مسعود  
فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى ، فقال : لقد ضللت إذا وما  
أنا من المهتدين ، أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم :  
للبنات النصف ، ولإبنة الإبن السدس تكمله الثلثين ، وما بقى للأخت  
"رواه الجماعة إلا مسلما والنسائي ، وزاد أحمد والبخاري فأثبا أبا  
موسى فأخبرا بقول ابن مسعود ، فقال : لا تسألوني مادام هذا الخبر  
فيكم" .

٢- وعن الأسود "أن معاذ بن جبل ورث أختا وابنه جعل لكل  
واحدة منهما النصف وهو باليمن ونبي الله صلى الله عليه وسلم يومئذ

حي "رواه أبو داود والبخارى بمعناه" (١) .

ومن هذه الأحاديث استنبطوا القاعدة المعروفة "اجعلوا الأخوات مع البنات عصبه أى الأخوات الشقيقات أو لأب أما الأخوات لأم فإنهن يحجبن بالفرع الوارث المؤنث والمذكر وهم أصحاب فروض ولا يكونوا عصبه بالغير أو مع الغير بأى حال .

هذا وقد نص قانون المواريث على هذه الأحكام فى المادة العشرين : "العصبه مع الغير من الإخوان لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الإبن وإن نزل ، ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض . وفى هذه الحالة يعتبرون بالنسبة لباقي العصبات كالأخوة لأبوين أو لأب ويأخذن أحكامهن فى التقديم بالجهة والدرجة والقوة" .

نستطيع أن نقارن بين أنواع العصبات المختلفة فى النقاط الآتية :

أ- إن العصبه بالنفس لا يكون إلا ذكرا ، أما العصبه بالغير أو العصبه مع الغير فلا يتكون إلا أنثى .

ب- أن العصبه بالنفس إذا انفرد أخذ التركة كلها أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض .

وأما إذا وجد معه غيره من العصبات بالنفس ومتحدين فى الجهة والدرجة والقوة فإن التركة أو الباقي منها يوزع بينهم بالتساوى . أما

---

(١) نيل الأوطار ١٤٨/٧ .

العصبة بالغير فلا تكون منفردة بأى حال ، فلا بد مكن وجود عاصب بالنفس معها يعصبها وتوزع التركة أو الباقي منها عليهم للذكر ضعف الأنثى .

اما العصبة مع الغير فإنها قد تكون منفردة وبالتالي ترث الباقي بالتعصيب ، وقد تكون متعددة فيقتسمون الباقي بينهم بالتساوى ، لأن العصبة مع الغير لا يكون بينهم ذكر ، فهم أخوات لأبوين أو لأب مع فرع وارث مؤنث .

هذا مع ملاحظة أن البنت أو بنت الإبن فى حالة العصبة مع الغير ، لا تشارك الأخت الشقيقة أو الأخت لأب فى الميراث بالعصوبة وإنما تأخذ البنت أو بنت الإبن فرضها وتأخذ العصبة مع الغير الباقي من التركة . اما فى حالة العصبة بالغير فإنهم يشتركون فى الميراث بالعصوبة للذكر مثل حظ الأنثيين .

ج- إن العصبة بالنفس أو بالغير قد يأخذون التركة كلها إذا لم يوجد معهم أصحاب فروض .

اما العصبة مع الغير فلا يتصور أرثهم للتركة كلها ، لأن شرط كونهم عصبة مع الغير وجود بنت أو بنت ابن معهم ومعلوم أن الفرع الوارث المؤنث من أصحاب الفروض ، وبالتالي فإن العصبة مع الغير لا يرثون إلا الباقي بعد إعطاء أصحاب الفروض أنصبتهم .

## مقارنة بين الميراث بالفرض والميراث بالتعصيب :

أ- صاحب الفرض يقدم على العصبة فى الإرث بشرط ألا يكون محجوباً به ، فإذا كان محجوباً به لم يرث ، وتقديم صاحب الفرض على العصبة فى الميراث ترتيب قسمة فقط وليس ترتيب استحقاق فالعصبة تأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض .

## ب- أصحاب الفرض مع العصبة ثلاث حالات :

١- أن تكون صاحب الفرض محجوباً بالعاصب ، وفى هذه الحالة لا يرث صاحب الفرض شيئاً وتذهب التركة كلها للعاصب .

مثال ذلك : توفى عن : ابن وبنت ابن وأخت شقيقة وأخت لأب وأخت لأم فالتركة كلها للإبن ولا شيء للجميع رغم أنهم أصحاب فروض ، لأنهم محجوبين بالإبن .

٢- ألا يكون صاحب الفرض محجوباً بالعاصب ، وفى هذه الحالة يأخذ صاحب الفرض نصيبه المقرر ويأخذ العاصب باقى التركة مثال ذلك : توفى عن : أم وأب - فإن ثلث التركة والباقي للأب تعصياً .

٣- ألا يكون صاحب الفرض محجوباً بالعاصب ، ولكن لن يتبقى شيء من التركة للعاصب ، إذا استقرقت الفروض التركة كلها .

مثال ذلك : توفيت عن : زوج وأخت شقيقة وعم لأب .

للزوج النصف فرضاً وللشقيقة النصف فرضاً ولا شيء للعم لأب

تعصيبا لإستيعاب الفروض جميع التركة .

### الميراث من جهتين

#### للميراث من جهتين الفرضيين الآتين :

الفرض الأول : إذا كان للوارث جهتان من طريق العصوبة

فإنه يرث بأقواهما . مثال ذلك : توفيت عن : ابن هو ابن ابن عم .  
جهة البنوة مقدمة على جهة العمومة . ولذا فإن التركة تكون له  
جميعها باعتبارها ابنا وهذا الفرض يتحقق : إذا تزوجت امرأة ابن  
عمها . فإنها إذا انجبت منه ابنا فإنه يكون ابنها من ناحية وابن ابن  
عمها من ناحية أخرى .

الفرض الثانى : إذا كان للوارث جهتان أحدهما من طريق

الفرض والثانى من طريق العصوبة .

فقد يرث بهما معا كما فى المثال التالى : توفى عن : أخوين لأم

أحدهما ابن عم شقيق فإن لأخوين لأم الثلث فرضا يوزع عليهما  
مناصفة ، والباقى من التركة يأخذه الأخ لأم الذى هو ابن عم شقيق  
تعصيبا ، وفى هذه الحالة يكون أحد الورثة قد ورث بالجهتين بالفرض  
باعتباره اخا لأم وبالتعصيب باعتباره ابن عم شقيق . مثال آخر :  
ماتت امرأة عن : زوج هو فى نفس الوقت ابن عم شقيق :

فللزوج النصف فرضا والباقى تعصيبا باعتباره ابن عم شقيق .

وقد لا يرث بالجهتين معا : كما فى المثال التالى :

توفى عن : ابن وابنى عم شقيق احدهما أخ لأم .

فإن الابن يرث التركة كلها ، لأن البنوة مقدمة على جهة العمومة وبالتالى فإن ابنى العم الشقيق لا يرثون شيئا لأنهم محجوبون بلابن ، كما أن ابن العم الشقيق الذى هو أخ لأم محجوب أيضا بالجهة الأخرى لأن الأخ لأم محجوب بالفرع الوارث المذكور . وقد يرث الشخص بإحدى الجهتين ويحجب بالجهة الأخرى :

مثال ذلك : توفى عن : بنت وابنى عم شقيق أحدهما أخ لأم .

فإن البنت ترث النصف فرضا ، ولا بنى العم الشقيق الباقى تعصيبا مناصفة بينهما ، ولا شى لابن العم الشقيق الثانى باعتباره أخا لأم لأنه محجوب بهذه الصفة بالفرع الوارث المؤنث .

أما إذا كانت الجهتان متحدتين بحيث لا تقتضى كل منهما نوعا من الإرث يغير ما يستحق بالجهة الأخرى ، فإن تعدد الجهة لا اعتبار له فى هذه الحالة كما فى الجدة ذات القرابتين .

مثال ذلك توفى عن : أم أم أب ، أم أم أم هى نفس الوقت أم أب أب ، زوج وأخت شقيقة.

فإن للزوج النصف فرضا وللشقيقة النصف فرضا وتشارك

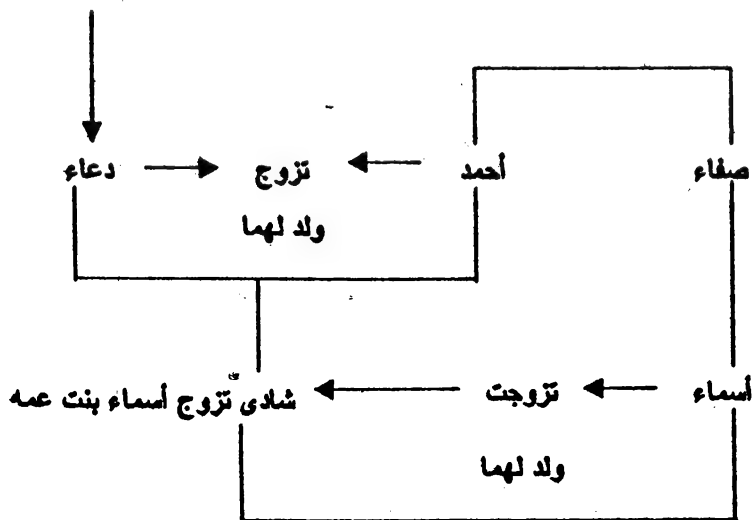
**وإليك رسماً توضيحياً للجديتين : ذات القرايين وذات القراية**

**وفاء ( ذات قرابة واحدة )**

### حلیمة ( ذات قرابتین )

## ولادت

**ولدت**



## سمير المتوفى

من هذا الرسم التوضيحي يتضح لنا الآتي:

ان حليمة هي أم صفاء أم أسماء أم سمير المتوفى و هي:

أم أحمد أب شادی - أب سمیر المتوفی أيضا، فهي ذات قرابتین.

کما نجد أن وفاء هي أم دعاء أم شادی، أب سمیر المتوفی. فهي



## ذات قرابة واحدة.

هذا وقد نصت المادة السابقة على ذلك بقولها .. و يكون الارث بالقرابة بطريق الفرض او التعصيب او بهما معا، او بالرحم مع مراعاة قواعد الحجب و الرد، فإن كان لوارث جهتا ارث بها معا مع مراعاة احكام المادتين ١٤، ٣٧.

المادة ١٤ تعرضت للجهة ذات الجهتين حيث قالت: و للجهة او الجدات السدس، و يقسم بينهما على السواء، لا فوق بين ذات قرابة وذات قرابتين و أما المادة ٣٧ فقد ذكرت أنه لا اعتبار لتعدد جهات القرابة في وارث من ذوى الأرحام الا عند اختلاف الحيز وسنتحدث عند ذلك بالتفصيل في ارث ذوى الأرحام.

### مسائل محلولة

١- توفي عن : لبنين و أم و أب و أخوين لأب وعم شقيق و الفرقة ٢٤ فدان.

المحجوبون : الاخوين لاب و العم الشقيق محجوبون بالابن و الاب

ابن	ام	اب
$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
الباقى تعصيبا	فرضا لوجود	فرضا لوجود الفرع
	الفرع الوارث	الوارث المذكر

## أصل المسألة : ٦

١

١

٤

قيمة السهم :  $٢٤ \div ٦ = ٤$  ف

نصيب الابن =  $٤ \times ٤ = ١٦$  ف

نصيب الأم =  $٤ \times ١ = ٤$  ف

نصيب الأب =  $٤ \times ١ = ٤$  ف

٢- توفي عن زوجة وأب وأم وأب وأب وأم وابن أخ لأب وعم شقيق وابن عم شقيق والتركة ٦٠٠٠ جنيه .

المحبوبون: أب الاب محجوب بالأب وأم الأم محجوبة بالأم وابن الاخ لاب محجوب بالاب وبالجد والعم الشقيق محجوب بالأب والجد وابن الأخ لأب وابن العم الشقيق محجوب بالأب والجد وابن الاخ لأب والعم الشقيق .

الورثة :	زوجة	أب	أم
$\frac{1}{4}$	ب. ع	$\frac{1}{3}$	الباقى
فرضا			

والأم قد حصلت على ثلث الباقي لانحصار التركة فى الأب

والأم والزوجة .

أصل المسألة : ١٢ فيكون للزوجة ثلاثة أسهم وللأم ثلاثة أسهم وللأب ستة أسهم .

$$\text{قيمة السهم} = 6000 \div 12 = 500 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 500 \times 3 = 1500 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأب} = 500 \times 6 = 3000 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأم} = 500 \times 3 = 1500 \text{ ج}$$

٣- توفي عن : أب وأم وبنت ابن ابن وأخوين شقيقين وأخ لأم والتركة ٣٦ فدانا .

المحبوبون : الأخوان الشقيقان محجوبان بالأب ، والأخ لأم محجوب بالأب وبالفرع الوارث المؤنث .

للورثة :	أب	أم	بنت ابن ابن
	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$

للأب السدس فرضاً والباقي تعصيباً لوجود الفرع الوارث المؤنث ، وللأم السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث المؤنث ولبنت ابن الابن النصف فرضاً .

أصل المسألة : ٦

٣ ١ ١+١ ع

قيمة السهم =  $٦ \div ٣٦ = ٦ = ٦$  ف

نصيب الاب =  $٦ \times ٢ = ١٢$  ف

نصيب الأم =  $٦ \times ١ = ٦$  ف

نصيب بنت ابن الابن =  $٦ \times ٣ = ١٨$  ف

٤- توفي عن : أخت لاب وعم شقيق وعم لاب وابن عم لاب  
والتركة ١٥٠ فدانا .

المحبوبون : العم لاب محبوب بالعم الشقيق وابن العم لاب  
محبوب بالعم الشقيق والعم لاب.

الورثة : أخت لاب عم شقيق

$\frac{1}{2}$

الباقي

لانفرادها وعدم العاصب تعصيبا

أصل المسألة : ٢

١

١

قيمة السهم =  $١٥٠ \div ٢ = ٧٥$  ف

نصيب الأخت لأب =  $1 \times 75 = 75$  ف

نصيب العم الشقيق =  $1 \times 75 = 75$  فدان

٥- توفي عن : وبنت ابن ، وأم أب ، وأب أب ، وأخ لأم ،

وابن عم شقيق ، وابن عم لأب والتركة ٢٤٠٠ جنيها .

المحجوبون : الأخ لأم محجوب بالجد وبالفروع الوارث المؤنث

وابن العم الشقيق محجوب بالجد وابن العم لأب محجوب بالجد وبابن

العم الشقيق .

أب أب

أب أم

الباقى

أم أب

$\frac{1}{2}$

الورثة : بنت ابن

$\frac{1}{2}$

تَعْصِيَا

فرضا

لأفرادها وعدم العاصب

أصل المسألة : ٦

٢

١

٣

قيمة السهم =  $2400 \div 6 = 400$  ج

نصيب بنت الابن =  $3 \times 400 = 1200$  ج

نصيب أم الأب =  $1 \times 400 = 400$  ج

نصيب أب الأب =  $2 \times 400 = 800$  ج

٦- توفي عن : بنت وبنت ابن وأخ شقيق وأخت شقيقة والتركبة

١٨٠ فدانا

### الحل

بنت	بنت ابن	أخ ش وأخت ش
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	الباقى تعصبا
لافرادها وعدم العاصب	تكملة الثلثين	للمذكر ضعف الأنثى

أصل المسألة : ٦

٣                      ١                      ٢

قيمة السهم =  $180 \div 6 = 30$  ف

نصيب البنت =  $3 \times 30 = 90$  ف

نصيب بنت الابن =  $1 \times 30 = 30$  ف

نصيب العصبه =  $2 \times 30 = 60$  ف

للأخ الشقيق ٤٠ ف وللأخت الشقيقة ٢٠ ف

٧- توفي عن : أم أم وزوجة وأخت شقيقة وأخت لأم وعم

شقيق والتركبة ٥٠٧ ج

### الحل

الورثة : أم أم زوجة أخت ش أخت لأم عم ش  
 $\frac{1}{6}$   $\frac{1}{4}$   $\frac{1}{2}$   $\frac{1}{6}$  الباقي تعصيباً

أصل المسألة : ١٢

٢ ٣ ٦ ٢ لاشئ

جمالت المسألة من ١٢ إلى ١٣ فالعول هو أصل المسألة .

قيمة السهم =  $507 \div 13 = 39$  ج

نصيب أم الأب =  $2 \times 39 = 78$  ج

نصيب الزوجة =  $3 \times 39 = 117$  ج

نصيب الأخت ش =  $6 \times 39 = 234$  ج

نصيب الأخت لأم =  $2 \times 39 = 78$  ج

٨- توفي عن : بنتا ابن وبنت ابن وابن ابن وابن ابن وأخ شقيق وأخ لأب والتركة ٣٦ فدانا .

المحبوبون : الأخ الشقيق والأخ لأب محبوبة بالفرع الوارث  
 المذكر :

الورثة : بنتا ابن بنت ابن ابن ابن ابن ابن  
 $\frac{2}{3}$   
 لتعدهما وعدم العاصب الباقي تعصيباً

أصل المسألة : ٣ سهمان لبنتا الابن وسهم لبنت ابن الابن وابن  
ابن ابن الابن

$$\text{قيمة السهم} = ٣٦ \div ٣ = ١٢ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب بنتا الابن} = ١٢ \times ٢ = ٢٤ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب العصبه} = ١٢ \times ١ = ٢٤ \text{ ف}$$

لبنت ابن الابن ٨ أفدنة ولابن ابن ابن الابن ١٦ فدان .

٩- توفي عن : بنت وبنت ابن وابن ابن وأب وأخ شقيق وأخ  
لأب والتركه ٧٢٠٠ جنيها .

المحبوبون : الأخ الشقيق والأخ لأب محبوبة بالفرع المذكور  
والأصل .

الورثة : للبنت النصف لانفرادها وعدم العاصب ، ولأب الفدس  
لوجود الفرع الوارث ، ولألم السدس لوجود الفرع الوارث ، ولبنت  
الابن وابن الابن : الباقي تعصيباً .

أصل المسألة : ٦

للبنات ثلاثة أسهم ، وللورثة الباقيون ثلاثة أسهم لكل واحد منهم  
سهم :

$$\text{قيمة السهم} = ٧٢٠٠ \div ٦ = ١٢٠٠ \text{ ج}$$



$$\text{نصيب البنت} = 1200 \times 2 = 2400 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأب} = 1200 \times 1 = 1200 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأم} = 1200 \times 1 = 1200 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب العصابة} = 1200 \times 1 = 1200 \text{ ج}$$

$$\text{لبنت الابن 400 ج ولابن الابن 800 ج}$$

١٠- توفيت عن : زوج وأب وأب أم وبنت ابن وبنت وأخ

لأب والتركه ٢٦٠ ف .

المحبوبون : الأب لأم جد فاسد وهو من ذوى الأرحام .

الورثة : زوج	أب أب	بنت	بنت ابن	أخ لأب
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	
فرضا لوجود	فرضا	فرضا	تكملة	ب. ع
الفرع الوارث	لاتفرادها	التثنيين		

والأخ لأب لم يبق له شئ ، ولو قلنا بالمقاسمة مع الجد لقل

نصيب الجد عن السدس ، وهو مرفوض .

أصل المسألة : ١٢

٣      ٢      ٦      ٢      عالت

مجموع السهام = ١٣ وهو أصل المسألة الجديد .

$$\text{قيمة السهم} = 260 \div 13 = 20 \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوج} = 3 \times 20 = 60 \text{ ف}$$

$$\text{نصيب اب الأب} = 2 \times 20 = 40 \text{ ف}$$

$$\text{نصيب البنت} = 6 \times 20 = 120 \text{ ف}$$

$$\text{نصيب بنت الابن} = 2 \times 20 = 40 \text{ فدان}$$

١١- توفي عن : بنت وزوجة وأم أب وعم لأب وابن عم شقيق وابن عم لأب والتركه ٤٨٠٠ جنيه .

المحبوبون : ابن العم الشقيق وابن العم لأب محبوبون بالعم لأب.

الورثة :	بنت	زوجة	أم أب	عم لأب
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	ب ع
	لاتفرادها	للفرع الوارث	فرضا	
أصل المسألة : ٢٤				

١٢                      ٣                      ٤                      ٥

$$\text{قيمة السهم} = 4800 \div 24 = 200 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب البنت} = 12 \times 200 = 2400 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 3 \times 200 = 600 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الجدة (أم الأب)} = 4 \times 200 = 800 \text{ ج}$$

نصيب العم لأب =  $200 \times 5 = 1000$  ج

١٢- توفيت عن : زوج وبنت ابن وأبن أخ ش و٤ أعمام أشقاء

والتركة ١٢ ف .

المحجوبون : الأعمام الأربعة محجوبون بأبن الأخ الشقيق

الورثة :	زوج	بنت ابن	ابن أخ ش
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	الباقى تعصيا
	لوجود الفرع	لاتفرادها	
	الوارث	وعدم العاصب	
أصل المسألة :	٤		

١                      ٢                      ١

قيمة السهم =  $12 \div 4 = 3$  ف

نصيب الزوج =  $3 \times 1 = 3$  ف

نصيب بنت الابن =  $3 \times 2 = 6$  ف

نصيب لابن الأخ ش =  $3 \times 1 = 3$  ف

١٣- توفيت عن : زوج هو ابن عم شقيق وأخوين لأم وترك

١٢ ف .

## الحل

زوج هو ابن عم ش أخوين لأم

$$\frac{1}{2} \quad \text{الباقى تعصيا} \quad \frac{1}{3}$$

فرضا فرضا لتعددهما وعدم وجود الحاجب

فالزوج يرث بالجهتان : بالفرض على اعتبار أنه زوج وبالتعصب لكونه من أبناء عمومة المتوفاة

أصل المسألة : ٦

$$2 \quad 1 + 3$$

$$\text{قيمة السهم} = 12 \div 6 = 2 \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوج} = 2 \times 4 = 8 \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأخوين لأم} = 2 \times 2 = 4 \text{ ف}$$

١٤- توفيت عن : بنت وبنت ابن وأخ لأم هو ابن عم والتركبة

٦٠٠٠ جنيها .

## الحل

أخ لأم هو ابن عم  
ب. ع

بنت ابن  
 $\frac{1}{6}$

بنت  
 $\frac{1}{2}$

فرضا تكملة الثلثين

فرضا

والأخ لأم ورث بصفته ابن عم للمتوفى ولم يرث بصفته أخ لأم  
لأنه محجوب بالفرع الوارث .

أصل المسألة : ٦

٣                      ١                      ٢

قيمة السهم =  $6000 \div 6 = 1000$  ج

نصيب البنت =  $1000 \times 3 = 3000$  ج

نصيب بنت الابن =  $1000 \times 1 = 1000$  ج

نصيب ابن العم =  $1000 \times 2 = 2000$  ج

## المبحث الثانى

### العصبة السببية

العصبة السببية هى : ولأء العتاقة وهذا النوع من العصبات لا يثبت على الحر وانما يثبت على من كان معتقا أو فرعا لمعتق .

والآرث بالعصبة السببية يكون للمعتق ذكرا كان أو أنثى ولعصبة المعتق من الذكور فقط .

وجمهور الفقهاء يقولون بتوريث العاصب السببى ولم يخالف الجمهور فى هذه المسألة إلا الاباضية .

واختلف الجمهور فى مرتبة العاصب السببى فى الميرث :

الحنيفة والحنابلة يجعلون مرتبته بعد العصبات النسبية ومقدمة على الرد على ذوى الفروض وذوى الأرحام وهو مذهب جمهور الصحابة .

وزهب عبد الله بن مسعود وهو المنقول عن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ، إلى أنه يقدم الرد وذوو الأرحام على العصبة السببية وبهذا المذهب أخذ قانون المواريث فاخر أرث العاصب السببى على الرد على أصحاب الفروض النسبية ماعدا الزوجين وذوى الأرحام بل أخره عن الرد على أحد الزوجين حيث يأخذ القانون

بوجوب الرد على أحد الزوجين مخالفاً في كل ذلك مذهب الحنفية .  
ولا داعي للدخول في تفصيل هذا الموضوع لأن العبودية والعنق وما  
إلى ذلك لم يعد موجودا في عصرنا .

## الفصل الثالث

### الحجب

الحجب مأخوذ من الحجاب ومنه حاجب السلطان لأنه يمنع من أراد الدخول إليه ، وحاجب العين لأنه يمنع ما ينحدر إليها .

فالحجب لغة : المنع وشرعا : منع الشخص من الميراث كله أو بعضه مع أهليته فالحجوب انسان قام به سبب الإرث وتوافر فيه شرطه وانتقت عنده موانعه ومع ذلك فإنه لا يرث لوجود انسان آخر متقدم عليه جهة أو أقرب درجة أو أقوى قرابة . كالأخ مع الأب ، ابن الأخ الشقيق مع الأخ الشقيق والأب مع الأخ الشقيق .

والحجب نوعان : حجب حرمان وحجب نقصان .

فالحجب الحرمان هو : منع انسان من الميراث جميعه مع أهليته له وانتقاء موانعه . كحجب العم الشقيق بالابن والأب والأخ الشقيق ولأب مثلا والشخص المحروم من الميراث لا يأخذ شيئا من التركة لوجود شخص آخر أولى منه في الاستحقاق .

وأما حجب النقصان فهو : منع انسان من سهم أكبر إلى سهم أقل منه كحجب الزوج من النصف إلى الربع عند وجود فرع وارث معه ، فقد ظهر بين المستحقين من اقتضى وجوده تعديل الانصاء .



وإذا نظرنا إلى حجب الحرمان لوجدنا الآتى :

يوجد نوع من الورثة لا يحجب حجب حرمان وهم : ستة من الورثة من العصبات الابن الصلبى ومن أصحاب الفروض : الأب والأم والبنت والزوج والزوجة .

ونوع آخر من الورثة قد يحجب حجب حرمان وقد لا يحجب وهم باقى الورثة من أصحاب الفروض والعصبات .

وقد وضع الفقهاء قواعد عامة فى الحجب توضحها فيما يلى :

١. كل من يدلى إلى المتوفى بوارث فإنه لا يرث مع وجوده لأنه أصل اتصاله بهذا المتوفى وإذا وجد الأصل بطل ما عداه فإذا اجتمع الأب مع أب الأب فى مسألة واحدة حجب الأب الجد عن الميراث والجد يحجب أبوه وهكذا وإذا اجتمع الأخ الشقيق مع ابن الأخ الشقيق فى مسألة واحدة فإن الأخ الشقيق يحجبه عنه الميراث .

واستثناء من هذه القاعدة : فإن الأخوة والأخوات لأم يرثون فى وجود الأم لورود النص فى الكتاب العزيز على ذلك .

هذا بالإضافة إلى أن الوسطة لا ترث كل المال ولذا يرث الأخوة لأم فى وجود الأم رغم أنهم يتصلون بالمتوفى عن طريقها لأنها لا تستحق جميع التركة وقد عبر بعض الفقهاء عن ذلك بقوله "كل من يدلى بواسطة يحجب بها ما عدا الأخوة لأم" .

٢. الأقوى قرابة يحجب الأضعف منه فى ميراث العصابات عند اتحاد الجهة وقرب الدرجة فالأخ الشقيق يحجب الأخ لأب والعم الشقيق يحجب العم لأب .

٣. الأقرب يحجب الأبعد فى المرتبة اذا كان مستحقا للميراث بوصفه ونوعه فى أصحاب الفروض والعصابات فالابن يحجب ابن الابن ولو لم يكن فرعه بان كان ولد ابن وآخر والأخ يحجب العم .

وبنات الابن يحجبهن بنتان صليبتان فأكثر ، هذا اذا لم يكن معهن عاصب ، فإذا وجد معهن عاصب فى درجتهم أو أنزل منهم درجة ورثن بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين .

ويحجب الأخوة والأخوات أشقاء أو لأب أو لأم بالفرع السوارث المذكر وبالأب ، وينفرد الأخوة والأخوات لأم يحجبن بالجد وأن علا ، هذا وتحجب الأم جميع الجدات سواء كانوا من جهة الأب أو من جهة الأم ، وتنفرد الجدات الأبويات لحجبهن بالأب فالأب يحجب أمه وأن علت والجد يحجب أمه وإن علت .

وقد تفرعت على القاعدة المذكورة قاعدة القربى من الجدات تحجب البعدى من أى جهة كانت وارثه أم محبوبة فأم الأم تحجب أم الأم وأم أم الابن وأم أب الابن لأنها أقرب منهم .

واما اذا نظرنا إلى حجب النقصان فإننا نجد الآتى :

يكون حجب النقصان في خمسة من اصحاب الفروض .

١- الزوج يحجب حجب نقصان من النصف إلى الربع عند وجود الفرع الوارث .

٢- الزوجة تحجب حجب نقصان من الربع إلى الثمن عند وجود الفرع الوارث .

٣- الأم تحجب حجب نقصان من الثلث إلى السدس عند وجود الفرع الوارث أو عدد من الأخوة والأخوات أشقاء أو لأب أو لأم ذكورا أو اناثا أو مختلطين ويقصد بالتعدد هنا اثنان فأكثر .

٤- بنت الابن تحجب حجب نقصان من النصف إلى السدس عند وجود البنت الصلبية أو بنت الابن الأعلى منها درجة .

٥- الأخت لأب تحجب حجب نقصان من النصف إلى السدس عند وجود الأخت الشقيقة .

أما العصباء فلا يحجبون حجب نقصان ، لأن حجب النقصان لا يكون الا في أصحاب الفروض ولكنهم قد يحجبون حجب حرمان ما عدا الابن فإنه لا يحجب محجب حرمان ابدا .

وعلى ذلك نستطيع أن نلخص حجب أصحاب الفروض في النقاط التالية :

١. البنت : لا تحجب مطلقا بحجب الحرمان أو النقصان .

٢. بنت الابن : تحجب حجب حرمان - واحدة أو أكثر - بالفروع  
الوارث المذكر الأعلى منها درجة وبالبنتين الصليبتين فأكثر أو بنتى  
الابن الأعلى منها درجة إذا لم يكن معها من يعصبها وتحجب حجب  
نقصان من النصف إلى السدس كما ذكرنا .

٣. الزوج : يحجب حجب نقصان كما ذكرنا ولا يحجب حجب  
حرمان .

٤. الزوجة : تحجب حجب نقصان كما ذكرنا ولا تحجب حجب  
حرمان .

٥. الأب : لا يتعرض للحجب بنوعيه مطلقا .

٦. الأم : تحجب حجب نقصان كما ذكرنا ولا تحجب حجب  
حرمان .

٧. الجد الصحيح : لا يحجب حجب نقصان ولكنه يحجب حرمان  
عند وجود الأب أو بالجد الصحيح الأقرب منه .

٨. الجدة الصحيحة : لا تحجب حجب نقصان ولكنها تحجب حجب  
حرمان بالأم سواء كانت الجدة من جهة الأم أو من جهة الأب ،  
وتحجب بالأب إذا كانت من جهته ، وبالجد الصحيح إذا كانت تدلى

به ، والجد القريب تحجب الجدة البعدى من أى جهة كانت .

٩.الأخت الشقيقة لاتحجب حجب نقصان ولكنها تحجب حرمان بالفرع الوارث المذكر وبالأب وبالجد الصحيح عند أبى حنيفة فقط ، أما الجمهور فلا يقول بحجبها بالجد وقد أخذ القانون بذلك .

١٠.الأخت لأب تحجب حجب نقصان من النصف إلى السدس فى وجود الأخت الشقيقة الواحدة ، وتحجب حجب حرمان بالفرع الوارث المذكر وبالأب وبالجد الصحيح عند أبى حنيفة خلافا للجمهور والقانون ، وتحجب بالأخ الشقيق وبالأختين الشقيقتين فأكثر اذا لم يوجد معها أخ لأب وبالأخت الشقيقة اذا صارت عصبه مع الفرع الوارث المؤنث .

١١.أولاد الأم يحجبون حجب حرمان بالفرع الوارث وبالأصل للوارث المذكر ولايحجبوا حجب نقصان ابدا .

تتبيه : المحجوب يحجب غيره : فالوارث المحجوب يحجب غيره حجب حرمان أو حجب نقصان .

مثال ذلك : توفى عن : أب ، أم أب ، أم أب أب ، أم أم أم .

للمركة كلها للأب ولا شىء للجدات ، لأن أم الأب محجوبة بلالأب ورغم أنها محجوبة بالأب فإنها حجت أم أب الأب ، أم أم الأم لأنها أقرب منهن درجة .

توفى عن : أب ، أم ، أخ ش ، أخ لأم .

فالأب يرث الباقي تعصيبا ، وللأم سدس التركة فرضا لوجود عدد من الأخوة ، وأما الأخ الشقيق والأخ لأم فلا يرثان شيئا لأنهما محجوبان بالأب ورغم حجبهما بالأب فقد حجب الأم حجب نقصان من الثلث إلى السدس (١) .

### الفرق بين الحجب والحرمان :

١. المحروم ليس أهلا للميراث ، ويسمى الممنوع لقيام مانع به يمنعه من الميراث كاقْتُل وأختلاف الدين والرق ، ولذا فإن المحروم لا يرث أبدا وجد معه وارث آخر أم لم يوجد .

أما المحجوب حجب حرمان فقد توافرت فيه أهلية الميراث ، ولكنه لا يرث لوجود وارث آخر أولى منه بالميراث كالأخ لأب عند وجود الأخ الشقيق .

٢. المحروم لا يحجب غيره عن الميراث فوجوده كعدمه سواء بسواء ، أما المحجوب فيحجب غيره عن الميراث .

توفى عن : زوجة وأم وابن قاتل وأخ لأب .

للزوجة الربع فرضا وللأم الثلث وللأخ لأب الباقي تعصيبا .

---

(١) كشف القناع ٤/٢٤٤ .

ونلاحظ فى هذا المثال أن الابن لم يؤثر فى نصيب الام أو الزوجة بالنقصان ولا الاخ لأب حجب حرمان لأنه ممنوع من الميراث .

هذا وقد جاءت أحكام الحجب والحرمان فى المادة ٢٣ "الحجب هو أن يكون لشخص أهلية الأثر ولكنه لا يرث بسبب وجود وارث آخر ... والمحجوب يحجب غيره" .

ونصت المادة ٢٤ "المحروم من الأثر لمانع من موانعه لا يحجب احدا من الورثة" ونصت المادة ٢٥ على أنه "تحجب الأم الجدة الصحيحة مطلقا وتحجب الجدة القريبة الجدة البعيدة ويحجب الأب الجدة لأب ، كما يحجب الجد الصحيح الجدة اذا كانت أصلا له .

أُضُنِفَتْ  
وإِضَافَتِ المادة ٢٦ الحكم التالى : "ويحجب أولاد الأم كلا من الأب والجد الصحيح وإن علا ، والولد وولد الابن وإن نزل" .

والمادة ٢٧ : "يحجب كل من الابن وابن الابن وإن نزل بنت الابن التى تكون انزل منه درجة ، ويحجبها ايضا بنتان أو بنتا ابن أعلى منها درجة مالم يكن معها من يعصبها طبقا لحكم المادة ١٩" .

والمادة ٢٨ : "يحجب الأخت لابوين كل من الابن وابن الابن وإن نزل والأب" .

والمادة ٢٩: تحجب الأخت لأب كلاً من الأب والابن وابن الابن وإن نزل كما يحجبها الأخ لأبوين والأخت لأبوين إذا كانت عصبية مع غيرها طبقاً لحكم المادة ٢٠ والأختان لأبوين إذا لم يوجد أخ لأب.

### أمثلة محلولة على الحجب

١- توفي عن : أب وأم وأب أب ، أخ لأب وأخت لأم للأم السدس فرضاً لوجود عدد من الأخوة وللأب الباقي تعصياً ولا شيء للجد (أب الأب) ولا الأخ لأب أو الأخت لأم لحجبهم بالأب .

٢- توفيت عن : زوج وابن ابن وأخ لأب وأخ شقيق وأخ لأم للزوج الربع فرضاً لوجود الفرع الوارث المذكر ولابن الابن الباقي تعصياً ولا شيء للأخوة جميعاً لحجبهم بابن الابن .

٣- توفي عن : بنت وبنت ابن وابن ابن وأب وعم شقيق وابن أخ لأب للبنت النصف فرضاً ، ولبنت الابن ابن الابن الباقي تعصياً للمذكر ضعف الأنثى وللأب السدس فرضاً لوجود الفرع المذكر ويحجب العم الشقيق وابن الأخ لأب بالفرع المذكر وبالأب .

٤- توفيت عن : زوج وبنتان وبنت ابن وابن ابن وأخ وأخت لأم للزوج الربع فرضاً وللبنتان الثلثان ولبنت الابن وابن ابن الابن الباقي تعصياً للمذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء للأخ والأخت لأم لحجبهما بالفرع الوارث .



٥- توفي عن : أب وأم وابن وبنت ابن وزوجة وأخ شقيق وجد وعم شقيق وعم لأب وابن أخ شقيق .

المحبوبون : بنت الابن محبوبة بالابن ، الجد محجوب بالأب ، والأخ الشقيق محجوب بالأب وبالابن والعم الشقيق محجوب بالابن والأب والجد والعم لأب محجوب بالابن والأب والجد والعم الشقيق وبابن الأخ الشقيق وابن الأخ الشقيق محجوب بالابن والأب والجد .

الورثة : للأب السدس فرضا لوجود الفرع الوارث المذكر وللابن الباقي تعصيا وللزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث .

٦- توفيت عن : زوج وابن قاتل له وأب وأم أب وأم أم وعم شقيق .

المحببون : ابن القاتل ممنوع من الميراث ، وأم الأب محبوبة بالأب وأم الأم محبوبة بأم الأب والعم الشقيق محجوب بالأب .

الورثة : للزوج النصف فرضا وللأب الباقي تعصيا .

٧- توفي عن : زوجة وأخ شقيق وأخ لأب وأخ لأم وابن أخ لأب وابن عم لأب . للزوجة الربع فرضا وللأخ الشقيق الباقي تعصيا واما الأخ لأب فمحجوب بالأخ الشقيق وللأخ لأم السدس فرضا وابن الأخ لأب محجوب بالأخ الشقيق والأخ لأب وابن العم لأب محجوب بالأخ الشقيق والأخ لأب وابن الأخ لأب .

## الفصل الرابع

### العول وأصول المسائل وتصحيحها

العول فى اللغة : المستعان به ، وقوت العيال ، ورفع الصوت بالبكاء والصياح وفى علم الفرائض : زيادة الانصباء على الفريضة فتتقص قيمتها بقدر الحصص (١)

فالعول هو : زيادة فى السهام ونقصان فى أنصباء الورثة (٢)  
ومسائل الميراث ثلاثة أنواع :

أ- مسألة عادلة ب- مسألة قاصرة ج- مسألة عائلة .

والمسألة العادلة هى التى تتساوى فيها سهام أصحاب الفروض مع أصل المسألة وهذا النوع يأخذ كل صاحب فرض فرضه دون زيادة أو نقصان .

مثال ذلك : توفى عن بنت وأخت شقيقة .

للبنات النصف فرضا وللأخت الشقيقة النصف الباقي نعصيا .

والمسألة القاصرة هى : التى تقل سهام أصحاب الفروض عن

---

(١) المعجم الوسيط ٦٣٧/٢ .

(٢) الاقناع ٩٢/٣ .

أصل المسألة وهذا النوع لا يوجد فيه عاصب ليرث الباقي .

مثال ذلك : توفت عن : زوج وبنت .

للزوج الربع فرضا لوجود الفرع الوارث وللبنات النصف فرضا  
يبقى بعد ذلك ربع التركة فيرد على البنت فقط ، وسنتحدث عن الرد  
في الفصل الخاص به .

والمسألة العائلة هي : التي تزيد فيها سهام أصحاب الفروض عن  
أصل المسألة .

مثال ذلك : زوج وأم وأخت لأب .

للزوج النصف فرضا وللأم الثلث فرضا وللأخت لأب النصف  
فرضا هذا وقد علم بالاستقراء أن أصول المسائل سبعة :

اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنان عشر وأربعة عشرون  
وأصل المسألة هو : المضاعف المشترك الأدنى للمقامات .

من هذه السبعة ثلاثة أرقام هي التي تعول : الستة قد تعول إلى :  
سبعة وثمانية وتسعة وعشرة

والاثنا عشرة تعول إلى : ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر .

وأن الأربعة والعشرين قد تعول إلى سبع وعشرين .

وسنضرب مثالا لكل حالة من حالات العول :

أمثلة مسائل العول للعدد ٦ :

١- زوج - أخت شقيقة - أخت لأب

$$\frac{1}{6} \quad \frac{1}{2} \quad \frac{1}{2}$$

٣ ٣ أصل المسألة ٦ وعالت

إلى ٧

٢- زوج - أخت لأب - أخوين لأم

$$\frac{1}{3} \quad \frac{1}{2} \quad \frac{1}{2}$$

٣ ٣ أصل المسألة ٦ وعالت إلى ٨

٣- زوج - أختان لأب - أخوين لأم

$$\frac{1}{3} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{2}$$

٣ ٤ أصل المسألة ٦ وعالت إلى ٩

٤- زوج - أختان لأب - أخ وأخت لأم - أم

$$\frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{2}$$

٣ ٤ ٢ ١ أصل المسألة ٦

وعالت إلى ١٠

أمثلة مسائل العول للعدد : ١٢

١- زوجة - أختان شقيقتان - أخ لأم

$$\frac{1}{6} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{4}$$

٣ ٨ ٢ أصل المسألة ١٢ وعالت إلى ١٣

٢- زوجة - أختان لأب - أخوين لأم

$$\frac{1}{3} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{4}$$

٣ ٨ ٤ أصل المسألة ١٢ وعالت إلى ١٥

٣- زوجة - أختان لأب - أختان لأم - أم

$$\frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{4}$$

٣ ٨ ٤ ٢ أصل المسألة ١٢ وعالت

إلى ١٧

مثال مسألة العول للعدد : ٢٤

زوجة - بنتا ابن - أم - أب

$$\frac{1}{6} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{8}$$

إلى ٢٧

وفى مسائل العول تقسم التركة على عدد السهام بعد العول ويكون هو الأصل الجديد. ويدخل النقص على نصيب كل وارث بنسبة سهامه ويلزم التتويه إلى النصف والربع والنمن نوع والثلاثان والثلاث والسدس نوع :

فالنصف وحده مع الباقي كزوج وأخ شقيق أو لأب ، فالزوج النصف وللأخ الباقي .

أو نصفان : كزوج وأخت شقيقة أو لأب

$\frac{1}{2}$   $\frac{1}{2}$  المقام اثنين ولا يعول

والثالث وحده مع الباقي : كام وأب

$\frac{1}{3}$  الباقي تعصبا

أو الثلث مع الثلثين : كأختان شقيقتان وأخوة أو أخوات لأم

$\frac{2}{3}$   $\frac{1}{3}$

أو الثلثان مع الباقي : كبنتى ابن وعم شقيق أو لأب مثلا

$\frac{2}{3}$  الباقي تعصبا

فالأصل في هذه المسألة ثلاثة وهى لا تعول :

والربع وحده أو مع النصف : الأصل فيها من أربعة وهى لا تعول .

والثمن وحده أو مع النصف : الأصل فيها من ثمانية وهى لا تعول <sup>(١)</sup> . والعول قال به الصحابة وضوان الله عليهم : فقد حدث فى أيام عمر رضى الله عنه ان امرأة ماتت عن : زوج - وأخت لأب - وأم فاستشار عمر الصحابة فيها فأشار عليه العباس بن عبد المطلب بالعول : فقالوا صدقت وكان ابن عباس يومئذ صبيا فلما بلغه ذلك انكر العول وقال : من شاء باهله والبهله اللعنة وروى عن عبد الله بن مسعود انه قال : النقيت انا وزفر بن أوس الطائى فذهبنا إلى ابن عباس وتحدثنا معه فقال : ان الذى أحصى رمل عالج <sup>(٢)</sup> عددا لم يجعل فى مال نصفا ونصفا وثلثا فالنصفان ذهبا بالمال فأين الثلث فقال له زفر : من أول من أعال المسائل فقال : عمر

فقال ابن عباس : وأيم الله لو قدموا من قدم الله وأخروا من أخره الله ما عالت فريضة قط ، فقال له زفر : من المقدم ومن المؤخر ، فقال : من أهبط من فرض إلى فرض فهو المقدم ومن أهبط من فرض

---

(١) الاقتناع ٩٢/٣ ، المغنى ١٩٠/٦ ، المجموع ٩٢/١٦ وما بعدها .

(٢) عالج موضع بالبادية يمتلئ بالرمال التى لا يعلم عددها الا الله سبحانه وتعالى والمعنى : أن الذى أحصى كل شيء عددا لا يجعل فى التركة حقوقا تتجاوزها وتزيد عليها .

إلى ما بقى فهو المؤخر فقال زفر : هلا أشربت عليه ، فقال هبته وكان  
 أمراء مهيبا فكان ابن عباس يدخل النقص على البنات والأخوات  
 ويقدم الزوج والزوجة والأم ، لنهم يستحقون الفرض بكل حال والبنات  
 والأخوات تارة يفرض لهن وتارة لا يفرض لهن فيقول : فى

زوجة - وابنتين - وأبوين (أب وأم)

$\frac{1}{8}$       الباقي       $\frac{1}{6}$        $\frac{1}{6}$

٣      ١٣      ٤      أصل المسألة من ٢٤

وبعد هذا العرض الموجز نستطيع القول : أن فى العول رأيان :

(أ) رأى لعمر بن الخطاب :

وقد قضى به بعد استشارة الصحابة وهو : أن التركة تقسم على  
 أصحاب الفروض بنسبة فروضهم لا بمقاديرها الأصلية فالنقص يدخل  
 على جميع أصحاب الفروض بنسبة واحدة أى بنسبة انصبتهم ويستند  
 هذا الرأى إلى ما يأتى :

أولا : أن أصحاب الفروض جميعا متساوون فى الاستحقاق ولا  
 يوجد ما يرجح بعضهم على بعض .

ثانيا : أن أصحاب الفروض فى مسائل العول شأنهم شأن الغرماء  
 أى دائنى التركة اذا ضاقت عن سداد جميع ديونهم فانها تقسم بينهم



بنسبة ديونهم ، وكذا فى المسائل المشتملة على عول فإن التركة تقسم على أصحاب الفروض بنسبة فروضهم وتكون فروضهم الثابتة لهم مراد بها نسبتها لاحتقيقها (١) .

### (ب) رأى ابن عباس:

يرى ابن عباس أن أصحاب الفروض نوعان : نوع لا يقبل السقوط كالأم والجدة والزوج والزوجة ونوع يقبل السقوط بالتعصيب وهو البنات والأخوات وهذا النوع ينقل من الميراث بالفرض إلى الميراث بالتعصيب ولما كان الأمر كذلك كان النوع الأول أقوى من النوع الثانى لأنه لا يتعرض للسقوط أبداً ، ولذا يجب تقديمه واعطائه فرضه كاملاً وبإدخال النقص على النوع الثانى فيأخذ الباقي وبالتالى يكون فرضه ناقصاً فكما ترث البنات والأخوات أقل من فرضهن ففى حالة صيروتهن عصبه بالغير يأخذن أيضاً أقل من فرضهن فى حالة زيادة الأنصاء عن التركة حتى لا يحدث عول فى المسألة .

مثال توضيحي : توفى عن : زوج - أم - أخت شقيقة

فلو زيد فى هذه المسألة عاصب أى اخ شقيق لورث الأخ والأخت الباقي تعصيباً ولا يكون عول فى المسألة . فميراث الأخت الشقيقة قد تعرض للنقصان بسبب التعصيب فمن باب أولى يدخل النقص عليه عندما تزيد الفروض عن أصل المسألة ولا يدخل النقص

---

(١) د. زكريا البرى رقم ١٩٦ .

على نصيب الزوج والأم لأنهما لا يتعرضان للنقص بسبب التعصيب  
لأنهما من أصحاب الفروض دائما .

وقد أخذ الجمهور برأى عمر ، وأما الظاهرية والامامية فقد أخذوا  
برأى ابن عباس وقد طبق القانون رأى الجمهور وأخذ به . فنص في  
المادة الخامسة عشر منه "إذا زادت أنصباء أصحاب الفروض على  
التركة قسمت بينهم بنسبة انصبتهم في الارث" .

### مسائل محلولة على العول

١- توفيت عن : زوج وأخت لأب وأخت لأم وترك ٤٢ فدانا

للزوج النصف وللأخت لأب النصف وللأخت لأم السدس .

أصل المسألة من ستة للزوج ثلاثة أسهم وللأخت لأب ثلاثة  
أسهم وللأخت لأم سهم واحد .

$$\text{مجموع السهام} = ٣ + ٣ + ١ = ٧ \text{ سهام}$$

$$\text{قيمة السهم} = ٤٢ \div ٧ = ٦ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوج} = ٣ \times ٦ = ١٨ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأخت لأب} = ٣ \times ٦ = ١٨ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأخت لأم} = ١ \times ٦ = ٦ \text{ ف}$$

٢- توفي عن : زوجة وخمس أخوات لأب وأخ لأم وترك ٣٩

فدانا

زوجة -	٥ أخوات لأب -	أخ لأم
$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$
٣	٨	٢
أصل المسألة ١٢	وعلت	

إلى ١٣

$$\text{مجموع السهام} = ٣ + ٨ + ٢ = ١٣$$

$$\text{قيمة السهم} = ٣٩ \div ١٣ = ٣ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ٣ \times ٣ = ٩ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب ٥ أخوات لأب} = ٨ \times ٣ = ٢٤ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأخ الأم} = ٢ \times ٣ = ٦ \text{ ف .}$$

٣- توفي عن : زوجة وبنت ابن وأم وأب وترك ٥٤ فدانا

زوجة -	بنت	بنت ابن	أم -	أب
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
٣	١٢	٤	٤	٤
ع +				

أصل المسألة ٢٤

٣ ١٢ ٤ ٤ ٤

عالت إلى ٢٧ - مجموع السهام = ٣ + ١٢ + ٤ + ٤ + ٤ =

٢٧

قيمة السهم =  $٥٤ \div ٢٧ = ٢$  ف

نصيب الزوجة =  $٣ \times ٢ = ٦$  ف

نصيب البنت =  $١٢ \times ٢ = ٢٤$  ف

نصيب بنت الابن =  $٤ \times ٢ = ٨$  ف

نصيب الام =  $٤ \times ٢ = ٨$  ف

نصيب الاب =  $٤ \times ٢ = ٨$  ف

### أصول المسائل وتصحيحها

أولاً : أصل المسألة: هو المضاعف المشترك الأدنى للمقامات في

المسألة فإذا لو يوجد مقامات فإن كان الورثة كلهم من العصباء فإن أصل المسألة هو عدد الورثة ان كانوا من الذكور فقط أما ان كانوا ذكوراً وإناثاً فإن الذكر يكون باثنين والأنثى بواحد .

مثال ذلك : توفي عن : ثلاثة أخوه أشقاء فإن أصل المسألة يكون

ثلاثة ولو وجد مع الأخوة أربع أخوات شقيقات ، كان أصل المسألة

(عدد الاناث ٤ + ضعف عدد الذكور ٦) فيكون أصل المسألة ١٠

مثلاً فالذكر ضعف الأنثى في الميراث كما علمنا سلفاً .

أما اذا كان في المسألة أصحاب فروض أو أصحاب فروض

وعصبات :

فإن أصل المسألة هو المضاعف المشترك الأدنى بين المقامات .

مثال ذلك : توفيت عن : زوج وبنت وأم .

للزوج الربع وللبنت النصف وللأم السدس ، أصل السألة هنا ١٢ لأنه العدد الذى يقبل القسمة على جميع المقامات بدون كسر . ثم نقوم بقسمة هذا الأصل على المقام الموجود لصاحب كل فرض والناجى عدد صحيح يمثل أسهمه فى التركة .

توفى عن : زوجة وبنت ابن وأخ شقيق .

للزوجة الثمن وللبنت الابن النصف وللأخ الباقي وأصل المسألة ثمانية وبقسمتها على المقامات يكون للزوجة سهم وللبنت الابن أربع سهام وللأخ الشقيق الثلاثة أسهم الباقية تعصياً .

وكما ذكرنا فإن أصول المسائل لا تخرج عن سبعة اعداد هى :

٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤

### مسائل محلولة

١- توفى عن : بنت ابن وزوجة وأم أم وأخ لأب وأخوين لأم والتركة ٩٦ فدانا .

## الحل

أخوين لأم	ابن - زوجة	أم أم - أخ لأب -		
م. بالفرع الوارث	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	ب. ع
	فرضاً	فرضاً	فرضاً	
أصل المسألة : ٢٤				

$$12 \quad 3 \quad 4 \quad 5$$

قيمة السهم =  $24 \div 96 = 4$  ف

نصيب بنت لابن =  $12 \times 4 = 48$  ف

نصيب الزوجة =  $3 \times 4 = 12$  ف

نصيب الجدة =  $4 \times 4 = 16$  ف

نصيب الأخ لأب =  $5 \times 5 = 20$  ف

٢- توفيت عن : زوج وابن وأخوين لأب وأب وأم وأم أم  
وتركت ٩٦٠ جنيها .

## الحل

المحبوبون : الأخوان لأب محبوبيان بابن الابن وبالأب والجدة

محبوبة بالأم .

زوج	- ابن ابن	- أب	- أم
$\frac{1}{4}$	الباقى تعصيبا	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$

فرضا لوجود الفرع الوارث	فرضا لوجود الفرع المذكور	فرضا لوجود الفرع الوارث
-------------------------	--------------------------	-------------------------

أصل المسألة : ١٢

٣                      ٥                      ٢                      ٢

قيمة السهم =  $960 \div 12 = 80$  ج

نصيب الزوج =  $80 \times 3 = 240$  ج

نصيب ابن الابن =  $80 \times 5 = 400$  ج

نصيب الأب =  $80 \times 2 = 160$  ج

نصيب الأم =  $80 \times 2 = 160$  ج

٣- توفيت عن : اختين شقيقتين وأم وجد وأم أب وأختين لأم  
والتركة ٧٢ فدانا .

الحل

المحجبون : الاختان لأم محجوبتان بالجد والجدة محجوبة بالأم

- جد

أم

- أختان ش

الباقي تعصيا

$\frac{1}{6}$

$\frac{2}{3}$

فرضا لتعدد

فرضا لعدم العاصب

الأخوة

والحاجب

أصل المسألة : ٦

١

١

٤

قيمة السهم =  $٧٢ \div ٦ = ١٢$  ف

نصيب الشقيقتان =  $١٢ \times ٤ = ٤٨$  ف

نصيب الأم =  $١٢ \times ١ = ١٢$  ف

نصيب الجد =  $١٢ \times ١ = ١٢$  ف

٤- توفيت عن : زوج وبنت وابن قاتل لها وجد وأخ شقيق وأخ

لأب وعم شقيق وترك ٤٨ فدانا .

## الحل

المحجبون : الابن القاتل ممنوع من الميراث والأخ لأب والعم

الشقيق محجوب بالأخ الشقيق



زوج - بنت - جد - أخ ش

الباقي تعصيا  $\frac{1}{4}$   $\frac{1}{2}$   $\frac{1}{6}$

فللزوج الربع لوجود الفرع الوارث ، وللبنت النصف لانفرادها وعدم العاصب ، وللجد السدس لأنه أفضل له من المقاسمة ، وللأخ الشقيق الباقي تعصيا .

أصل المسألة : ١٢

١ ٢ ٦ ٣

قيمة السهم =  $48 \div 12 = 4$  ف

نصيب الزوج =  $3 \times 4 = 12$  ف

نصيب البنت =  $6 \times 4 = 24$  ف

نصيب الجد =  $2 \times 4 = 8$  ف

نصيب الأخ ش =  $1 \times 4 = 4$  ف

ثانيا : تصحيح المسائل :

ذكرنا فيما سبق طريقة استخراج نصيب كل وارث من أصل المسألة ، وقد يحدث أثناء استخراج هذه الأنصبة أن نجد في سهام بعض الورثة كسرا ، وهذه الحالة تكون عند تعدد المستحقين لسهم معين في معظم الأحيان ، مثل اشتراك أكثر من صاحب فرض في

سهم معين ، مثل الزوجات أو الجدات أو أولاد الأم ونحو ذلك .

أو اشتراك أكثر من عاصب في نصيب معين كالأبناء والبنات أو الأخوة والأخوات لأبوين أو لأب أو اشتراكهم مع الجد وما شابه ذلك ولكي نتفادى كسر السهام الناتج من توزيع السهام نقوم بعملية تصحيح للمسألة وطريقة التصحيح تختلف بحسب ما إذا كانت المقامات متوافقة أو متداخلة أو متباينة .

وعلى ذلك فإذا كانت السهام المستحقة لبعض الورثة تنقسم عليهم دون كسور فلا اشكال في هذه الحالة .

مثال ذلك : توفى عن : زوجة وبنات ابن وأم وأب .

للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنتا الابن الثلثان وللأم السدس وللأب السدس لوجود الفرع الوارث المؤنث وإذا بقى شيء أخذته الأب بالتعصيب أصل المسألة من : ٢٤ للزوجة ثلاثة أسهم ولبنتا الابن ستة عشر سهما وللأم لأربع سهام وللأب أربع سهام وعالت المسألة إلى ٢٧ . وسهام بنتان الابن تنقسم عليهم لكل واحدة ثمانية أسهم وبالتالي لا يوجد كسر في المسألة ويطلق عليها في هذه الحالة مسألة صحيحة .

ولكن إذا لم تقبل السهام القسمة على المستحقين الا بالكسر ففي هذه الحالة لابد من تصحيح المسألة بأن يضرب أصل المسألة أو

عولها فى أقل عدد يمكن معه أن يأخذ كل وارث قدرا صحيحا من  
السهم بدون أى كسر لأن سهام الورثة لابد أن تكون سهاما صحيحة .

وهناك طريقة عامة تطبق فى جميع حالات التصحيح وهى :

الخطوة الأولى: أن نضرب عدد الرؤوس الذى تتكسر سهامه  
عند قسمتها عليه فى أصل المسألة أو عولها .

الخطوة الثانية: أن نضرب عدد الرؤوس فى سهام كل وارث فى  
المسألة محل البحث .

مثال توضيحي : توفيت عن : زوج وبنت ابن وخمس اخوات  
لأب والتركة ١٠٠ فدان .

### الحل

زوج -	بنت ابن -	٥ أخوات لأب
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	الباقى تعصيبا
أصل المسألة : ٤		

١                      ٢                      ١

فالسهم الواحد لا يقبل القسمة على الخمس أخوات ، لذا لابد من  
تصحيح المسألة بضرب عدد الرؤوس وهو خمسة فى أصل المسألة

وهو أربعة فيكون الناتج عشرون وهو الأصل الجديد ثم نقوم بضرب عدد الرؤوس في سهام كل وارث فيكون الناتج :

$$5 \quad 10 \quad 5$$

$$\text{قيمة السهم} = 100 \div 20 = 5 \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوج} = 5 \times 5 = 25 \text{ ف}$$

$$\text{نصيب بنت الابن} = 5 \times 10 = 50 \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الخمس شقيقات} = 5 \times 5 = 25 \text{ ف}$$

لكل شقيقة خمس أفدنة .

مثال آخر : توفيت عن زوج - أم - ٣ أخوه أشقاء - والتركة

١٨٠٠ جنيها

### الحل

الزوج	الأم	الثلاث أخوه ش
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	الباقى تعصيبا

لعدم وجود الفرع الوارث لتعدد الاخوة --

أصل المسألة : ٦

مجموع السهام = ٣      ١      ٢

والسهمان لا يقبلان القسمة على الاخوة بدون كسر لذا يجب  
تصحيح المسألة بضرب عدد رؤسهن في أصل المسألة  $3 \times 6 = 18$

ثم نضرب عدد الرؤس  $\times$  عدد سهام كل وارث

$$6 \qquad 3 \qquad 9$$

قيمة السهم =  $1800 \div 18 = 100$  ج

نصيب الزوج =  $100 \times 9 = 900$  ج

نصيب الأم =  $100 \times 3 = 300$  ج

نصيب ٢ أخوة =  $100 \times 6 = 600$  ج

لكل أخ ٢٠٠ جنيه

هذا وقد يكون الكسر في أكثر من فريق وهو لا يخلو من أربعة  
أقسام:

أحدها: أن يكون العددان متمائنين ، وفي هذا النوع من المسائل  
يكتفى بضرب أحدهما في أصل المسألة أو عولها.

مثال ذلك : توفيت عن زوج وثلاث جدات وثلاث أخوة لأب  
والتركة ١٨ فدانا

الحل

زوج	٣ جدات	٣ أخوة لأب
٢/١	٦/١	الباقي تعصبيا

## أصل المسألة : ٦

٢

١

٣

ونلاحظ أن سهم الجدات لا يتقبل القسم عليهن كما أن سهم الأخوة لا يقبل القسمة عليهم بدون كسر .

ولما كان عدد الرعوس في كل فريق متماثل وهو ٣ فاننا نكتفي بضرب أحدهما في أصل المسألة وهو ٦ فيكون أصل المسألة الجديد ١٨ ويضرب في أسهم الورثة يكون الناتج هو الآتي :

٦

٣

٩

$$\text{قيمة السهم} = ١٨ \div ١٨ = ١ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوج} = ١ \times ٩ = ٩ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب ٣ جدات} = ١ \times ٣ = ٣ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب ٣ أخوة} = ١ \times ٦ = ٦ \text{ ف}$$

ويعطى لكل أخ فدانين من الستة أفدنة .

القسم الثاني : إذا كان بين عدد السهام وعدد الرعوس تباین . أخذنا

عدد الرعوس وضربناها في أصل المسألة ثم في سهام كل وارث .

مثال ذلك : توفيت عن : زوج و ٥ أخوات لأب و ٣ أخوة لأم

والتركة ٥٤٠٠ جنيها

## الحل

زوج	٥ أخوات لأب	٣ أخوة لأم
٢/١	٣/٢	٣/١
لعدم وجود	لتعدد من وعدم العاصب	لتعدد من وعدم
الفرع الوارث	والحاجب	الحاجب

أصل المسألة : ٦

٣                      ٤                      ٢

عالت إلى ٩

ولما كانت أسهم الأخوات لأب لا تقبل القسمة عليهن بدون كسر ،  
لذا وجب تصحيح المسألة بضرب عولها في ٥ فيكون  $٤٥ = ٩ \times ٥$   
وتوزيع السهم وفقا للأصل الجديد . فيكون للزوج  $١٥ = ٥ \times ٣$   
سهما

وللأخوات لأب  $٢٠ = ٥ \times ٤$  سهما وللأخوات لأم  $١٠ = ٥ \times ٢$   
أسهم

وبعد هذا التصحيح وجدنا أن العشرة أسهم لا تقبل القسمة على  
الأخوات لأم بدون كسر لذا يجب التصحيح مرة أخرى بضرب عدد  
رعوس الأخوات لأم وهو

$$٣ \times \text{الأصل المصحح } ٤٥ = ١٣٥ \text{ سهما}$$

$$\text{فيكون للزوج } ١٥ \times ٣ = ٤٥ ، \text{ للأخوات لأب } ٢٠ \times ٣ = ٦٠$$

$$\text{وللأخوات لأم } ١٠ \times ٣ = ٣٠$$

$$\text{قيمة السهم الواحد } = ٥٤٠٠ \div ١٣٥ = ٤٠ \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الزوج } = ٤٥ \times ٤٠ = ١٨٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأخوات لأب } = ٦٠ \times ٤٠ = ٢٤٠٠ \text{ ج } ٢٤٠٠ \div ٥ =$$

$$٤٨٠ \text{ ج لكل أخت}$$

$$\text{نصيب الأخوة لأم } = ٣٠ \times ٤٠ = ١٢٠٠ \text{ ج } ١٢٠٠ \div ٣ =$$

$$٤٠٠ \text{ ج لكل أخ}$$

القسم الثالث: أن يكون بين عدد السهام وعدد الرعوس تداخل وفي

هذه الحالة نقوم بقسمة عدد الرعوس على عدد السهام وتأخذ الناتج ونضربه في أصل المسألة ثم في سهام الورثة.

مثال ذلك : توفي عن زوجة و ٨ أخوة لأم وأخ شقيق والتركة

٤٨ فدان

### الحل

أخ شقيق	٨ أخوة لأم	زوجة
الباقي تعصبا	٣/١	٤/١
	للتعدد وعدم	لعدم الفرع
	الحاجب	الوارث



## أصل المسألة : ١٢

٥

٤

٢

وإذا نظرنا إلى عدد السهام المخصصة للأخوة وجدنا أنها ٤ سهام  
وعدد الأخوة لأم ٨ وبين العددين تداخل وبقسمة عدد الرعوس وهو ٨  
على عدد السهام وهو ٤ يكون الناتج ٢ ، وبضرب هذا الناتج في  
أصل المسألة

$١٢ \times ٢ = ٢٤$  وبضرب هذا الناتج في سهام كل وارث تكون  
سهام كل وارث كالآتي:

للزوجة ٦ سهام و ٨ أخوة لأم ٨ أسهم وللأخ الشقيق ١٠ أسهم

$$\text{قيمة السهم} = ٨ \div ٢٤ = ٢ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ٦ \times ٢ = ١٢ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب ٨ أخوة لأم} = ٨ \times ٢ = ١٦ \text{ ف لكل لأخ لأم فدانين}$$

$$\text{نصيب الأخ الشقيق} = ١٠ \times ٢ = ٢٠ \text{ ف}$$

القسم الرابع: أن يكون بين عدد السهام وعدد الرعوس توافق وفي  
هذه الحالة تأخذ ناتج قسمة عدد الرعوس على القاسم المشترك ثم نقوم  
بضرب هذا الناتج في أصل المسألة ثم في سهام كل وارث.

مثال ذلك : توفي عن : زوجة و ٦ أخوات لأب وعم لأب

### الحل

زوجة	٦ أخوات لأب	عم لأب
٤/١	٣/٢	الباقى تعصيبا

لعدم وجود الفرع للتعدد وعدم العاصب

الوارث وعدم الحاجب

أصل المسألة : ١٢

٣                      ٨                      ١

وإذا نظرنا إلى أسهم الأخوات لأب لوجدنا أنه لا يمكن القسمة عليهن بدون كسر وبين عدد الرعوس وعدد السهام توافق لذا نقسم عدد الرعوس وهو ٦ على القاسم المشترك وهو (٢) ينتج (٣) ويقوم بضرب هذا الناتج في أصل المسألة  $١٢ \times ٣ = ٣٦$  ثم نقوم بضربه في سهام كل وارث.

فيكون للزوجة  $٣ \times ٣ = ٩$  ، ٦ أخوات لأب  $٣ \times ٨ = ٢٤$

لكل أخت لأب ٤ أسهم

وللعلم لأب  $٣ \times ١ = ٣$  أسهم

$$\text{قيمة السهم} = 36000 \div 36 = 1000 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 1000 \times 9 = 9000 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب 6 أخوات لأب} = 1000 \times 24 = 24000 \text{ ج}$$

$$\text{لكل أخت لأب 4 سهم} = 1000 \times 4 = 4000 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب العم لأب} = 1000 \times 3 = 3000 \text{ ج.}$$

وأن اجتمع في مسألة واحدة تباين وتوافق وتداخل فحل هذه المسألة يكون بالنظر في سهام كل فريق على حده مع تطبيق القواعد السابقة في الحل أى التباين نأخذ عدد الرعوس وفي التداخل نأخذ ناتج قسمة عدد الرعوس على عدد السهام ، وفي التوافق نأخذ ناتج قسمة عدد الرعوس على القاسم المشترك ثم نتبع ذلك بخطوة أخيرة وهى أخذ المضاعف المشترك بين كل هذه الأعداد ونقوم بضرب هذا المضاعف في أصل المسألة ثم في سهام كل وارث.

مثال ذلك : توفى عن : 4 زوجات و 6 أخوات لأب و 8 أخوة لأم والتركة 36,000 ج.

### الحل

8 أخوات لأم	6 أخوات لأب	4 زوجات
3/1	3/2	4/1
للتعدد وعدم الحاجب	للتعدد وعدم العاصب والحاجب	لعدم الفرع الوراث

عالت إلى : ١٥

فبين سهام لزوجات وعددهن تباين ولذا نأخذ عدد الرعوس وهو  
(٤) وبين سهام الأخوات لأب وعددهن توافق. لذا نأخذ ناتج قسمة عدد  
الرعوس ٦ على القاسم المشترك (٢)  $٦ \div ٢ = ٣$

بين سهام الأخوة لأم وعددهم تداخل . لذا نأخذ ناتج قسمة عدد  
رعوسهم على السهام  $٨ \div ٤ = ٢$

فالأعداد الثلاثة : ٢ ، ٣ ، ٤ نأخذ المضاعف المشترك بين هذه  
الأعداد وهو ١٢ ونقوم بضربه في أصل المسألة أو عولها ثم ضربه  
في سهام كل وراث<sup>(١)</sup>.

$$١٢ \times ١٥ = \text{عول المسألة} = ١٨٠$$

$$\text{سهام الزوجات} = ١٢ \times ٣ = ٣٦ \text{ لكل زوجة } \div ٤ = ٩ \text{ أسهم}$$

$$\text{سهام الأخوات لأب} = ١٢ \times ٨ = ٩٦ \text{ نصيب الأخت لأب : } ٩٦$$

$$\div ٦ = ١٦ \text{ سهم}$$

$$\text{سهام الأخوة لأم} = ١٢ \times ٤ = ٤٨ \text{ نصيب الأخ لأم} = ٤٨ \div ٨$$

$$= ٦ \text{ أسهم}$$

(١) المغنى لابن قدامه ١٩٣/٦.

$$\text{قيمة السهم} = 36000 \div 180 = 200 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الزوجات} = 36 \times 200 = 7200 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 9 \times 200 = 1800 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأخوات لأب} = 96 \times 200 = 19200 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأخت لأب} = 16 \times 200 = 3200 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأخوة لأم} = 48 \times 200 = 9600 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأخ لأم} = 6 \times 200 = 1200 \text{ ج}$$

هذا ويلزم التنويه إلى أن تصحح المسائل من مسائل الحساب ولذا يمكن تطبيق قواعد الحساب المعروفة دون التقيد بقاعدة معينة وقانون المواريث لم يتعرض لأى طريقة حسابية فى تصحيح المسائل لأن مهمة القانون الرئيسية هى : توضيح نصيب كل وارث وليس من مهمته قسمة التركات<sup>(١)</sup>.

---

(١) د. الهادى عرفة ، المرجع السابق ٣٤٤ وما بعدها.

## الفصل الخامس

### الأرث بالرد على أصحاب الفروض

تتخصر مسائل الميراث في ثلاثة أنواع:-

النوع الأول : مسألة عادلة : وهى المسألة التى يتساوى مجموع سهامها مع أصلها .

النوع الثانى : مسألة عائرة : وهى المسألة التى يزيد فيها مجموع السهام عن أصلها .

النوع الثالث : مسألة ناقصة : وهى المسألة التى يقل فيها مجموع السهام عن أصلها وليس بين الورثة عاصب .

ولقد تحدثنا عن النوعين السابقين فيما سبق ، وفى هذا الفصل سنتحدث عن النوع الأخير .

من المعلوم سلفا أن التركة يسد منها الديون وتتخذ فيها الوصايا فى حدود الثلث إلا إذا أجاز الورثة القدر الزائد من الوصية ، وما بقي يوزع على ورثة المتوفى من أصحاب فروض وعصبات وفقا للقواعد التى تحدثنا عنها. ولكن فى بعض المسائل يوجد أصحاب فروض فقط ولا يوجد عصبات ، وقد يستغرق أنصبة أصحاب الفروض المسألة وقد لا يستغرقونها فيتبقى قدر منها فما حكم هذا القدر المتبقى ؟

مثال ذلك : أن يترك المتوفي أخًا شقيقة فقط وليس له وارث سواها ، فالشقيقة تأخذ النصف فرضا فما مصير النصف الباقي من التركة . وقد تحدث الفقهاء عن هذا الموضوع تحت عنوان الرد.

### أراء الفقهاء فى الرد:

المذهب الأول: يرى الحنفية والحنابلة فى الراجح عندهم : أن الميت إذا لم يخلف ورثه إلا ذوى فروض وأنصبتهم لا تستوعب مال التركة كالبنات والأخوات والجندات ، فإن الفاضل عن أصحاب الفروض يرد عليهم بنسبة فروضهم إلا الزوج والزوجة . وقد روى هذا الراى عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم وحكى ذلك عن الحسن وابن سيرين ومجاهد وعطاء وشريح والثورى . وقد استدلوا لمذهبهم بالآتى:

١- قال تعالى : "وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله" وأصحاب الفروض من ذوى الأرحام لأن لفظ "أولوا الأرحام" المذكور فى الآية الكريمة يراد به الأقارب عموما ، وذوى الفروض من الأقارب المقربون ، ولذا فيكونون أولى من بيت المال ، لأن بيت المال لجميع المسلمين ، وذوى الرحم أحق من الأجانب عملا بنص الآية الكريمة ، أما الزوجان فقراية كل منهما للآخر لا تكون من ذوى الأرحام ، كما أن حق التوريث الثابت

بينهما ناشيء عن عقد الزوج الصحيح وليس عن قرابة الدم  
وصلة النسب أما إذا كان الزوج قريبا لزوجته بقرابة أخرى لصلة  
الدم القائمة فعلا بينهما فإنه يرثها بالصفة الأخرى إذا لم يكن  
محجوبا بوارث آخر .

هذا وقد اقتصر الرد على اصحاب الفروض دون الأصناف  
الأخرى من ذوى الأرحام لأنهم أقوى قرابة من غيرهم<sup>(١)</sup>.

٢- قال عليه الصلاة والسلام : " من ترك مالا لورثته ومن ترك كلا  
فالإلى وفى لفظ "من ترك ديناً فالإلى "ومن ترك مالا فلورثته ومن  
ترك كلا فالإلى " وفى لفظ "من ترك ديناً فالإلى ومن ترك مالا  
فللوارث". متفق عليه ، وهذا عام فى جميع المال<sup>(٢)</sup>. فهذه  
الروايات تدل على أن جميع ما يتركه المتوفى من أموال تكون  
لورثته بالفرض أو بالتعصيب أو بهما معا وبالرد عليهم. هذا وقد  
أدخلنا ابن عباس فى هذا رأى : لأنه موافق لمقولتهم : الرد  
يكون على اصحاب الفروض ما عدا الزوجين ولكنه زاد على ذلك  
بإضافة الجدة إلى الزوجين ، لأنه يقول بعدم الرد عليها أيضا لأن  
ميراث الجدة ثبت بالبينة ولذا فلا يرد عليها إلا إذا انعدم أصحاب  
الفروض النسبيون الذين ثبت ميراثهم بالكتاب والسنة بنصوص

---

(١) المغنى ٢٠١/٦ .

(٢) المغنى ، المرجع السابق رقم ٢٠٢ .



المذهب الثاني: يرى عثمان ابن عفان رضي الله عنه : أن الرد يكون على أصحاب الفروض جميعا دون استثناء ، أى أن الرد يشمل الزوج والزوجة وجميع أصحاب الفروض وسنده فى ذلك : أن الزوجان يتحملان النقص فى أنصبتهما فى المسألة العائلة ، لذا يجب أن يستفيدا من الزيادة فى المسألة الناقصة ، فالغرم بالغنم.

المذهب الثالث: يرى زيد بن ثابت : عدم الأخذ بالرد مطلقا ، فإذا فضل شيء من التركة بعد إعطاء أصحاب الفروض أنصبتهم فإنه يؤول إلى بيت المال فبيت المال وارث من لا وارث له ، فهذا المذهب لا يأخذ بالرد ولا بتوريث ذوى الأرحام واستند فى ذلك : إلى أن الفروض ثبتت بالقرآن وبالسنة ، والقول بالرد يترتب عليه زيادة فى هذه الفروض ، والزيادة لا تكون إلا بنص ولا نص على ذلك فى قرآن أو سنة.

موقف القانون: أخذ القانون بالمذهب الأول : القائل بالرد على أصحاب الفروض غير الزوجين إذا انعدمت العصابات ، ولكنه أخذ بالرأى الثانى - مذهب عثمان بن عفان - فأجاز الرد على أحد الزوجين إذا انعدم ذوى الأرحام.

وقد نصت المادة ٣٠ من قانون المواريث "إذا لم تستغرق الفروض

---

(١) استاذنا الدكتور يوسف قاسم ٣٤٥.

التركة ولم توجد عصبه من النسب رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم ويرد باقى التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبه من النسب أو أحد أصحاب الفروض النسبية أو أحد ذوى الأرحام .

ووفقا لهذا النص فقد أخذ القانون بمذهب عمر وعلى - المذهب الأول- وجعل الرد على اصحاب الفروض غير الزوجين فى المرتبة الثالثة ، ويفهم من هذا أن نوزع على ذوى الفروض أنصبتهم فإذا وجد عصبه أخذوا الباقي بعد أصحاب الفروض وإذا لم يوجد رد الباقي من التركة على ذوى الفروض بنسبة فروضهم ولا يستثنى من ذوى الفروض إلا الزوجين لأن الزوجان لا يرد عليهما إلا بعد انعدام جميع ذوى الأرحام . لأن ذوى الرحم يتقدمون فى الارث على الرد على الزوجين ، فإذا لم يوجد أحد من ذوى الأرحام وبقي من التركة شيء فإن الباقي يرد على الزوجين أو على أحدهما ، والقانون فى هذه الفقرة أخذ بمذهب عثمان بن عفان .

### كيفية تحديد نصيب كل وارث فى حالة الرد

إذا اشتملت المسألة على ذوى الفروض فقط ولم يوجد أحد من العصبات فإن أحوال الورثة لا تخلوا من الآتى :-

الحالة الأولى : أن يكون المردود عليهم من أصحاب الفروض نوعاً واحداً ، ولا يوجد معهم أحد من الزوجين ، فأصل المسألة فى

هذه الحالة هو عدد رعوسهم .

مثال ذلك : إذا مات إنسان وترك : أربع أخوات شقيقات فإن لكل أخت ربع التركة فرضاً ورداً ، وإذا كانوا خمس بنات مثلاً كان لكل واحدة منهن خمس التركة .

والأمر لا يحتاج إلى إعطائهن الثلثين ثم نرد عليهم الثلث الباقي ، لأن الجميع متساوون في الاستحقاق ، ولا يتمتع أحد منهن بأى ميزة عن الآخر ، لذا يجب توزيع التركة على عدد رعوسهن .

الحالة الثانية : أن يكون المردود عليهم من أصحاب الفروض أنواعاً متعددة ولا يوجد معهم أحد من الزوجين ، فأصل المسألة فى هذه الحالة هو عدد سهامهم ، أى تقسم التركة عليهم بنسبة فروضهم . ودون الدخول فى أكثر من عملية حسابية .

مثال ذلك : توفى عن : بنت وبنت ابن .

فإن للبنت النصف ولبنت الابن السدس فرضاً تكمله الثلثين ، فالتركة تقسم عليهم بنسبة أنصبتهم وأصل المسألة يكون من عدد سهامهم . فالمسألة من ستة للبنت ثلاثة أسهم ولبنت الابن سهم ، فمجموع السهام = ٣ + ١ = ٤ سهم ، ورقم أربعة هو أصل المسألة الجديد : فإذا ترك المتوفى ٨ أفدنة فإنها توزع كالاتى :

$$\text{قيمة السهم} = ٨ \div ٤ = ٢ \text{ ف .}$$

نصيب البنت =  $2 \times 3 = 6$  ف .

نصيب بنت الابن =  $2 \times 1 = 2$  ف .

مثال آخر : توفي عن : أم وأخت شقيقة وأخت لأب وتترك ١٥ فداناً .

### الحل

أخت لأب	أخت شقيقة	أم
٦/١	٢/١	٦/١
فرضاً تكملة	فرضاً لعدم العاصب	فرضاً لتعدد
الثنتين	والحاجب	الأخوات

أصل المسألة ٦

١                      ٣                      ٢

مجموع السهام =  $1 + 3 + 1 = 5$  أسهم

قيمة السهم =  $5 \div 3 = 3$  ف

نصيب الأم =  $3 \times 1 = 3$  ف

نصيب الشقيقة =  $3 \times 3 = 9$  ف

نصيب الأخت لأب =  $3 \times 1 = 3$  ف

الحالة الثالثة: أن يكون المردود عليهم من أصحاب الفروض

نوعا واحدا ومعهم أحد الزوجين.

ولحل هذا النوع المسائل : يعطى أحد الزوجين نصيبه المفروض ، ثم يقسم الباقي على اصحاب الفروض وفقا لعدد رءوسهم.

مثال ذلك : توفيت عن : زوج وأخوين لأم. فإن للزوج النصف وللأخوين لأم ثلث التركة ، وعلى ذلك يوزع النصف الآخر من التركة على الأخوين لأم لكل منهم ربع التركة.

مثال آخر : توفى عن : زوجة وثلاث أخوات لأب. للزوجة ربع التركة ولكل أخت لأب ربع التركة فرضا وردا. هذا إذا أمكن قسمه السهام بدون كسر مثل المسألتين السابقتين.

الحالة الرابعة: أن يكون المردود وعليهم من أصحاب الفروض أكثر من نوع ، ومعهم أحد الزوجين.

ولحل هذا النوع من المسائل : يعطى أحد الزوجين نصيبه المفروض ، ثم يقسم الباقي على اصحاب الفروض بنسبة أسهمهم.

مثال ذلك : توفى عن زوجة وأخ لأم وأخت شقيقة.

للزوجة الربع فرضا وللأخ لأم السدس فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا. أى أن للزوجة ثلاثة أسهم وللأخ لأم سهمان وللشقيقة ستة أسهم والباقي وهو سهم واحد يقسم على الأخ لأم والأخت الشقيقة

بنسبة سهامهم.

مثال آخر: توفي عن : زوجة وأم وأخت لأم وأخ لأم والتركه ١٦ فدان .

### الحل

زوجة	أم	أخت وأخت لأم
٤/١	٦/١	٣/١

أصل المسألة : ١٢

٣                      ٢                      ٤

نصيب الزوجة =  $16 \times \frac{1}{4} = 4$  ف

وبالباقي يوزع على الأم وأولاد الأم بنسبة سهامهم أى ١ : ٢

أى أن للأخوة للأم ثمانية أفدنة وللأم أربعة أفدنة.

### مسائل محلولة على الرد:

١- توفي عن : ٤ بنات ابن وترك ١٦ فداناً

توزع التركة على عدد الرعوس  $16 \div 4 = 4$  ف

لكل بنت ابن منهم أربعة أفدنة فرضاً ورداً.

٢- توفي عن : أم وأخت شقيقة وترك ١٥٠٠ جنيه

الحل

أم	أخت شقيقة
٣/١	٢/١
فرضا	فرضا

أصل المسألة : ٦

٣

٢

$$\text{مجموع السهام} = ٢ + ٣ = ٥$$

$$\text{قيمة السهم} = ١٥٠٠ \div ٥ = ٣٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأم} = ٢ \times ٣٠٠ = ٦٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الشقيقة} = ٣ \times ٣٠٠ = ٩٠٠ \text{ ج}$$

٣- توفيت عن : زوج وأخوين لأم وترك ١٢ فدانا

الحل

زوج	أخوين لأم
٢/١	٣/١

أصل المسألة : ٦

$$\text{نصيب الزوج} = ١٢ \times \frac{١}{٢} = ٦ \text{ ف}$$

نصيب الأخ لأم ٦ أفدنة فرضا وردا

٣- توفى عن : ٤ بنات وأم وأختين لأم وترك ١٥ فدانا

الحل

٤ بنات	أم	أختين لأم
٣/٢	٦/١	محجوبتان بالفرع الوارث المؤنث

أصل المسألة : ٦

٤

١

مجموع السهام = ٤ + ١ = ٥

قيمة السهم = ١٥ ÷ ٥ = ٣ ف

نصي البنات = ٤ × ٣ = ١٢ ف

نصيب الأم = ١ × ٣ = ٣ ف

٥- توفيت عن : زوج وبنت وبنت ابن وترك ٢٤ فدانا

الحل

زوجة	بنت	بنت ابن
٤/١	٢/١	٦/١

أصل المسألة : ١٢

٢

٦

٣



نصيب الزوج =  $\frac{1}{4} \times 24 = 6$  ف

الباقى بعد نصيب الزوج =  $24 - 6 = 18$  ف يوزع بنسبة

١ : ٣

١٨ ف  $\times 24$  ط = ٤٣٢ قيراط

قيمة السهم =  $432 \div 4 = 108$  ط

نصيب البنت =  $3 \times 108 = 324$  ط =  $13 \frac{1}{2}$  ف

نصيب بنت الابن =  $1 \times 108 = 108$  ط =  $4 \frac{1}{2}$  ف

٦- توفى عن : زوجة وأخت شقيقة وأخت لأب وأم ترك ٩٦٠٠

جنيه

### الحل

زوجة	أخت شقيقة	أخت لأب	أم
$\frac{4}{1}$	$\frac{2}{1}$	$\frac{6}{1}$	$\frac{6}{1}$
فرضا	فرضا	تكملة الثلثين	لتعدد الأخوات

أصل المسألة : ١٢

٣                      ٦                      ١                      ١

المسألة قاصرة : ولا يرد على الزوجة .

نصيب الزوجة =  $\frac{1}{4} \times 9600 = 2400$  ج

الباقى بعد نصيب الزوجة =  $9600 - 2400 = 7200$  ج يوزع

على الشقيقة والأخت لأب والأم بنسبة ٣ : ١ : ١

مجموع السهام =  $3 + 1 + 1 = 5$

قيمة السهم =  $7200 \div 5 = 1440$  ج

نصيب الشقيقة =  $3 \times 1440 = 4320$  ج

نصيب الأخت لأب =  $1 \times 1440 = 1440$  ج

نصيب الأم =  $1 \times 1440 = 1440$  ج

هذا ويوجد حل آخر للمسائل المتمثلة على زوج أو زوجة ، نوجز

فيما يلي :

وذلك بأن نجعل مقام فرض الزوج أو الزوجة هو أصل المسألة ،  
ثم نعطي للزوج أو الزوجة الفرض المقدر ثم يقسم الباقي على  
الورثة ، فأصل المسألة وفقا لهذا الحل لا يخرج الفرض عن ثمانية أو  
أربعة أو اثنين لأن فروضهم لا تخرج عن الثمن أو الربع أو النصف.

وإذا قمنا بحل المثال السابق وفقا لهذه القاعدة يكون الحل كالاتى:

زوجة	-	أخت ش	-	أخت لأب	-	أم
٤/١		٢/١		٦/١		٦/١

أصل المسألة هو مقام الزوجة : ٤

سهم منها للزوجة والباقي وهو ثلاثة أسهم توزع على الشقيقة والأخت لأب والأم بنسبة : ٣ : ١ : ١ ولما كان العدد (٣) لا يقبل القسمة على (٥) بدون كسر ، لذا يجب تصحيح المسألة بضرب أصلها وهو  $٤ \times ٥ = ٢٠$  ويعتبر هذا الرقم هو الأصل الجديد للمسألة .

للزوجة ٥ أسهم والباقي وهو ١٥ سهم للشقيقة منهم ٩ أسهم وللأخت لأب ٣ أسهم وللأم ٣ أسهم .

$$\text{قيمة السهم} = ٩٦٠٠ \div ٢٠ = ٤٨٠ \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ٥ \times ٤٨٠ = ٢٤٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الشقيقة} = ٩ \times ٤٨٠ = ٤٣٢٠ \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأخت لأب} = ٣ \times ٤٨٠ = ١٤٤٠ \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأم} = ٣ \times ٤٨٠ = ١٤٤٠ \text{ ج}$$

٧- توفي عن : زوجة وبنت وبنت ابن والتركة ٤٨ فدانا

زوجة	بنت	بنت ابن
٨/١	٢/١٠	٦/١

أصل المسألة هو مقام الزوجة (٨)

(٧) توزع بنسبة ٣ : ١

ولما كان الناتج كسرا ، لذا يتعين تصحيح المسألة بضرب (٤) في

$$\text{أصل المسألة وهو (٨) ، } ٨ \times ٤ = ٣٢$$

ثم نقوم بضرب (٤) في سهام الورثة

الزوجة =  $١ \times ٤ = ٤$  ، والباقي وهو ٢٨ سهم يوزع على البنت

وبنت الابن بنسبة ٣ : ١ أى أن للبنت ٢١ سهم ولبنت الابن ٧ أسهم

$$\text{تحويل الأقدنة إلى قراريط} = ٤٨ \times ٢٤ = ١١٥٢ \text{ ط}$$

$$\text{قيمة السهم} = ١١٥٢ \div ٣٢ = ٣٦ \text{ ط}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ٤ \times ٣٦ = ١٤٤ \text{ ط أى ٦ ف}$$

$$\text{نصيب البنت} = ٢١ \times ٣٦ = ٧٥٦ \text{ ط أى ٣١,٥ ف}$$

$$\text{نصيب بنت الابن} = ٧ \times ٣٦ = ٢٥٢ \text{ ط أى ١٠,٥ ف}$$

## الفصل السادس

### ميراث ذوى الأرحام

ذوى الأرحام هم : الأقارب الذين لا فرض لهم ولا تعصيب .

وقد اختلف الصحابة والفقهاء فى توريث ذوى الأرحام على النحو

الآتى :-

**الرأى الأول:** يرى جمهور الصحابة والفقهاء توريث ذوى الأرحام بشرط عدم وجود صاحب فرض أو عصبه ما عدا الزوج والزوجة فإن ذوى الأرحام يرثون مع أحد الزوجين ، وقد روى هذا القول عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود وأبى عبيده بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبى الدرداء رضي الله عنهم ، وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطاوس وعلقمة ومسروود وأهل الكوفة وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> ، وقد استدل أصحاب هذا الرأى بالآتى :

١. قوله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله) أى أحق بالتوارث فى حكم الله تعالى. قال أهل العلم : كان التوارث فى ابتداء الاسلام بالحلف وكان الرجل يقول للرجل : دمي دمك ومالي مالك تتصرنى وأنصرك وترثنى وأرثك ،

---

(١) المغنى ٢٢٨/٦ .

فیتعقدان أن الحلف بينهما على ذلك فيتوارثان به دون قرابه ، قال تعالى (والذين عقدت أيمانكم فأتوهم نصيبهم) ثم نسخ ذلك وصار التوارث بالاسلام والهجرة . فإذا كان له ولد ولم يهاجر ورثه المهاجرون دونه ، وذلك قوله عز وجل (والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولا يتهم من شيء حتى يهاجروا) ثم نسخ ذلك بقول الله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله).

٢. وروى الامام أحمد بن حنبل باسناده عن سهل بن حنيف (أن رجلا رمى رجلا بسهم فقتله ولم يترك إلا خالا ، فكتب فيه أبو عبيده إلى عمر فكتب إليه عمر أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الخال وارث من لا وارث له وروى المقداد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (الخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه).

٣. توفي ثابت بن الدحداحة ولم يدع وارثا ولا عصبه فرفع شأنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفع الرسول ماله إلى ابن أخته أبي لبابه بن عبد المنذر .

٤. وعن ابن عباس (أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى أصحابه وكانوا يتوارثون بذلك حتى نزلت - وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله - فتوارثوا بالنسب)<sup>(١)</sup>.

---

(١) نيل الأوطار ١٥٢/٧ وما بعدها .

الرأى الثانى : يرى زيد بن ثابت ومالك والشافعى والأوزاعى وأبو ثور عدم توريث ذوى الأرحام ويجعل تركة المتوفى أو الباقي منها بعد نصيب أحد الزوجين لبيت المال .

### واستدل أصحاب هذا الرأى بالآتى :

١- روى عطاء بن يسار ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب إلى قباء يستخير الله تعالى فى العمة والخالة وأنزل عليه أن لا ميراث لهما ) .

٢- ولأن العمة وابنة الأخ لا ترثان مع أخويهما فلا ترثان منفردتين كالأجنبيات .

٣- أن المولى سبحانه وتعالى قد نص فى آيات المواريث على توريث أصحاب الفروض والعصبات وحدد أنصبتهم ولم يذكر لذوى الأرحام نصيباً ، ولو كان لهم حق فى الميراث لذكره المولى ووضحه فى كتابه الكريم ، فالقول بتوريثهم زيادة على ما فى القرآن الكريم .

والرأى الأول هو الراجح لقوة أدلته واتفاقه مع المنطق العقلى والعدالة والقول به يؤدى إلى صله الأرحام والذى حث عليه المولى سبحانه فى أكثر من موضع من الكتاب العزيز وبهذا المذهب أخذ قانون المواريث فى المواد ٣١ وما بعدها.

### طرق توريث ذوى الأرحام:

اختلف القائلون فى طريقه توريثهم على النحو الآتى:

أ- مذهب أهل التنزيل: يرى أحمد بن حنبل وعلمة

ومسروق والشعبي والنخفي وحماد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى  
والثوري ، أن ينزل كل واحد من ذوى الأرحام منزلة من يدلى به إلى  
المتوفى من ذوى الفروض أو العصبات وإعطائه نصيبه ، فإن بعد  
أنزلوا درجة درجة إلى أن يصلوا من يدلون به فيأخذون ميراثه ، فإن  
كان واحدا أخذ المالك كله وإن كانوا جماعة قسّم المال بين من يدلون  
به فما حصل لكل وارث جعل لمن يدلى به فإن بقي من سهام المسألة  
شيء رد عليهم على قدر سهامهم ، فبنت البنت تنزل منزلة البنت ،  
وبنت الأخ منزلة الأخ والعمة منزلة الأب والخالة منزلة الأم .

واستدوا فى ذلك : إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى  
العمة الثلثين والخالة الثلث ، وهذا لا يكون إلا بتزويل العمة منزلة  
الأب ، والخالة منزلة الأم .

هذا بالإضافة إلى أنهم فرع فى الميراث على غيرهم فوجب  
إلحاقهم ممن هو فرع له . وقد ثبت أن ولدا الميت من الإناث لا يسقط  
ولد أبيه فأولى أن لا يسقطهم ولده .

مثال تطبيق : توفي عن : بنت بنت وبنت بنت ابن وخالة وبنت  
أخ . لبنت البنت النصف ولبنت بنت الابن السدس تكمله الثلثين  
وللخالة السدس ولبنت الأخ الباقي .

وقد أخذ بهذه الطريقة المتأخرون من فقهاء الشافعية والمالكية .

ب- مذهب أهل الرحم : يرى حسن بن ميسر ونسوح بن ذراح



التسوية في الميراث بين ذوى الأرحام بأن توزع عليهم جميع التركة إذا لم يكن معهم أحد الزوجين فإذا وجد معهم أحد من الزوجين وزع الباقي عليهم أيضا بالتساوى دون تفرقة بين الأقرب منهم والأبعد أو الأقوى قرابة والأضعف قرابة ودون تفرقة بين ذكورة أحدهم أو أنوثته. فالكل من ذوى الرحم ولذا لا يفضل أحد منهم على الآخر طالما لم يوضح في القرآن ولا في السنة طريقة توريثهم .

مثال ذلك: توفي عن بنت بنت وبنت بنت خاله وأب أم أب ،  
عنه ش فإن التركة تقسم على الجميع بالتساوى دون تفرقة بينهم<sup>(١)</sup>.

وهذه الطريقة قد اندثرت لبعدها عن القياس والقواعد الأساسية في  
نظام المواريث.

ج- مذهب أهل القرابة: يرى على بن أبي طالب رضي الله  
عنه والحنفية : الترجيح بين ذوى الأرحام الموجودين بقوة القرابة  
وقربها ، وكما ذكرنا في ميراث العصابات يرجح بينهم بالجهة فإن  
تساوا في الجهة ، رجح بينهم بالدرجة فإن تساوا في الدرجة أيضا  
رجح بينهم بقوة القرابة ، فإن تساوا في قوة القرابة اشتركوا جميعا  
في الميراث للذكر ضعف الأنثى .

واستندوا في رأيهم إلى الأدلة الآتية:

---

(١) د. زكريا البري ، الوسيط رقم ٢٢١ .

**أولاً:** روى الشعبي عن علي رضي الله عنه أن بنت البنت أولى من بنت الأخت وفي ذلك تقديم جهة البنوة على جهة الأخوة.

**ثانياً:** إن استناد أهل التنزيل إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى العمة الثلثين وأعطى الخالة الثلث ، لا يكون دليلاً لهم وإنما يدل على اعتبار قوة القرابة لأن العمة قرابتها من جهة الأب والأب يستحق بالفرض والتعصيب والخالة قرابتها من جهة الأم والأم تستحق بالفرض فقط فكان للمستحق بقرابة الأب ضعف المستحق بقرابة الأم.

**ثالثاً:** القياس: قياس ميراث ذوى الأرحام على ميراث العصبات لأن كلا منهما ليس له فرض مقدر معلوم فيستقل الواحد من ذوى الأرحام بالتركة كلها إذا لم يوجد معه أحد ، أو ما بقي منها إذا وجد معه أحد الزوجين ، ويكون القاعدة في الترجيح بين ذوى الأرحام عند تعددهم هي نفس قاعدة الترجيح بين العصبات<sup>(١)</sup>.

**الرابع:** أرجح الأراء هو الرأي الأخير -أهل القرابة- لقوة أدلته وأما طريقة أهل الرحم فتتعارض مع القاعدة الأساسية في الميراث وهي الترجيح بالجهة ثم يقرب الدرجة ثم بقوة القرابة وأما طريقة أهل التنزيل فإن أدلتهم وأثارهم معارضة بالآثار والأدلة التي استند إليها أهل القرابة فضلاً عن تأييد رأيهم بالقياس على العصبات<sup>(١)</sup>.

---

(١) المبسوط ٣٠ : ٢ ، المحلى ٣١٢/٩.

موقف القانون: لقد أخذ قانون المواريث بالرأ القائل بتوريث ذوى الأرحام كما أخذ بالرأى الراجح وهو مذهب أهل القرابة ، فنص فى المادة ٣١ "إذا لم يوجد أحد من العصبة بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض النسبية كانت التركة أو الباقي منها لذوى الأرحام" وذوو الأرحام أربعة اصناف مقدم بعضها على بعض فى الرث على الترتيب الآتى:

الصنف الأول: أولاد البنات وأن نزلوا وأولاد بنات الابن وإن نزل.

الصنف الثانى: الجد غير الصحيح وإن علا ، والجدة غير الصحيحة وإن علت.

الصنف الثالث: أبناء الأخوة لأم وأولادهم وإن نزلوا وأولاد الأخوات لأبوين أو لأحدهما وإن نزلوا وبنات الأخوة لأبوين أو لأحدهما وأولادهن وإن نزلوا وبنات أبناء الأخوة لأبوين أو لأب وإن نزلوا وأولادهن وإن نزلوا.

الصنف الرابع: يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض فى الأرث على الترتيب الآتى:

الأولى: أعمام الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما.

الثانية: أولاد من ذكروا فى الفقرة السابقة وإن نزلوا وبنات أعمام الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وأن نزلوا وأولاد من ذكروا وإن نزلوا.

الثالثة: أعمام أبى الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما وأعمام أم الميت وعماته وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما.

الرابعة: أولاد من ذكروا فى الفقرة السابقة وأن نزلوا وبنات أعمام أبى الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا وأولاد من ذكروا وإن نزلوا .

الخامسة: أعمام أب أب الميت لأم ، وأعمام أب أم الميت وعماتهما وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم أم الميت وأم أبيه وعماتهما وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما.

السادسة: أولاد من ذكروا فى الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أب أب الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا وأولاد من ذكروا وإن نزلوا وهكذا.

فإذا توفى شخص عن: بنت بنت واب أم اب . فإن بنت البنت تأخذ التركة كلها ولا شيء للجد الفاسد لأن بنت البنت من الصنف الأول والجد من الصنف الثانى.

توفى شخص عن : أم أب أم وابن أخ لأم فإن الجدة تأخذ التركة كلها لأنها من الصنف الثاني ولا شيء لابن الأخ لأم لأنه من الصنف الثالث.

توفى شخص عن : بنت أخ شقيق وعمة شقيق . فإن بنت الأخ الشقيق تأخذ التركة كلها لأنها من الصنف الثالث وعمة من الصنف الرابع ولا شيء لها لأن الصنف الثالث مقدم على الصنف الرابع.

توفى شخص عن : خال وبنت عم فإن الخال يأخذ جميع التركة ، ولا شيء لبنت العم لأن الخال من الطائفة الأولى من الصنف الرابع وبنت العم من الطائفة الثانية.

### توريث الصنف الأول:

نصت المادة ٣٢ على ذلك فقالت (الصنف الأول من ذوى الأرحام : أولا هم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة. فإن استووا فى الدرجة فولد صاحب الفرض أولى من ولد ذى الرحم.

وأن استووا فى الدرجة ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض أو كلنوا كلهم يدلون بصاحب فرض اشتركوا فى الارث.

وعلى ذلك إذا كان الورثة أكثر من واحد من الصنف الأول يقدم الأقرب درجة إلى المتوفى.

مثال ذلك: توفى عن : بنت بنت وبنت بنت ابن.

فان التركة جميعها تكون لبنت البنت لأنها الأقرب للمتوفى ولا شيء لبنت بنت الابن.

فان اتحدوا فى الدرجة قدم الأقوى قرابة وولد صاحب الفرض أقوى قرابة من ذوى الأرحام.

مثال ذلك: توفى عن : بنت بنت ابن ، وبنت ابن بنت وابن بنت بنت.

كانت التركة لبنت بنت الابن لأنها ولد صاحب فرض ولا شيء لأولاد البنت لأن صاحب الفرض أقوى قرابة من ذوى الرحم.

فان اتحد الورثة فى الدرجة وقوة القرابة وزعت التركة عليهم بالتساوى إذا كانوا ذكورا أو إناثا وإذا كانوا مختلطين أعطى الذكر ضعف الأنثى .

مثال ذلك : توفى عن : بنت بنت بنت وابن بنت بنت.

فان التركة توزع عليهما للذكر مثل حظ النثيين لأن كلاهما يدلى بصاحب فرض.

### توريث الصنف الثانى:

نصت المادة (٣٣) على ذلك فقالت (الصنف الثانى من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة فإن استتوا فى

الدرجة قدم من كان يدلى بصاحب فرض وإن استؤوا فى الدرجة  
وليس فيهم من يدلى بصاحب فرض أو كان كلهم يدلون بصاحب  
فرض فإن اتحدوا فى حيز القرابة اشتركوا فى الارث. وإن اختلفوا فى  
الحيز فالثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم).

وعلى ذلك إذا كان الورثة أكثر من واحد من الصنف الثانى يقدم  
الأقرب درجة إلى المتوفى سواء كان من جهة الأب أو من جهة الأم.

مثال ذلك: توفى عن : أبى أم وأبى أم أم فإن التركة تكون لأبى  
الأم لأنه أقرب درجة من الجد الثانى مع أن الجدين من جهة واحدة  
هى : جهة الأم.

مثال آخر : توفى عن : أبى أم وأبى أم أب.

فإن التركة تكون لأبى الأم لأنه أقرب درجة من الجد الثانى مع  
أن الجد الأول من جهة الأم والجد الثانى من جهة الأب.

فإن اتحدوا فى الدرجة قدم من يدلى بصاحب فرض على من يدلى  
بذى رحم

مثال ذلك: توفى عن : أبى أم أب وأبى أبى أم

فإن التركة تكون لأبى أم الأب لأنه يدلى إلى الميت بجده صاحبة  
فرض فإن اتحدوا فى الدرجة وكانوا يدلون إلى المتوفى بصاحب

فرض أو كانوا يدلون جميعا بذى رحم اشترك الجميع فى الميراث.  
هذا إذا كانوا متحدین فى حيز القرابة بأن كانوا جميعا من جهة الأب  
أو كانوا جميعا من جهة الأم.

أما إذا اختلف حيز القرابة بأن كان بعضهم من جهة الأب  
والبعض الآخر من جهة الأم فإن من ينتسب إلى المتوفى عن طريق  
الأب يأخذ ثلثا التركة ومن ينتسب إلى المتوفى عن طريق الأم يأخذ  
ثلث التركة.

مثال ذلك: توفى عن: أبى أم أب الأب و أبى أم أم الأب.

فإن التركة توزع عليهم مناصفة لاستوائهما فى الدرجة بالاضافة  
إلى أن كلا الجدین يدل إلى المتوفى بصاحب فرض مع إتحداهما فى  
حيز القرابة وكلاهما من جهة الأب .

مثال آخر : توفى عن : أب أب أم وأم أب أم .

فإن التركة توزع عليهما للذكر مثل حظ الأنثيين لأنهما متحدى  
الحيز فالجد والجدة من جهة الأم وكلاهما من ذوى الأرحام .

مثال آخر : توفى عن : أب أم أم وأب أم أب.

فإن التركة توزع على الجدین أثلاثا ثلث للجد الأول لأنه من  
قرابة الأم والثلثان الآخران للجد الثانى لأنه من قرابة الأب.



### توريث الصنف الثالث:

نصت المادة (٣٤) على ذلك بقولها : (الصنف الثالث من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة ، فإن استووا فى الدرجة وكان فيهم ولد عاصب فهو أولى من ولد ذ الرحم ، وإلا قدم أقوامهم قرابة للميت ، فمن أصله لبوين فهو أولى ممن كان أصله لأب ومن كان أصله لب فهو أولى ممن كان أصله لأم ، فإن اتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة اشتركوا فى الارث).

وعلى ذلك إذا كان الورثة أكثر من واحد من الصنف الثالث يقدم الأقرب درجة إلى المتوفى.

مثال ذلك : توفى عن : ابن أخ لأم ، ابن بنت أخ لأب.

فإن التركة تكون لابن الأخ لأم ولا شيء للأخير مع أنه أقوى قرابة ، لأن الأول أقرب درجة إلى الميت.

فإن استووا فى الدرجة يقدم ولد العاصب على ولد ذى الرحم ،

مثال ذلك : توفى عن : بنت ابن أخ شقيق وابن بنت أخ شقيق

إن التركة تكون للبنت لأن ابن الأخ الشقيق أبوها : عاصب ولا شيء للثانى لأن بنت الأخ الشقيق من ذوى الأرحام .

وإن استووا فى الدرجة ولم يجتمع فى المسألة ولد عاصب مع ولد

ذى الرحم ، وكانوا جميعا متساوين فى الادلاء يوارث أو فى الادلاء  
بغير وارث . فإن القاعدة المطبقة فى هذه الحالة تقديم الأقوى قرابة ،  
وإن كانوا متحددين فى قوة القرابة اشتركوا جميعا فى الأرث مع إعطاء  
الذكر مثل حظ الأنثيين .

مثال ذلك : توفى عن : بنت أخ شقيق وبنت أخ لأب .

كل بنت منهما ولد عاصب ولكن بنت الأخ الشقيق أقوى قرابة من  
بنت الأخ لأب .

توفى عن : بنت أخ لأب ، بنت أخ لأم .

التركة للبنت الأولى لأنها أقوى قرابة من البنت الثانية لأن الأولى  
ولد عاصب والثانية ولد صاحب فرض .

توفى عن : ابن بنت أخ شقيق وبنت بنت أخ شقيق .

فإن التركة تقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى لاتحادهما فى الدرجة  
وقوة القرابة والادلاء بذى رحم (بنت الأخ ش) .

#### توريث الصنف الرابع:

افراد هذا الصنف مقسمون إلى طوائف ست مرتبة وكل طائفة  
تحجب ما تليها من طوائف .

## أ-توريث الطائفة الأولى:

نصت المادة ٣٥ على ذلك بقولها : (فى الطائفة الأولى من طوائف الصنف الرابع المبينة بالمادة ٣١ إذا انفرد فريق الأب وهم أعمام الميت لأم وعماته ، أو فريق الأم وهم أخواله وخالاته قدم أقوامهم قرابة فمن كان لأبوين فهو أولى ممن كان لأب ومن كان لأب فهو أولى ممن كان لأم وأن تساوا فى القرابة اشتركوا فى الإرث. وعند اجتماع الفريقين يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم. ويقسم نصيب كل فريق على النحو المتقدم.

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الثالثة والخامسة .

هذه الطائفة تشمل أعمام الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما .

وأفراد هذه الطائفة إذا تعددوا ، أما أن يتحد حيز قرابتهم وأما أن يختلف حيز قرابتهم.

١. إذا اتحد حيز قرابتهم : بأن كانوا جميعا من قرابة الأب كالعملات والأعمام لأم أو من قرابة الأم كالأخوال والخالات ، ففي هذه الحالة تطبق قاعدة : تقديم الأقوى قرابة للمتوفى ، أى يقدم من كان لأبوين على من كان لأب ، ومن كان لأب يقدم على من كان لأم .

فالعمة الشقيقة تقدم على العمة لأب والعمة لأب تقدم على العمة

لأم ، والخال الشقيق يقدم على الخال لأب والخال لأب يقدم على الخال  
لأم ، والخال الشقيقة تقدم على الخالة لأب والخالة لأب تقدم على  
الخالة لأم ، فإن استوا في قوة القرابة قسمت التركة بينهما للذكر مثل  
حظ الأنثيين توفي عن : عم لأم وعمه لأم أو خال لأب وخالة لأب .

قسمت التركة بينهم للذكر ضعف الأنثي .

(٢) إذا اختلف حيز قرابتهم : بأن كلن بعضهم من جهة الأب ،  
والبعض الآخر من جهة الأم . كان يكون الورثة : عمة شقيقة وخال  
شقيق ففي هذه الحالة تعطى العمة الثلثان والخالة الثلث . وإذا كانوا  
أكثر من عمة شقيقة يوزع الثلثان عليهم بالتساوي ، وإذا كانوا أكثر  
من خالة شقيقة يوزع الثلث عليهم بالتساوي .

مثال : توفي عن : عم لأم وعمه شقيقة وخال لأب وخاله شقيقة

العمة الشقيقة أقوى قرابة من العم لأم ولذا تأخذ ثلثا التركة والخالة  
الشقيقة أقوى قرابة للمتوفى من الخال لب ولذا تأخذ الخالة ثلث التركة  
المتبقى .

توفي عن : عمة لأم وعم لأم وخال لأب وخالة لأب .

فإن التركة توزع أثلاثا الثلثان للعمة والعم لأم يوزع عليهم للذكر  
ضعف الأنثي ، والثلث للخال والخالة لأب يوزع عليهم للذكر مث حظ  
الأنثيين .

## (ب) توريث الطائفة الثانية:

نصت المادة (٣٦) على : (فى الطائفة الثانية يقدم الأقرب منهم درجة على الأبعد ولو من غير حيزه ، وعند الاستواء واتحاد الحيز يقدم الأقوى فى القرابة إن كانوا أولاد عاصب أو أولاد ذى رحم .

فإن كانوا مختلفين قدم ولد العاصب على ولد ذى الرحم وعند اختلاف الحيز يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم وما أصاب كل فريق يقسم عليه بالطريقة المتقدمة . وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الرابعة والسادسة).

وهذه الطائفة تشمل : أولاد من ذكروا فى الطائفة الأولى وإن نزلوا وبنات أعمام الميت لأبوين أو لأب وبنات آبائهم وأن نزلوا وأولاد من ذكروا وأن نزلوا .

١- أن تعددوا واختلفوا فى درجة القرابة للمتوفى ، فإن الأقرب درجة هو الأول بالميراث سواء اتحد حيز القرابة أو اختلف .

مثال : توفى عن : بنت عمه وبنت ابن خالة .

كان الميراث للأول لأنها الأقرب درجة من الثانية وأن كانت من غير حيزها .

فإن استووا فى الدرجة واتحد الحيز ، قدم الأقوى قرابة أن كانوا

أولاد عاصب أو كانوا أولاد ذى رحم ، فإن كانوا مختلفين قدم ولد  
العاصب على ولد ذى الرحم .

توفى عن : بنت ابن عم شقيق وبنت ابن عم لأب .

فالأولى تأخذ التركة لأنها الأقوى قرابة لأن كلا من البنّتين يدلى  
بعاصب للمتوفى ولكن الأولى بأبوين والثانية بأب .

توفى عن : بنت عمة شقيقة وبنت عمة لأب وبنت عمة لأم .

التركة تكون للأولى لأن الجميع يدلى إلى المتوفى بذى رحم ولكن  
الأولى أقوى قرابة لأن أمها : عمة الميت لأبوين والثانية لأب والثالثة  
لأم .

توفى عن : بنت عم شقيق وابن عمة شقيقة .

التركة جميعها للأولى لأنها بنت عاصب وأما الثانى فلا يأخذ  
شيئا لأنه ابن ذى رحم .

٢- أما أن اختلف حيز القرابة : فيكون لقرابة الأب الثلثان

ولقرابة الأم الثلث وإذا تعددت قرابة الأب يقسم الثلثان عليهم وإذا  
تعددت قرابة الأم يقسم الثلث عليهم ولا اعتبار لولد العصابة ولا لقوة  
القرابة (مادة ٣٦ كما سلف) توفى عن : بنت عم شقيق وابن خال  
شقيق .

فإن التركة توزع عليهم أثلاثا لبنت العم الثلثان ولابن الخال الثلث.

توفى عن : أربع بنات عمه لأب ، وابنى خالة شقيقة :

يعطى الأربع بنات الثلثان توزع بينهما بالتساوى ، ويعطى لابنى الخالة الثلث يوزع بينهما بالتساوى.

توفى عن : بنت عمه لأب ، بنت عمه لأم ، وبنت خالة لأب وابن خال لأم.

فإن التركة توزع أثلاثا لقربة الأب الثلثان ، وتعطى لبنت العمه لأب لأنها أقوى قرابة من بنت العمه لأم ولقربة الأم الثلث وتعطى لبنت الخالة لأب لأنها أقوى قرابة من ابن خال الأم.

### (جـ) توريث الطائفة الثالثة:

وهذه الطائفة تشمل : أعمام أب الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم الميت وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما.

وتطبق على توريث هذه الطائفة : القاعدة المطبقة فى توريث الطائفة الأولى ، فإن كانوا من حيز واحد قدم الأقوى قرابة وإن تساوا فى قوة القرابة اشتركوا فى الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين.

وإن اختلفوا فى حيز القرابة : فالثلاثان لقربة الأب والثلث لقربة

الأم وما أصاب كل فريق يقسم على أفراده للذكر ضعف الأنثى  
(م ٣٥٠) .

توفى عن : عمة أبيه لأب وعمة أبيه لأم . كانت التركة للأولى  
لأنها الأقوى قرابة .

توفى عن : عمة أبيه لأم وخالة أبيه .

وزعت التركة أثلاثا للأولى الثلثان لأنها من قرابة الأب وللثانية  
الثلث لأنها من قرابة الأم .

#### (د) توريث الطائفة الرابعة:

وهذه الطائفة تشمل : أولاد من ذكروا فى الطائفة الثالثة وإن نزلوا  
وبنات أعمام أب الميت لأبوين أو لأب وبنيات أبنائهم وأن نزلوا وأولاد  
من ذكروا وإن نزلوا .

وتطبق على أفراد هذه الطائفة الثانية (م ٣٦ مواريث) .

#### (هـ) توريث الطائفة الخامسة:

وهذه الطائفة تشمل : أعمام أب أب الميت لأم ، وأعمام أب أم  
الميت وعماتهم وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم  
أم الميت وأم أبيه وعماتهم وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما .

وتطبق على أفراد هذه الطائفة القاعدة المطبقة فى توريث الطائفة



(و) توريث الطائفة السادسة:

وهذه الطائفة تشمل : أولاد من ذكروا فى الطائفة الخامسة وبنات  
أعمام أبى أبى الميت لأبوين : أو لأب وبنات ابنائهم وأن نزلوا وأولاد  
من ذكروا وإن نزلوا .

وتطبق على أفراد هذه الطائفة القاعدة المطبقة فى توريث الطائفة  
الثانية والرابعة . (مادة ٣٦ مواريث) .

ميراث ذوى الأرحام من جهتين:

نصت المادة ٣٧ على أنه (لاعتبار لتعدد جهات القرابة فى وارث  
من ذوى الأرحام إلا عند اختلاف الحيز).

إذا كان لأحد من ذوى الأرحام قرابتان فإنه يرث بهما عند أبى  
يوسف وسواء كان الحيز متحد أم مختلفا . وهذه هى الرواية المشهورة  
عنه .

ولقد رويت عنه رواية أخرى : أن القرابتين من ذوى الأرحام لا  
يرث إلا بجهة واحدة سواء كان الحيز متحدا أم مختلفا .

وقد أخذ القانون بالرواية الأولى فى حالة اختلاف الحيز ، لعدم  
إمكان ترجيح حيز على آخر . كأن تكون إحدى أى القرابتين من جهة

الأب والقرابة الأخرى من جهة الأم .

مثال ذلك: توفي عن : ابن عمه شقيقه هو ابن خال شقيق ، بنت خال شقيق وتتحقق هذه الصورة بأن يتزوج رجلان يأخذ كل منهما أخت الآخر . فإن هذه القرابة المتعددة تكون بين أولادهما .

فيأخذ الأول ثلثي التركة باعتباره من قرابة الأب ، ويشارك بنت الخال في الثلث باعتباره من قرابة الأم للذكر ضعف الأنثى.

ولقد أخذ القانون بالرواية الثانية إذا لم يختلف حيز القرابة .

مثال ذلك : توفي عن : بنت بنت بنت هي بنت ابن بنت وابن بنت بنت أخرى فإ الميراث يوزع للذكر ضعف الأنثى ولا تراث الأولى إلا بجهة واحدة .

### ميراث ذوى أرحام للذكر فيه ضعف الأنثى:

نصت المادة (٣٨) على أنه : (فى ارث ذوى الأرحام يكون للذكر مثل حظ الأنثيين).

فذوى الأرحام إذا كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط قسمت التركة بينهم بالتساوى ، أما إذا كانوا ذكورا وإناثا فإن التركة تقسم عليهم للذكر ضعف الأنثى حتى ولو كانوا من أولاد الأخوة لأم .

## الفصل السابع

### الرد على أحد الزوجين

لقد نصت المادة (٣٠) من قانون المواريث على أنه (ويرد بلقي التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصة من النسب أو أحد أصحاب الفروض النسبية أو أحد ذوى الأرحام) .

فالرد على أحد الزوجين فى المرتبة الخامسة من مراتب التوريث المقررة فى القانون ، بعد انعدام أصحاب الفروض النسبية والعصبية النسبية والرد على ذوى الفروض ما عدا الزوجين وذوى الأرحام . فتوريث ذوى الأرحام لا يكون إلا إذا لم يوجد أصحاب فروض نسبية وعصابات نسبية أيضا .

فإذا ملت الميت وترك زوجة ، أو ماتت وترك زوجها فقط ، فإن كلا منهما يرث التركة كلها فرضا وردا. لأن الصلة نشأت من إمتزاج روحيهما ، ومن العدالة والرحمة أن ينعم بثروة الآخر بعد وفاته جزاء له على وفائه طيلة عمره ، وتعويضاً له عن حسرة الفراق ، فكلاهما أولى من أى مستحق آخر بعد رعاية حق القرابة فى تقديم ذوى الأرحام<sup>(١)</sup>.

توفى عن : زوجة فقط - ترث الربع فرضا والباقي ردا .

---

(١) الأحوال الشخصية فى المواريث د. مصطفى شحاته رقم ١٠٤.

توفيت عن : زوج فقط . للزوج النصف فضا والباقي ردا.

توفى عن : زوجة وبنت أخت شقيقة.

للزوجة الربع فرضا والباقي لبنت الأخت لأنها من ذوى الرحم  
وذوى الرحم مقدم على الرد على أحد الزوجين.

توفى عن : زوج وابن بنت وخالة .

للزوج النصف فرضا ولابن البنت الباقي . ولا شيء للخالة  
لحجبها بابن البنت لأن الصنف الأول من ذوى الرحم يحجب باقي  
الأصناف الأخرى ، والخالة من من الصنف الرابع.

## الفصل الثامن

### المستحقون للتركة بغير وارث

وتتص المادة الرابعة على أنه : (يؤدى من التركة بحسب الترتيب الآتى:

أولا : ما يكفى لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن .

ثانيا : ديون الميت .

ثالثا : ما أوصى به فى الحد الذى تنفذ فيه الوصية ويوزع ما بقي بعد ذلك على الورثة فإذا لم يوجد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتى :

أولا : استحقاق من أقر له الميت بنسب له على غيره .

ثانيا : ما أوصى به فيما زاد على الحد الذى تنفذ فيه الوصية فإذا لم يوجد من هؤلاء آلت التركة أو ما بقي منها إلى الخزانة العامة.

وسنتحدث عن المقر له بالنسب على الغير فى المبحث الأول ، ثم نتحدث عن الموصى له بأكثر من الثلث فى المبحث الثانى ، ثم يبيت المال فى المبحث الثالث .

## المبحث الأول

المقرر له بالنسب على الغير

الاقرار بالنسب نوعان : النوع الأول : إقرار الشخص بنسب على

نفسه .

النوع الثاني : إقرار الشخص بنسب على الغير .

فالنوع الأول : عبارة عن : إقرار بالقرابة المباشرة التي هي

أصل النسب .

كان يقر إنسان بأن هذا الانسان ابنه أو بأن هذه الفتاة بنته أو بأن

هذا الرجل أباه أو بأن هذه المرأة أمه :

وهذا النوع من الاقرار يكون كافيا في ثبوت النسب الذي يحمله

لنفسه ، ولكنه لا يكون حجة على غيره ، فالاقرار حجة قاصرة على

المقرر لا تتعداه إلى غيره إلا إذا صدقه ذلك الغير أو قامت البينة على

صحة هذا الاقرار . ولكي ينتج هذا الاقرار أثره وهو ثبوت لنسب ،

يجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية:

١- أن يكون المقرر له مجهول النسب ، لأنه لو كان معلوم

النسب لكان الاقرار باطلا ، لأن النسب الثابت لا يقبل التحويل ولا

الأبطال .

٢- أن يكون المقر له ممن يولد مثله لمثل المقر عليه بالنسب ، لأنه لو كان المقر له أكبر من المقر عليه أو فى سنه أو اصغر منه قليلا وكان الاقرار بالبنوة - كان المقر كاذبا.

٣- أن يصدقه المقر له فى إقراره ، لأنه لو لم يصدقه وكذبه ، فإن الاقرار المذكور لا يترتب عليه أثر .

٤- أن يموت المقر مصرا على إقراره ، لأن الرجوع عن الاقرار صحيح حتى ولو صدقه المقر له ، لأن هذا الاقرار يشبه الوصية فكما يجوز الرجوع فى الوصية يجوز الرجوع فى الاقرار .

٥- ألا يعترف المقر بأن سبب الاقرار هو الزنا . وقد ذهب ابن تيمية إلى ثبوت نسب ولد الزنا بغير المتزوجة باعتباره أمرا ثابتا بواقعة مادية والأب والأم مثل الابن فى توافر هذه الشروط ماعدا الشرط الأخير . وطالما توافرت الشروط المذكورة فإن النسب يكون ثابتا بين المقر والمقر له ويثبت التوارث بينهما كما تثبت كافة الحقوق الأخرى المترتبة على هذا الاقرار . ويلحق بالنوع الأول : الاقرار بالزوجة إذا لم يوجد مانع من موانع الزوجية وقت صدور الاقرار ، فإذا كان المقر بالزوجة مصرا على إقراره ورثته الزوجية المقر لها<sup>(١)</sup>.

---

(١) الميراث والوصية ، د. زكريا البرديسي ، ٢٦٥ ، د. محمود حسن ، المرجع السابق ٣٧٤.

## النوع الثانى:

الاقرار بقراءة غير مباشرة أى تحميل النسب على الغير ويقصد بالغير هنا الأب أو الجد أو الابن كأن يقر بأن هذا الولد أخاه أو عمه أو ابن أبنه والأصل فى الاقرار أنه حجة قاصرة على المقر لا تتعداه إلى غيره ولذلك لا يثبت بهذا الاقرار نسب المقر له من أبيه أو جده أو ابنه ، ولكن إذا مات هذا المقر ولم يترك وارث بالفرض أو بالتعصيب أو ذوى الأرحام ، فإن هذا المقر له يرثه ويستحوذ على التركة. لأن إقراره مشتمل على أمرين :

الأمر الأول: تحميل نسب على الغير ، وهذا لا يقبل اقراره فيه.

الأمر الثانى: اقراره على نفسه باستحقاق المقر له ماله . وهذا الأمر يقبل اقراره فيه ولكن لا بد من توافر الشروط الآتية:

- ١- أن يكون المقر له بالنسب على الغير مجهول النسب .
- ٢- أن يكون ثبوت هذا النسب ممكنا بأن يولد لمثل المنسوب إليه وإلا كان الاقرار باطلا ٢.
- ٣- أن يصدق المقر له فى إقراره .
- ٤- أن يستمر المقر على إقراره فإن رجع عنه لم يثبت للمقر له إرث المقر بأى حال .



هذا بالإضافة إلى توافر شروط الميراث السابقة ، وهى :

تحقق حياة المقر له وقت موت المقر أو وقت الحكم باعتباره ميتا ، وألا يقوم به مانع من موانع الارث .

أما إذا مات المقر له قبل المقر وتوافرت الشروط السابقة ، فإن تركة المقر له يأخذها المقر لأنه صدقه فى دعواه .

### المبحث الثانى

#### الموصى له بأكثر من الثلث

إذا توفى ذكر أو أنثى وبالبحث عن الورثة تبين أنه لا يوجد ورثه لا من أصحاب الفروض ولا من العصبات ولا من ذوى الأرحام ، كما أن المتوفى أو المتوفيه لم يصدر منه أو منها إقرار بنسب على الغير ، بالإضافة إلى أنه ليس مدينا لأحد ، ولكن وجدت وصية بأكثر من ثلث التركة ففي هذه الحالة تنفذ الوصية كما هى دون تعديل حتى ولو كانت شاملة لجميع أموال التركة ، لأن الحكمة من قصر تنفيذ الوصية على الثلث وما دونه ، للحفاظ على حقوق الورثة ومن فى حكمهم ، وطالما انعدم الورثة ومن فى حكمهم فإن الموصى له يأخذ جميع ما أوصى له به حتى ولو كان جميع أموال التركة. ونصر قانون الوصية واضح فى ذلك .

فقد نصت المادة (٣٧) منه على أنه "تنفذ وصية من لا دين عليه

ولا وارث له لكل ماله أو بعضه من غير توقف على إجازة الخزائنة العامة).

### المبحث الثالث

#### بيت المال (الخزائنة العامة)

إذا توفي ذكر أو أنثى ولم يوجد له ورثه أو من فى حكمه ، كالمقر له بنسب على الغير ، أو الموصى له بأكثر من ثلث التركة ، فإن التركة توضع فى بيت المال لأنها فى حكم المال الضائع الذى لا يعرف مالكة ، فبيت المال وارث من لا وارث له ، وتصرف هذه الأموال فى الشؤون العامة للمسلمين. ولقد أصبح بنك ناصر الاجتماعى هو الجهة التى تودع فيها أموال التركات التى لا يوجد لها ورثة أو من فى حكمهم.

#### مسائل عامة

١- توفيت عن : زوج وبنت ابن وبنت ابن وأم وأخت لأب وأخت لأم والتركة ٢٦ فدانا .

#### الحل

تحجب الأخت لأم بالفرع لوارث المؤنث

زوج	بنت ابن	بنت ابن ابن	أم	أخت لأب
٤/١	٢/١	٦/١	٦/١	الباقى تعصبا
فرضا لوجود	لاتفرادها	تكملة	فرضا لوجود	
الفرع الوارث	وعدم العاصب	الثنتين	الفرع الوارث	

## أصل المسألة : ١٢

لم يتبقي لها شيء ٢ ٢ ٦ ٣

عالت إلى ١٣

قيمة السهم =  $٢٦ \div ١٣ = ٢$  ف

نصيب الزوج =  $٣ \times ٢ = ٦$  ف

نصيب بنت الابن =  $٦ \times ٢ = ١٢$  ف

نصيب بنت ابن الابن =  $٢ \times ٢ = ٤$  ف

نصيب الأم =  $٢ \times ٢ = ٤$  ف

٢- توفي عن : زوجة وأخوين لأب وأختين لأب وأختين لأم

وابن أخ شقيق وابن عم شقيق والتركة ٣٦ ألف جنيه .

## الحل

يحجب ابن الأخ الشقيق بالأخوين لأب ويحجب ابن العم الشقيق

بالأخ لأب وبابن الأخ الشقيق.

زوجة أختين لأم أخوين لأب وأختين لأب

الباقي تعصبا للذكر ٣/١ ٤/١

ضعف الأنثى

اصل المسألة : ١٢

٥

٤

٣

ولما كانت الخمسة لا تقبل القسمة على الأخوين لأب والأختين لأب بدون كسر . لذا يجب تصحيح المسألة بضرب عدد الرعوس فى أصل المسألة ثم فى سهم كل وارث .

الأصل الجديد : ٧٢

٣٠

٢٤

١٨

للأخوين ٢٠ سهم

وللأختين ١٠ اسهم

$$\text{قيمة السهم} = 72 \div 36000 = 0.002 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 18 \times 0.002 = 0.036 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأختين لأم} = 24 \times 0.002 = 0.048 \text{ ج}$$

$$\text{لكل أخت لأم} = 6000 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأخوين لأب} = 20 \times 0.002 = 0.04 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأختين لأب} = 10 \times 0.002 = 0.02 \text{ ج}$$

٣- توفي عن : بنت ابن وأم وأم وأخت لأب وجد وأختين

## الحل

تُحجبت الأختان لأم بالفرع المؤنث والجد

بنت ابن أم أم جد أخت لأب

٢/١ ٦/١ الباقي تعصبا لأن المقاسمة

فرضا لاتفرادها فرضا خير للجد من السدس وعدم العاصب

اصل المسألة : ٦

٣ ١ (٢) تقسم بين الأخت والجد بنسبة

١ : ٢

ولما كان العدد ٢ لا يقبل القسمة على ٣ لذا يجب تصحيح المسألة

بضرب أصلها في ٣ أي  $١٨ = ٦ \times ٣$

٩ ٣ ٦ للجد ٤ وللأخت ٢

قيمة السهم  $= ١٨ \div ٣٦ = ٢$  ف

نصيب بنت الابن  $= ٩ \times ٢ = ١٨$  ف

نصيب الجدة  $= ٣ \times ٢ = ٦$  ف

نصيب الجد =  $2 \times 4 = 8$  ف

نصيب أخت الأب =  $2 \times 2 = 4$  ف

٤- توفيت عن زوج وبنتا ابن وأخت شقيقة واب وأم وأخت لأب وأخت لأم والتركة ١٥ ألف جنيه .

تحجب الأخت الشقيقة والأخت لأب والأخت لأم عن الميراث بالأب كما تحجب الأخت لأم بالفرع الوارث المؤنث .

زوج	بنت ابن	أب	أم
٤/١	٣/٢	٦/١ + ٦/١	٦/١

أصل المسألة : ١٢

٣                      ٨                      ٢                      ٢

عالت إلى ١٥ وبالتالي لم يتبق للأب شيء ليرثه بالتعصيب وورث بالفرض فقط .

قيمة السهم =  $15000 \div 15 = 1000$  ج

نصيب الزوج =  $1000 \times 3 = 3000$  ج

نصيب بنتا الابن =  $1000 \times 8 = 8000$  ج

لكل بنت ابن ٤٠٠٠ ج

نصيب الأب =  $1000 \times 2 = 2000$  ج

نصيب الأم =  $1000 \times 2 = 2000$  ج

## الفصل الثامن

### الأرث بالتقدير

لقد سبق أن ذكرنا شروط الميراث وقلنا أن من شروطه تحقق حياة الوارث وقت وفاة المورث ، وتحقق وفاة المورث مع وجود سبب الأرث وانتفاء الموانع ، ولكن وجدت حالتان لا نستطيع القول أنهما يتمتعان بالحياة الحقيقية و أنهما قد ماتا بالفعل ونطبق عليهما الحكم المناسب بتوريثهما أو عدم توريثهما ، فالجنين في بطن أمه لا يمكن أن نعتبره حياً و متمتعاً بحياة مستقرة ، والمفقود لذى انقطع خبره ولا تعلم حياته أو مماته ولذا أطلق الفقهاء على هاتين الحالتين الارث التقديري فالارث يكون تقديراً وافتراساً في هاتين الحالتين وما يشبههما .

وسنخصص المبحث الأول للحديث عن ميراث الجنين ، والمبحث الثاني للمفقود ، والمبحث الثالث للأسير والمبحث الرابع للخنثي .

## المبحث الأول

### ميراث الجنين

الجنين في بطن أمه وأن كا غير متمتع بحياة حقيقية إلا أن له حياة احتمالية تقديرية ولذا فإن الفقهاء أعطوه حياة حكمية بالنسبة لميراثه من مورثه ويكون وارثا إذا تحقق فيه شرطان:

**الشرط الأول:** أن يولد حيا لكي تكون حياته عند الولادة امتدادا لحياته في رحم أمه ودليلا عليها . فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا استهل المولود ورث) رواه أبو داود.

وعن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله والمسور بن مخزومة قالا (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل) ذكره أحمد بن حنبل في رواية انه عبد الله.

يقول ابن الأثير : استهل المولود إذا بكى عند ولادته وهو كناية عن ولادته حيا وإن لم يستهل بل وجدت إمارة تدل على حياته<sup>(١)</sup>. وقد اختلف الفقهاء في الأمر الذي تعلم به حياة المولود ، فذهب الكرخي إلى أنه الصوت أو الحركة وذهب الشافعي وزفر ومالك إلى أنه لا

---

(١) نيل الأوطار ١٥٨/٧.



يرث مالم يستهل صارخاً<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك فإذا ولد الجنين ميتاً بغير جنائية على أمه فإنه لا يرث مورثه لأنه لم يكن حياً وقت موت مورثه ولا يوجد دليل على ذلك ، باتفاق الفقهاء على هذا.

وأما إذا ولد الجنين ميتاً بجنائية على أمه فإن الفقهاء اختلفوا فى توريثه :

فالجمهور يقول : بأنه لا يرث أيضاً فى هذه الحالة ، لعدم وجود ما يدل على حياته .

وأما الحنفية ؛ فيقولون بتوريثه. لأن الشارع قدر حياته قبل الجنائية بدليل ايجابه غرة على الجانى والغرة تعويض من الجانى لأمه والتعويض إنما يجب فى الجنائية على الحى فقط ، وطالما أن الشارع قد اعتبره حياً قبل الجنائية وأنه مات بسببها ، فإنه يكون حياً بالنسبة لميراثه من غيره وبالتالي فإنه يرث مورثه الذى توفى وهو فى رحم أمه ثم يوزع نصيبه فى الميراث المذكور على ورثته الأحياء كما يرثون الغرة - التعويض - أيضاً.

هذا وقد اشترط المالكية والشافعية والحنابلة أن تتم ولادة الجنين كله حياً ، ولكن الحنفية يكتفون بخروج أكثره حياً ، فإذا أنزلت رأسه

---

(١) المبسوط ٥١/٣٠ المجموع ٦١٠/١٦ ، كشف القناع ٤٦٠/٤.

وظهرت حياته وظل حيا حتى خرج الصدر كله فإنه يرث عندهم وكذا إذا نزل برجليه وظهرت حياته وظل حيا حتى ظهرت سرته ثم مات بعد ذلك فإنه يرث عند الحنفية في الصورتين ، لأن الأكثر يأخذ حكم الكل.

وقد أخذ قانون المواريث برأى الجمهور في هذا الشأن فنصت المادة الثانية:

على أنه : " يجب لاستحقاق الارث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتا " : كما اشترط لميراث الحمل في المادة ٤٣ أن يولد حيا وبنييت المذكرة الايضاحية أن القانون خالف المذهب الحنفى فى القول بتوريث الجنين إذا ولد أكثره حيا ، وأخذ برأى الجمهور كما ذكرنا .

هذا وثبتت حياة الجنين بأى إمارة تدل عليها ، كبكاء الولد أو عطاسة أو مصه للثدى ، وقد ذكرنا أن الفقهاء اختلفوا فى الأمر الذى تعلم به حياة المولود وجاءت المذكرة الايضاحية فوضحت ذلك بقولها :

" إن حياة المولود تثبت للقاضي بثبوت أعراض ظاهرة الحياة اليقينية كالبيكاء والصراخ والشهيق ، فإذا لم يثبت شيء من ذلك كان للقاضي الرجوع إلى رأى الأطباء الشرعيين للتحقق من أن المولود ولد حيا حياة يقينية".

الشرط الثاني: أن يولد الجنين فى مدة تدل على وجوده فى بطن

أمه وقت موت مورثه ، فإذا تخلف هذا الشرط لم يرث الجنين شيئاً ، لأن الارث خلافة للمتوفى والمعدوم لا يتصور خلافته ، فشرط الميراث أن يكون الوارث حياً وقت موت المورث واكتفى فى الحمل بوجود الجنين فى رحم أمه . واعتبر حياً حتى ولو كان نطفه فقط لوجود اصل الحياة فيه . وجاء فى المذكرة الإيضاحية ( اشترط أن يكون المستحق للارث حياً وقت موت المورث أو الحكم بموته لا يخرج به الحمل إذا ولد حياً بعد موت المورث ، لأنه فى هذه الحال معتبر من الأحياء عند موت مورثه " وإذا قصت المادة الثانية بتوريثه فقالت ( يجب لاستحقاق الارث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث و وقت الحكم باعتباره ميتاً ) فالجنين يعتبر وارثاً إذا ولد حياً خلال مدة معينة (م ٤٣) (١).

وفيما يتعلق بالمدة فقد اختلف الفقهاء فى حديها الأدنى والأقصى على النحو الآتى :

ذهب الجمهور: إلى أن أقل مدة للحمل ستة أشهر (٢). واستدلوا على صحة رأيهم بقوله تعالى : ( وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ) . فإذا خصمنا مدة الفطام وهى سنتان لم تبق للحمل غير ستة أشهر .

وذهب ابن تيمية إلى أن أقل مدة للحمل تسعة أشهر لأن مدة

---

(١) كشف القناع للبهوتى ٤/٦٣

(٢) د. زكريا البري ، المرجع السابق ٢٥٢ .

الحمل هذه هي الأعم والأغلب ، ولقد أخذ القانون بهذا الرأي .

وأما أقصى مدة للحمل : فقد ذهب الحنفية وأحمد بن حنبل في رواية عنه إلى أن أكثر مدة للحمل سنتان ، فقد روى عن عائشة رضي الله عنها قولها : ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين بقدر ما يتحول ظل عمود المغزل).

وأما الليث بن سعد فيري : أن أكثر مدة للحمل ثلاث سنين ، وأما الشافعي وأحمد بن حنبل في رواية فيريان : بأن أكثر مدة للحمل أربع سنين.

ويري بعض أصحاب مالك أن أكثر مدة للحمل سبع سنين وأما محمد بن الحكم المالكي فيري : أن أكثر مدة للحمل سنة هلالية.

ويرد داود الظاهري بأن أكثر مدة للحمل هي تسعة أشهر. ولقد نص قانون المواريث في المادة (٤٣) على أنه : (إذا توفي الرجل عن زوجته أو عن معتدته فلا يرثه حملها إلا إذا ولد حيا لخمس وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفرقة ولا يرث الحمل غير أبيه إلا في الحالتين الآتيتين:

(الأولى) أن يولد حيا لخمس وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الموت أو الفرقة إن كانت أمه معتدة عدة موت أو فرقة ومات المورث أثناء العدة .

(الثانية) أن يولد حيا لسبعين ومائتى يوم على الأكثر من وفاة المورث أن كان من زوجية قائمة وقت الوفاة.

### فالقانون قد فرق بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان الجنين (الحمل) من المتوفى نفسه ، كان توفى وترك زوجته أو مطلقته حاملا ، فإن هذا الجنين لا يرث من المتوفى ولا من أقاربه إلا إذا ولد حيا خلال ثلاثمائة وخمسة وستين يوما على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الطلاق . لأنه إذا ولد فى هذه المدة فإنه يكون دليلا على وجود الجنين فى رحم أمه وقت وفاة مورثه ، ولكن إذا ولدته أمه بعد هذه المدة فإنه لا يرث شيئا لأن ولادة الجنين بعد مرور سنة شمسية كاملة دليل على أن الحمل حدث بعد وفاة الزوج ولذا لا يثبت به نسب ولا ميراث .

الحالة الثانية: إذا كان الحمل من غير المتوفى وكان غير محبوب من الارث فيجب التفرقة بين ما إذا كانت الزوجية قائمة بين الحامل والغير وبين ما إذا كانت غير قائمة بسبب الوفاة أو التطليق.

ومن أمثلة ذلك : أن يتوفى شخص عن زوجة أبيه الحامل أو زوجة ابنه الحامل أو أمه الحامل من غير أبيه أو زوجة عمه الشقيق أو لأب أو زوجة أخيه الشقيق أو لأب أو لأم إلخ .

أ- إن كانت الزوجية قائمة بينهما: فشرط ميراث الجنين

فى هذه الحالة أن يولد خلال تسعة أشهر أى ٢٧٠ يوم - على الأكثر من تاريخ موت المورث ، لأن ولادته خلال هذه الفترة تؤكد وجوده فى رحم أمه وقت موت مورقه ، ولكن إذا ولد بعد مرور هذه المدة المذكورة ، فإنه لا يرث لعدم التأكد من وجوده فى رحم أمه وقت وفاة المورث.

#### ب- أما إذا كانت الزوجية غير قائمة بينهما: وذلك فى

حالة وفاته أو طلاقها منه ، أى أن الزوجة المذكورة تكون معتدة عدة وفاة أو إطلاق فإذا مات المورث فى أثناء عدة الحامل المطلقة أو المتوفى عنها زوجها ، فإن الجنين يرث مورثه إذا ولد حيا خلال سنة شمسية على الأكثر للتأكد من وجوده فى رحم أمه وقت موت مورثه ، ولكن إذا ولد بعد مرور سنة من تاريخ وفاة المورث فإنه لا يرث لعدم التأكد من وجوده فى رحم أمه وقت موت مورثه .

فإذا مات شخص عن زوجته الحامل ، فإن الجنين يرث من أبيه إذا ولد حيا خلال سنة ميلادية على الأكثر من تاريخ موته فنسبه ثابت من الأب المتوفى وهذا يعد دليلا كافيا على وجوده فى رحم أمه وقت موت الأب .

وإذا مات شخص عن مطلقة الحامل فإن الجنين يرث من أبيه إذا ولد حيا خلال سنة ميلادية على الأكثر - ٣٦٥ يوم - من تاريخ الطلاق ، فنسب الجنين ثابت من أبيه وهذا يعد دليلا كافيا على وجوده

فى رحم أمه وقت الطلاق ولكن إذا ولد الجنين المذكور بعد مرور سنة من تاريخ الوفاة أو الطلاق فإنه لا يرث لدلالة هذا على عدم وجوده فى بطن أمه وقت وفاة المورث أو طلاقه لها .

وإذا توفى إنسان عن أمه الحامل من شخص غير أبيه ، فإن هذا الجنين يرث المورث المتوفى إذا لم يكن محجوباً من أحد ، فهو إما أخ أو أخت لأم بشرط ولادته حياً خلال سنة ميلادية على الأكثر من تاريخ وفاة زوج الأم أو طلاقه لها ، فنسب الجنين المذكور يثبت من أبيه لذا فإنه يكون موجوداً فى رحم أمه قبل وفاة أبيه أو قبل طلاقه لأمه ، وهذا يكون دليلاً على وجوده فى رحم أمه وقت وفاة المورث .

وإذا كانت الولادة بعد المدة المذكورة لا يرث لعدم وجوده وقت وفاة أبيه أو طلاقه لأمه .

ولكن إذا كانت الزوجية قائمة بين أمه وزوجها المذكور ، ومات أخوه لأمه ، وأمّه حامل من غير أبيه ، فإن هذا الجنين يرث من أخيه لأمه المتوفى إذا ولد خلال ٢٧٠ يوماً على الأكثر من تاريخ الوفاة ، لأن ولادته خلال هذه المدة دليل على وجوده فى رحم أمه وقت وفاة المورث .

فإذا ولد بعد المدة المذكورة فإنه لا يرث لعدم التحقق من وجوده فى بطن أمه وقت وفاة المورث لاحتمال أن الحمل قد حدث بعدها ، ونسب الجنين ثابت من أبيه بفراش الزوجية القائمة ، فلا حاجة إلى

. الاحتياط والأخذ بأكثر مدة للحمل .

### كيفية التصرف فى التركة قبل ولادة الجنين:

اختلف الفقهاء فى كيفية التصرف فى التركة إذا كان من جملة الورثة حمل مستكن فى الرحم ، لأن الجنين المذكور لا يعلم على وجه اليقين هل موجود حقيقة أو غير موجود وغذا كان موجودا فهل هو ذكر أو أنثى منفردا أو متعددا هذا إذا لم يوافق الورثة على تأخير القسمة إلى أن يتضح أمر الجنين . أما إذا تراضوا ووافقوا على تأجيل قسمة التركة إلى ولادة الجنين فإن الاختلاف لا يكون موجودا لأن تقسيم التركة وتوزيعها سيكون على الموجود من الورثة وقت وفاة المورث بالإضافة إلى الولد الذى كان جنينا وقت وفاة المورث .

### ونستطيع أن نلخص آراء الفقهاء فى النقاط الآتية:

**الرأى الأول:** يجب تأجيل قسمة التركة إلى أن يولد الجنين ، ويتضح أمره فالجنين سيود خلال مدة محدودة بخلاف المفقود ، ذهب إلى ذلك أحد الفقهاء من الشافعية وهو الرأى الراجح فى المذهب المالكى .

**الرأى الثانى:** يجب تقسيم التركة بين الورثة ولا ينظر إلى الجنين لأنه لم يتحقق من وجوده فإذا أنزل الجنين حيا نقضت القسمة وبعاد تقسيمها مرة أخرى على جميع الورثة بما فيهم الجنين الذى ولد حيا .



ذهب إلى ذلك بعض الحنفية .

الرأى الثالث: يوقف للجنين الحمل - الأكثر من ارث ذكرين أو اثنيين لأنه . غالب الوقوع ذهب إلى ذلك محمد بن الحسن وأبو يوسف فى رواية والحنابلة<sup>(١)</sup>.

الرأى الرابع: يوقف للحمل نصيب واحد لأنه الغالب المعتاد مع أخذ كفيل من الورثة الذين تتغير أنصابتهم بتعدد الحمل لضمان رد الزيادة فى أنصبتهم احتياطاً للحمل. ذهب إلى ذلك الليث بن سعد وأبو يوسف فى رواية عنه ، وهو الرأى المفتى به عند الحنفية<sup>(٢)</sup>.

الرأى الخامس : إن مات رجل وترك حملاً وله وارث غير الحمل نظرت ، فإن كان له سهم مقدر لا ينقص كالزوج والزوجة دفع إليه نصيبه ويوقف الباقي إلى أن ينكشف أمر الجنين وإن لم يكن له سهم مقدر كالابن وقف الجميع لأنه لا يعلم أكثر مما تحمله المرأة<sup>(٣)</sup> ، ذهب إلى ذلك الشافعى رضى الله عنه.

الرأى السادس: يوقف للحمل نصيب اربعة بنين أو أربع بنات ويعطى باقى الورثة أقل الأنصبة ايهما أكبر احتياطاً لأنه قد وقع ذلك . ذهب إلى ذلك أبو حنيفة ومالك فى رواية عنه.

---

(١) الإقناع ١٠٨/٣ .

(٢) حاشية ابن عادين ٥٠١/٥ ، المبسوط ٥٢/٣٠ .

(٣) المجموع ١٠٩/١٦

هذا وقد أخذ القانون بالرأى الرابع وهو مذهب الليث بن سعد وأبو يوسف فى رواية عنه. فنصت المادة ٤٣ على أنه : (ويوقف للحمل من تركة المتوفى أوفر النصيبين على تقدير أنه ذك أو أنثى).

### وحالات ميراث الجنين لا تخرج عن الحالات الآتية:

الحالة الأولى: أن يكون غير وارث على فرض ذكوره أو أنوثته ، وفى هذه الحالة لا يوقف له شيء من التركة وتوزع على الورثة الموجودين .

مثال ذلك : توفى عن : ابن وأم حامل من غير أبيه. فالحمل هنا : أما أن يكون أخا لأم أو أختا لأم ، وعلى كل الاحتمالين هو محجوب عن الميراث بالابن ، والتركة توزع على الأم والابن ، للأم السدس والباقي للابن تعصبيا.

مثال آخر : توفى عن أخ لأب وزوجة أخيه لأب الحامل . فإن الجنين هنا أما أن يكون ابن أخ لأب أو بنت أخ لأب فإذا كان ابن أخ لأب فهو محجوب بالأخ لأب ، وإذا كان الجنين بنت أخ لأب فإنها لا ترث مع الأخ لأب لأنها من ذوى الرحم . والتركة كلها من نصيب الأخ لأب .

الحالة الثانية: أن يكون وارثا على فرض دون آخر. وفى هذه الحالة يوقف له نصيبه على فرض كونه وارثا ، فإن اتضح أنه وارث

أخذ نصيبه الموقوف له وأن اتضح أنه غير وارث وزع نصيبه على الورثة الموجودين معه فى المسألة .

مثال ذلك: توفى عن بنت وبنت ابن وعم لأب وزوجة أخ لأب حامل من زوجها المتوفى .

على فرض ذكوره احني يكون الورثة كالاتى:

بنت	بنت ابن	ابن أخ لأب (الجنين)	عم لأب
٢/١	٢/١	الباقى تعصبيا	محجوب باين الأخ لأب

وعلى فرض أنوثه الحنين يكون الورثة كالاتى:

بنت	بنت ابن	بنت أخ لأب (الجنين)	عم لأب
٢/١	٦/١	من ذوى الأرحام	الباقى تعصبيا

وعلى ذلك يوقف للجنين نصيبه على فرض ذكورته حتى يتضح حاله فإن بان ذكراً أخذه وأن بان أنثى أعطينا النصيب الموقوف للعم لأب .

مثال آخر : توفيت عن : زوج وأخت شقيقة وزوجة أبيها المتوفى الحامل منه.

### على فرض أنوثة الجنين :

زوج	أخت ش	أخت لأب ( الجنين )
٢/١	٢/١	٦/١
فرضاً	فرضاً	تكملة الثلثين

### على فرض ذكورة الجنين يكون الورثة كالاتى:

زوج	أخت شقيقة	أخ لأب (الجنين)
٢/١	٢/١	ب. ع.
فرضاً	فرضاً	ولم يتبق له شئ

وعلى ذلك يوقف للجنين نصيبه على فرض أنوثته حتى يتضح حاله فإن بان أنثى أخذ نصيبه وأن بان ذكراً لم يأخذ شيئاً ورددناه على الزوج والشقيقة بالتساوى فلكل منهما نصف التركة.

الحالة الثالثة: أن يكون وارثاً على كلا الفرضين ولا يختلف نصيبه فى كلا الفرضين.

مثال ذلك: توفيت عن : زوج وأم حامل من غير ابها .

فعلى فرض ذكورة الجنين يكون أخا لأم ، وعلى فرض أنوثة الجنين يكون أختاً لأم. وعلى كلا الفرضين يكون نصيبه سدس التركة.

وعلى ذلك يحفظ هذا النصيب ويؤخذ من الأم كفيل لأن سـمـهـمـهـا  
يتغير إذا تعدد الحمل فترث السدس بدلا من الثلث.

### الحالة الرابعة:

أن يكون وارثا على كلا الفرضين ويزيد نصيبه على فرض  
الذكورة ون فرض الأنوثة.

مثال ذلك : توفي عن : زوجته الحامل وأب وأم وبنت .

### أولا : على فرض ذكورة الجنين :

زوجة	أب	أم	بنت	ابن (الجنين)
٨/١	٦/١	٦/١	للذكر ضعف الأنثى	

أصل المسألة : ٢٤

٣	٤	٤	١٣	
---	---	---	----	--

### ثانيا : على فرض أنوثة الجنين :

زوجة	أب	أم	بنتين أحدهما (الجنين)
٨/١	٦/١	٦/١	٣/٢

أصل المسألة : ٢٤

٣	٤	٤	١٦	عالت إلى ٢٧
---	---	---	----	-------------

نصيب الجنين على فرض ذكوره أكثر من فرض أنوثته ، ولذا يحفظ له أوفر النصيبين وهو نصيبه على فرض ذكوره.

الحالة الخامسة: أن يكون وارثا على كلا الفرضين ويزيد نصيبه على فرض الأنوثة دون فرض الذكورة.

مثال ذلك : توفيت عن : زوج وأم حامل من أبيها.

أولا : على فرض ذكورة الجنين:

زوج	أم	أخ شقيق
٢/١	٣/١	الباقي تعصبا

اصل المسألة : ٦

٣                      ٢                      ١

ثانيا : على فرض أنوثة الجنين:

زوج	أم	أخت شقيقة
٢/١	٣/١	٢/١

أصل المسألة : ٦

٣                      ٢                      ٣ وتعول إلى ٨

فنصيب الجنين على فرض أنوثته أكثر من نصيبه على فرض ذكوره لذا يحفظ له النصيب الأكبر وهو على فرض أنوثته الجنين.

### أمثلة محلولة

١- توفي عن : أب وأم أم وأخت شقيقة وأخ شقيق وأخوين لأب وزوجة حامل والتركه ٩٦ فدانا.

### الحل

#### على فرض ذكورة الجنين:

المحبوبون : الأخت ش والأخ ش والأخوين لأب بالفرع المذكور والأب

أب	أم أم	زوجة	ابن
٦/١	٦/١	٨/١	ب . ع .

أصل المسألة : ٢٤

الأسهم ٤ ٤ ٤ ٣ ١٣

قيمة السهم =  $24 \div 96 = 4$  ف

نصيب الأب =  $4 \times 4 = 16$  ف

نصيب الجدة =  $4 \times 4 = 16$  ف

نصيب الزوجة =  $3 \times 4 = 12$  ف

نصيب الابن =  $13 \times 4 = 52$  ف

وعلى فرض أنوثة الحنين:

المحبوبون : الأخت ش والأخ ش والأخوين لأب بالأب .

أب	أم	زوجة	بنت
$6/1 + ع$	$6/1$	$8/1$	$2/1$

اصل المسألة : ٢٤

$1+4 \quad 3 \quad 4 \quad 12$

قيمة السهم =  $96 \div 24 = 4$  ف

نصيب الابن =  $5 \times 4 = 20$  ف

نصيب الجدة =  $4 \times 4 = 16$  ف

نصيب الزوجة =  $3 \times 4 = 12$  ف

نصيب البنت =  $12 \times 4 = 48$  ف

ويلاحظ أن نصيب الجدة والزوجة لم يتغير في كلا الفرضين ،

ولذا يسلم لكل واحدة منهما نصيبه ، ونحجز أوفر النصيبين للجنين

وهو نصيب الابن فإذا بان ذكره أخذ نصيبه وأن بان أنثى أخذت



نصيبها المنصوص عليه في الفرض الثاني وهو ٤٨ فدانا واربعة أفدنة تعطى للأب بالتعصيب . مع التتويه إلى أن الأب يأخذ أقل النصيبين في كلا الفرضين حتى يتضح ذكورة الجنين أو أنوثته .

٢- توفي عن : بنتان وعم شقيق وزوجة أخ لأب حامل والتركه ١٢ ألف ج

### الحل

أولا على فرض ذكورة الجنين:

بنتان	ابن أخ لأب (الجنين)	عم شقيق
٣/٢	الباقى تعصبا	محجوب بابن الأخ لأب

اصل المسألة : ٣

٢ ١ -

قيمة السهم =  $12000 \div 3 = 4000$  ج

نصيب البنات =  $4000 \times 2 = 8000$  ج

نصيب ابن الأخ لأب =  $4000 \times 1 = 4000$  ج

ثانيا : على فرض أنوثة الجنين:

بنتان	بنت الأخ لأب (الجنين)	عم شقيق
٣/٢	من ذوى الأرحام لا ترث	الباقى تعصبا
		في هذه المسألة

أصل المسألة : ٣

$$\text{قيمة السهم} = 12000 \div 3 = 4000 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب البنات} = 4000 \times 2 = 8000 \text{ ج}$$

$$\text{نصيب العم الشقيق} = 4000 \times 1 = 4000 \text{ ج}$$

وبلاحظ أن نصيب البنات لم يتغير في كلا الفرضين ولذا يسلم إليهما ، ويحجز للجنين نصيب ذكر لأنه أوفر النصيبين ، كما أنه لا يرث على فرض أنه أنثى وننتظر إلى أن يولد الجنين فإن ظهر أنه ذك أخذ نصيبه المحجوز وأن ظهر أنه أنثى أعطى النصيب المحجوز للعم الشقيق ليرثه بالتعصيب.

٣- توفي عن : زوجة وأم حامل من أبيه والتركه ٤٨

فداناً .

أولاً : على فرض

الحل

أولاً : على فرض ذكوة الجنين:

زوج	أم	أخ شقيق (الجنين)
٢/١	٣/١	الباقي تعصبا

اصل المسألة : ٦

٣                      ٢                      ١

$$\text{قيمة السهم} = ٤٨ \div ٦ = ٨ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوج} = ٨ \times ٣ = ٢٤ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأم} = ٨ \times ٢ = ١٦ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأخ الشقيق} = ٨ \times ١ = ٨ \text{ ف}$$

ثانيا : على فرض انوثة الحنين:

زوج                      أم                      أخت شقيقة (الجنين)

٢/١                      ٣/١                      ٢/١

اصل المسألة : ٦

٣                      ٢                      ٣ عالت إلى ٨

$$\text{قيمة السهم} = ٤٨ \div ٦ = ٨ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوج} = ٦ \times ٣ = ١٨ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأم} = ٦ \times ٢ = ١٢ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأخت الشقيقة} = ٦ \times ٣ = ١٨ \text{ ف}$$

ويلاحظ أن نصيب الجنين على فرض أنه أنثى أفضل النصيبين  
ولذا يحجز له ١٨ فدانا ويعطى الزوج والأم أقل الأنصبة أي يعطى  
للزوج ١٨ فدانا وللأم ١٢ فدانا ، وننتظر إلى أن يولد الجن فإن بان  
أنه أنثى أخذ النصيب المحجوز له وأن بان أنه ذكر أخذ ثمانية أفدنة  
ووزعت العشرة أفدنة على الزوج والأم فيعطى للزوج ستة أفدنة  
وتعطى الأم الأربعة أفدنة.

٤- توفي عن: زوجة وأختين لب وأم حامل من غير أبيه  
والتركة ٦٠٠٠ ج

### الحل

زوجة	أختين لأب	أم	أخ وأخت لأم (الجنين)
٤/١	٣/٢	٦/١	٦/١

أصل المسألة : ١٢

٣                      ٨                      ٢                      ٢ عالت إلى ١٥

قيمة السهم =  $٦٠٠٠ \div ١٥ = ٤٠٠$  ج

نصيب الزوجة =  $٤٠٠ \times ٣ = ١٢٠٠$  ج

نصيب الأختين لأب =  $٤٠٠ \times ٨ = ٣٢٠٠$  ج

نصيب الأم =  $٤٠٠ \times ٢ = ٨٠٠$  ج

نصيب الأخ والأخت لأم =  $2 \times 400 = 800$  ج

ونلاحظ في هذه المسألة أن نصيب الجنين لم يتغير بذكوره أو  
بأنثوته ، ولذا يعطى للزوجة والأختين لأب والأم أنصبتهم ويحجز لولد  
الأم نصيبه يعطى له عند ولادته حيا.

## المبحث الثانى

### ميراث المفقود

المفقود هو شخص انقطع خبره لا تعلم حياته أو مماته .

#### والمفقود نوعان :

أحدهما : الغالب من حاله الهلاك وهو من يفقد فى مهلكه ، كمن يسافر فى سفينة وتعرض السفينة لحادث يؤدى إلى غرقها ويترتب على ذلك غرق بعض الركاب وفقد البعض الآخر ، أو الجندى الذى يفقد فى الحرب أو كمن يخرج إلى الصلاة أو إلى حاجة كسراء بضاعة أو سلعة من بقالة قريبة ولا يعود ولا يعلم خبره . فهذا المفقود يحكم القاضى بموته إذا استمر فقده أربع سنين كاملة .

الثانى : الغيبة التى لا يغلب فيها الهلاك بل ظاهرها السلامة كمن يسافر للتجارة أو للسياحة أو لطلب العلم وللفقهاء فى هذا النوع من القعد رأيان :

الرأى الأول : لا يقسم ماله ولا تتزوج امرأته حتى يتيقن موته أو يمضى عليه مدة لا يعيش فى مثلها . وهذه المدة متروكة إلى اجتihad القاضى . وهذا قول الشافعى ومحمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة وهو المشهور عن أبى حنيفة ومالك وأبى يوسف صاحب أبى حنيفة .

الرأى الثانى : انتظار مدة يغلب أنه لا يعيش أكثر منها واختلفوا  
فى هذه المدة . فمن قائل بأنها تسعون سنة وآخر سبعون وآخر يقول  
ينتظر مائة وعشرون سنة (١)

وذهب الحنفية إلى أن المفقود لا يعد ميتاً إلا إذا توفى جميع أقرانه  
ونظائره والراجح فى رأى هو الرأى الأول . فبترك للقاضى تقديره  
الذى يحكم بعدها بموته وفقاً لظروف الواقعة المعروضة أمامه . ومن  
المعروف أن وسائل الاتصال الحديثة ووجود سفارات وقنصليات  
للدولة فى معظم الدول . ومن السهولة بمكان معرفة حال المفقود هل  
هو حي أو ميت . وبعد الاستعلام عنه بكل الوسائل الممكنة بحكم  
القاضى بموته أياً كانت المدة التى مرت على فقده .

هذا وقد أخذ القانون المصرى بالتفرقة التى قال بها الحنابلة  
فالمفقود الذى يغلب هلاكه اشترط القانون مضي أربع سنين من تاريخ  
فقده وأما المفقود الذى لا يغلب هلاكه ويظن بقاؤه حياً فقد فوض  
القاضى فى المدة التى يحكم بعدها بموته بعد التحرى عنه بجميع  
الوسائل الممكنة التى تؤدى إلى معرفة حياته أو مماته .

### حكم ميراث المفقود :

#### أولاً : ميراث الغير من المفقود :

لا يجوز توزيع تركه المفقود على ورثته إلا بعد انكشاف حاله ،

(١) المغنى ٢٢٦/٦ .

فإن عاد حياً أخذ أمواله أما إن ثبت موته بالبينة فإنه يعتبر ميتاً من الوقت الذي مات فيه ، وفي هذه الحالة توزع تركته على ورثته الأحياء في هذا الوقت وأما أن ظل مفقوداً حتى حكم القاضي بموته فإن تركته لا توزع إلا على ورثته الأحياء وقت صدور الحكم من القاضي .

### ثانياً : ميراث المفقود من الغير :

من المعلوم سلفاً أن من شروط الوارث أن يكون حياً حياة حقيقية وقت موت المورث ولكن في موضوعنا هذا هناك احتمال حياة هذا المفقود ولذا فإنه يرث بطريقة التقدير احتياطاً وذلك بتقسيم التركة على أساس أنه حي ثم تقسم مرة أخرى على أساس أنه ميت ويتم وضع نصيبه عند أمين فإن ظهر حياً أخذه أما إن اتضحت وفاته في تاريخ معين ، فإننا ننظر في هذا التاريخ فإن كان في وقت سابق على وفاة المورث فإن هذا النصيب يوزع على ورثة هذا المورث الذين كانوا موجودين عند توزيع تركته . أي أن هذا النصيب لا يوزع على ورثة المفقود لأنه تأكد موته عند موت المورث .

وأما إن كان تاريخ وفاته في وقت لاحق على وفاة المورث فإن هذا النصيب ينضم إلى تركته ويوزع على ورثته لأنه كان حياً عند موت المورث المذكور .

أما إذا ظلت حالته مجهولة أي لم تعلم حياته أو مماته إلى أن حكم



القاضى بموته فالمفقود فى هذه الحالة يعتبر ميتا من تاريخ فقدته بالنسبة لمال الغير - المورث - لأن شرط حياة الوارث حياة حقيقية غير متحقق عند وفاة المورث وعلى هذا توزع حصته الموقوفة على مستحقيها .

وإذا عاد المفقود بعد الحكم بموته وتوزيع تركته على ورثته أو توزيع نصيبه من ميراث الغير ، فإنه يأخذ ما تبقى فى يد الورثة من أمواله أو يأخذ أمواله جميعها من أيديهم إذا لم يكونوا قد تصرفوا فى شئ منها لأن ملكيته ثابتة وقد تبين أن توزيعها لم يقم على أساس صحيح لأنه بنى على اعتباره ميتا ، وقد ظهرت حياته وفى حالة استهلاك هذه الأموال أو جزء منها ، فإنه لا يستطيع مطالبة الورثة بتلك الأموال أو بقيمتها لأنهم قد تصرفوا فيها استنادا إلى حكم القاضى ولذا فإنهم لا يكونوا ضامنين لشئ منها .

ونفس الحكم يطبق فى نصيبه من تركة الغير والذى وزع على ورثة هذا الغير بعد الحكم بموت المفقود أى أن للمفقود أن يسحب نصيبه أو ما تبقى منه بأيديهم ، ولا ضمان عليهم فيما تصرفوا فيه لأنهم تصرفوا فى هذا المال بحكم قضائى .

### كيفية توزيع التركة على الورثة إذا كان بينهم مفقود :

فى المسائل التى يكون ضمن الورثة مفقود يتبع الآتى :

أ- تقسم التركة على الورثة جميعا بما فيهم المفقود على افتراض حياته .

ب- تقسم التركة على الورثة جميعاً ما عدا المفقود على افتراض مماته .

ج- نحجز للمفقود نصيبه ويودع عند أمين حتى تتضح حالته .

د- نعطي للورثة أقل النصيبين على تقدير حياة المفقود أو موته ، ثم نودع فروق الأنصبة عند أمين .

فإن ظهر المفقود حياً أخذ نصيبه الموقوف له . أو إن اتضح وفاته قبل موت المورث أو لم يعلم حياته أو مماته حتى حكم القاضي بموته بناء على ما تجمع لديه من قرائن وأدلة فإن المفقود لا يستحق شيئاً من هذا النصيب ويرد على الورثة المستحقين له عند توزيع التركة .

وقد نص قانون المواريث على هذه الأحكام فى مادته الخامسة والأربعين " يوقف للمفقود من تركة مورثه نصيبه فيها فإن ظهر حياً أخذه وإن حكم بموته رد نصيبه إلى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه فإن ظهر حياً بعد الحكم بموته أخذ ما بقى من نصيبه بأيدى الورثة " .

### مسائل محلولة

١- توفى عن : زوجة وأختين لأب وأخ لأب مفقود والتركة ١١٢ فدناً .

## الحل

أولاً على فرض حياة المفقود يكون أنصاء الورثة الآتى :

زوج	أختين لأب	أخ لأب
٢/١	الباقى تعصيباً للذكر ضعف الأنثى	

أصل المسألة : ٢

للزوج سهم وللأختين لأب والأخ لأب سهم .

ولما كان السهم الواحد لا ينقسم على الأختين والأخ لذا يجب تصحيح المسألة بضرب عدد الرعوس وهو  $2 \times 4$  ، أصل المسألة = ٨ ثم نقوم بضرب عدد الرعوس فى سهام الورثة . فيكون للزوج ٤ سهام وللأختين لأب والأخ لأب ٤ سهام أى أن للأخ لأب سهمان وللأختين سهمين .

قيمة السهم الواحد =  $112 \div 8 = 14$  ف .

نصيب الزوج =  $4 \times 14 = 56$  ف .

نصيب الأختين لأب =  $2 \times 14 = 28$  ف لكل أخت ١٤ فداناً .

نصيب الأخ لأب =  $2 \times 14 = 28$  ف وهذا النصيب يوقف له حتى يتضح حاله .

ثانياً : على فرض موت المفقود يكون أنصباء الورثة كالآتى :

زوج                      أختين لأب

٢/١                      ٣/٢

أصل المسألة : ٦ للزوج ثلاثة أسهم وللأختين لأب أربعة أسهم  
فالمسألة فى هذه الحالة عائلة ، عالت إلى ٧ .

قيمة السهم الواحد =  $112 \div 7 = 16$  ف .

نصيب الزوج =  $3 \times 16 = 48$  ف .

نصيب الأختين لأب =  $4 \times 16 = 64$  ف .

لكل أخت ٣٢ فداناً

وعلى ذلك نعطى الورثة أقل النصيبين ثم يوقف للمفقود نصيبه  
على فرض حياته أى أن الزوج يعطى ٤٨ فداناً كما يعطى للأختين  
لأب أقل الأنصبة فى الحلين وهو ٢٨ فداناً ويوقف للمفقود نصيبه  
باعتباره حياً وهو ٢٨ فداناً ويودع فى حوزة أمين مع فروق الأنصبة  
للزوج وهو ٨ أفدنة أى أن جملة الأفدنة التى تكون فى حوزة هذا  
الأمين ٣٦ فداناً .

فإذا عاد المفقود حياً أعطى له نصيبه وهو ٢٨ فداناً وأعطى  
الزوج فرق نصيبه وهو ٨ أفدنة وإذا اتضحت حالة المفقود بالموت

فإن الأفدنة ٣٦ تعطى للأختين ويعاد توزيع الأنصبة بينهما لتحصل كل أخت على ٣٢ فدانا .

٢- توفي عن : زوجة وبنت ابن ابن وأخت شقيقة وجد وابن ابن ابن مفقود وأخت لأب وأخ لأب وعمة شقيقة وخال شقيق والتركة ٣٦٠٠٠ ج .

## الحل

المحبوبون في كلا الفرضين : الأخت لأب والأخ لأب محبوسان بالفرع الوارث المذكور على فرض حياته أو بالأخت الشقيقة لأنها عصبية مع الغير ( بنت ابن الابن ) على فرض موت المفقود ، والعمة الشقيقة والخال الشقيق محبوسان لأنهما من نوى الأرحام ولا ميراث لهما مع أصحاب الفروض والعصبات .

أولا : على فرض حياة المفقود يكون أنصباء الورثة كالاتى :

زوجة بنت ابن ابن ابن ابن ابن أخت شقيقة جد

٦/١

٨/١

وجود	الباقي تعصبا للذكر مثل	محبوبة بالفرع	وجود
الفرع الوارث	حظ الأنثيين	الوارث المذكور	الفرع المذكور

أصل المسألة : ٢٤ للزوجة ثلاثة أسهم وللجد أربعة أسهم وللبنات ابن ابن الابن وابن ابن الابن سبعة عشر سهما الباقية للذكر

٤

١٧

٣

ولما كان نصيب العصبية لا يقبل القسمة على ٣ (سهمان للفرع المذكر وسهم للفرع المؤنث) . لذا يجب أن تصحح المسألة بضرب عدد الرعوس في الأصل أى  $٣ \times ٢٤ = ٧٢$  ثم تضرب عدد الرعوس في السهام .

١٢

٥١

٩

لبنت ابن الابن ١٧ سهما ولابن ابن الابن ٣٤ سهما .

$$\text{قيمة السهم} = ٣٦٠٠٠ \div ٧٢ = ٥٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ٩ \times ٥٠٠ = ٤٥٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{نصيب بنت ابن الابن} = ١٧ \times ٥٠٠ = ٨٥٠٠ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب ابن ابن الابن} = ٣٤ \times ٥٠٠ = ١٧٠٠٠ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الجد} = ١٢ \times ٥٠٠ = ٦٠٠٠ \text{ ف}$$

ثانيا : على فرض موت المفقود يكون أنصباء الورثة كالاتى :

جد	أخت شقيقة	بنت ابن الابن	زوجة
-----		٢/١	٨/١
الباقى تعصبا للذكر مثل حظ الأنثيين		لانفرادها	لوجود الفرع الوارث
		وعدم العاصب	

أصل المسألة : ٢٤

$$3 \quad 12 \quad 3 \leftarrow 9 \leftarrow 6$$

قيمة السهم =  $36000 \div 24 = 1500$  ج

نصيب الزوجة =  $1500 \times 3 = 4500$  ج

نصيب بنت ابن الابن =  $1500 \times 12 = 18000$  ج

نصيب الأخت الشقيقة =  $1500 \times 3 = 4500$  ج

نصيب الجد =  $1500 \times 6 = 9000$  ج

وإذا نظرنا إلى هذين الفرضين وبتطبيق القاعدة المذكورة سلفاً .

(أ) يحفظ للمفقود ١٧٠٠٠ ج .

(ب) نصيب الزوجة تأخذه لأنه لا يتغير في الحالتين .

(ج) الأخت الشقيقة لا تأخذ شيئاً لأنها محجوبة في أحد الفرضين .

(د) يعطى لبنت ابن الابن ٨٥٠٠ ج أقل الأنصبة .

(هـ) يعطى للجد ٦٠٠٠ جنيه لأنه أقل الأنصبة .

(ز) يحفظ للمفقود نصيبه ١٧٠٠٠ ج عند أمين فإن عاد حياً أخذه

بالكامل وإن ثبتت وفاته يعطى للشقيقة ٤٥٠٠ ج ويعطى لبنت

ابن الابن ٩٥٠٠ ج لتكملة نصيبها وهو النصف ويعطى للجد ٣٠٠٠

لنكلمة نصيبه .

٣- توفي عن زوجة وأم وبنت مفقودة وأخ شقيق وأخ لأم والتركه

٤٨ فدانا .

أولاً : على فرض حياة المفقودة :

الورثة :

زوجة	أم	بنت	أخ شقيق	أخ لأم
٨/١	٦/١	٢/١	--	محجوب
لوجود الفرع الوارث	لاتفرادها	الباقي تعصيباً	بالفرع الوارث	
وعدم العاصب				

أصل المسألة : ٢٤

الأسهم : ٣      ٤      ١٢      ٥

قيمة السهم =  $٤٨ \div ٢٤ = ٢$  ف

نصيب الزوجة =  $٢ \times ٣ = ٦$  ف

نصيب الأم =  $٢ \times ٤ = ٨$  ف

نصيب البنت =  $٢ \times ١٢ = ٢٤$  ف

نصيب الأخ الشقيق =  $٢ \times ٥ = ١٠$  ف



ثانيا : على فرض وفاة المفقودة :

زوجة	أم	أخ ش	أخ لأم
٤/١	٦/١	الباقى تعصبا	٦/١
لعدم وجود	لتعدد الأخوة	لافراد	وعدم الحاجب
الفرع الوارث			

أصل المسألة : ١٢

الأسهم : ٣      ٢      ٥      ٢

$$\text{قيمة السهم} = ٤٨ \div ١٢ = ٤ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ٤ \times ٣ = ١٢ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأم} = ٤ \times ٢ = ٨ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الاخ ش} = ٤ \times ٥ = ٢٠ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب لأم} = ٤ \times ٢ = ٨ \text{ ف}$$

وبالمقارنة بين الفرضين وإعطاء الورثة أقل الأنصبة مع حفظ نصيب المفقود عند أمين مع فروق الأنصبة .

(أ) نصيب الزوجة ٦ أفدنة لأنه أقل النصيبين .

(ب) نصيب الأم تأخذه ( ٨ أفدنة ) لأنه لا يتغير فى الفرضين .

(جـ) نصيب الأخ الشقيق ١٠ أفدنة لأنه أقل النصيبين .

(د) نصيب البنت في الفرض الأول - الحياة - ٢٤ فدناً يحجز لها عند أمين إلى أن يتبين حالها .

(هـ) أما الأخ لأم فلا يأخذ شيئاً لاحتمال حياة البنت فتحجبه فإذا تبين وفاتها أخذ نصيبه وهو ٨ أفدنة .

وعلى ذلك فالزوجة في حال وفاة المفقودة يكمل نصيبها بإعطائها ٦ أفدنة ، وكذا يكمل نصيب الأخ الشقيق بإعطائه ١٠ أفدنة ويعطى للأخ لأم ٨ أفدنة نصيبه في حال وفاة المفقودة .

أما إذا تبين حياة البنت المفقودة فإنها تأخذ نصيبها وهو ٢٤ فدناً ولا تأخذ الزوجة ولا الأم ولا الأخ لأم شيئاً ، لأن الزوجة والأم قد أخذتا نصيبهما على افتراض حياة المفقودة وأما الأخ لأم فمحجوب بالبنت .

فروق الأنصبة = ٦ من الزوجة + ١٠ من الأخ الشقيق + ٨ نصيب الأخ لأم = ٢٤ ف وهو نصيب البنت .

## المبحث الثالث

### ميراث الأسير

الأسير هو : الشخص الذى وقع فى يد العدو واحتجز عندهم ، وهذا الأسير إما أن يعلم حاله وإما أن تكون حالته مجهولة .

فإذا كانت حالته معلومة فإنه يعامل على أساسها ، من حياة أو موت أو ردة فإذا كان حياً بقيت أمواله كما هى فلا توزع على ورثته . وإذا علم موته وزعت أمواله على ورثته الأحياء فى تاريخ وفاته .

أما إذا علمت رده فإنه يطبق عليه حكم المرتد وقد سبق بيانها .

وفى حالة الجهل بحالة لا يعلم مكانه وهل هو حى أو ميت فإن الأسير فى هذه الحالة يطبق عليه أحكام المفقود السابق بيانها فى المبحث السابق .

مثال : توفيت عن زوج وبنت ابن وأخت لأب وأخ لأب أسير وأخوين لأم وأخت لأم والتركة ٦٠ فدانا .

### الحل

المحبوبون : الأخوين لأم والأخت لأم لوجود الفرع الوارث المؤنث .

أولا : على فرض حياة الأسير :

زوج	بنت ابن	أخت لأب	أخ لأب
٤/١	٢/١	الباقى تعصبا للذكر مثل حظ الأنثيين .	
لوجود الفرع الوارث فرضا			
لانفرادها			

أصل المسألة : ٤

١                      ٢                      ١

تصحح المسألة بضرب أصلها فى ٣ ( عدد الرعوس )

$$\text{الأصل المصحح} = ٤ \times ٣ = ١٢$$

السهم = ٣                      ٦                      ٣ سهم للأخت  
وسهمان للأخ

$$\text{قيمة السهم} = ١٢ \div ٦ = ٥ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوج} = ٥ \times ٣ = ١٥ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب بنت الابن} = ٥ \times ٦ = ٣٠ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأخت لأب} = ٥ \times ١ = ٥ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأخ لأب} = ٥ \times ٢ = ١٠ \text{ ف}$$

## ثانياً : على فرض وفاة الأسير :

زوج	بنت ابن	أخت لأب
٤/١	٢/١	الباقى تعصيباً
لوجود	لاتفرادها	
الفرع الوارث	وعدم الحاجب والعاصب	

أصل المسألة : ٤

١                      ٢                      ١

قيمة السهم =  $٦٠ \div ٤ = ١٥$  ف

نصيب الزوج =  $١٥ \times ١ = ١٥$  ف

نصيب بنت الابن =  $١٥ \times ٢ = ٣٠$  ف

نصيب الاخت لأب =  $١٥ \times ١ = ١٥$  ف

وإذا نظرنا في هذين الفرضين لوجدنا الآتى :

(أ) نصيب الزوج وبنت الابن لا يتغير ولذا يسلم إليهما .

(ب) نعطي للاخت لأب خمسة أفدنة أقل النصيبين وتحجز ١٠

أفدنة عند أمين فإذا عاد الأسير حياً أخذ العشرة أفدنة وإذا ثبتت وفاته

أعطينا الاخت لأب العشرة أفدنة لتكملة نصيبها في حال وفاة الأسير .

## المبحث الرابع

### ميراث الخنثى

الخنثى هو الذى له ذكر وفرج امرأة أو ثقب فى مكان الفرج يخرج منه البول وينقسم الخنثى إلى مشكل وغير مشكل .

الخنثى غير المشكل هو الذى تغلب فيه علامات الذكورة أو الذى تغلب فيه علامات الأنوثة وفى الحالة الأولى يكون رجلاً فيه خلقة زائدة وفى الحالة الثانية يكون أنثى فيها خلقة زائدة .

وحكمه : إذا غلبت فيه علامات الذكورة وذلك بأن بال من ذكره أو سبق خروج البول منه فهو ذكر فى هذه الحالة .

وأما إذا غلبت فيه علامات الأنوثة وذلك بأن بال حيث تبول المرأة فهو امرأة <sup>(١)</sup> ، وأما الخنثى المشكل : فهو الذى لم يظهر فيه علامات أصلاً أو الذى تعارضت فيه العلامات فلا يعرف أهو ذكر أم أنثى .

### حكم ميراث الخنثى المشكل ما يأتى :

الخنثى المشكل يتبع فى توريثه إعطائه أقل النصيبين ويعامل بأسوأ الحالين فيورث على افتراض كونه ذكر ثم يورث على افتراض

---

(١) المغنى ٣٢٦/٦ .

كونه أنثى ويعطى أقل النصيبين كما ذكرنا .

١- توفي عن أخ ش وأخ خنثى . فعلى فرض ذكورة الأخ يأخذ نصف التركة ، وعلى فرض أنوثة الأخ يأخذ ثلث التركة .

وعلى ذلك يعطى الأخ الخنثى ثلث التركة على افتراض أنه أنثى.

٢- توفي عن : زوجة وأم وأخ شقيق هو خنثى والتركه ١٥٦٠ جنيه .

أولاً : على فرض ذكورة الخنثى :

زوجة	أم	أخ شقيق ( خنثى )
٤/١	٣/١	الباقي تعصيباً

أصل المسألة : ١٢

٣                      ٤                      ٥

ثانياً : على فرض أنوثة الخنثى :

زوجة	أم	أخت شقيقة ( خنثى )
٤/١	٣/١	٢/١

أصل المسألة : ١٢

٣                      ٤                      ٦

عالت إلى : ١٣

قيمة السهم في الفرض الأول -  $١٥٦٠ \div ١٢ = ١٣٠$  ج

نصيب الأخ الشقيق ( الخنثى ) -  $١٣٠ \times ٥ = ٥٦٠$  ج

قيمة السهم في الفرض الثاني -  $١٥٦٠ \div ١٣ = ١٢٠$  ج

نصيب الأخت الشقيقة ( الخنثى ) -  $١٢٠ \times ٦ = ٧٢٠$  ج

وإذا نظرنا إلى إرثه في الفرضين لا تضح لنا أن أقل النصيبين هو

نصيب الذكر وعلى ذلك يورث على افتراض أنه ذكر ( أخ شقيق ) .

نصيب الزوجة -  $١٣٠ \times ٣ = ٣٩٠$  ج

نصيب الأم -  $١٣٠ \times ٤ = ٥٢٠$  ج

الأخت الشقيقة ( الخنثى ) -  $١٣٠ \times ٥ = ٦٥٠$  ج

٢- توفيت عن : زوج وأم وأخت وأم وأخ شقيق خنثى

والتركة ٥٤٠ ف .

أولا : على فرض ذكورة الخنثى :

زوج	أم	أخت وأم	أخ شقيق
٢/١	٦/١	٣/١	الباقي تعصبا



## أصل المسألة : ٦

٣      ١      ٢ ولم يبق له شيء ليرثه بالتعصيب

### ثانياً : على فرض أنوثة الخنثى :

زوج	أم	أخت وأخ لأم	أخ شقيق
٢/١	٦/١	٣/١	٢/١

## أصل المسألة : ٦

٣      ١      ٢      ٣

## عالت المسألة إلى : ٩

وعلى ذلك فالخنثى على افتراض ذكوره لن يرث شيئاً لأنه لم يتبق له شيء يأخذه بالتعصيب لاستغراق الفروض التركة وعلى فوض أنوثته يرث الخنثى نصف التركة ونظراً لأنه يعامل بأسوأ الحالين فإنه يعامل على افتراض أنه ذكر وعلى ذلك فإنه لا يرث شيئاً كما ذكرنا . وتوزع التركة على الزوج والأم والأخوة لأم .

زوج	أم	أخت وأخ لأم
٢/١	٦/١	٣/١

## أصل المسألة : ٦

الأسهم : ٣      ١      ٢

قيمة السهم الواحد =  $540 \div 6 = 90$  ف

نصيب الزوج =  $90 \times 3 = 270$  ف

نصيب الأم =  $90 \times 1 = 90$  ف

نصيب الأخ لأم والأخت لأم =  $90 \times 2 = 180$  ف

والحكمة بتوريث الخنثى أقل النصيبين أن استحقاق الخنثى للأقل ثابت بيقين ، أما استحقاقه للأكثر فمشكوك فيه والاستحقاق فى الإرث لا يثبت مع الشك وهذا هو ما ذهب إليه جمهور الصحابة وهو رأى أبى حنيفة أيضاً ، وبهذا الرأى أخذ قانون الموارث . فنصت الماد ٤٦ على انه " للخنثى المشكل وهو الذى لا يعرف أذكر أم أنثى أقل النصيبين وما بقى من التركة يعطى لباقى الورثة " .

## المبحث الخامس

### ميراث ولد الزنا وولد اللعان

ولد الزنا : هو الولد الذى تأتى به أمه نتيجة ارتكابها الفاحشة .  
وولد اللعان هو : الولد الذى حكم بنفى نسبه من أبيه بعد الملاعنة بين  
الزوجين . وولد اللعان شأنه شأن ولد الزنا يثبت نسبه لأمه فقط وعلى  
ذلك فهما يرثان أمهما وأقارب أمهما فقط ، وميراثه يكون بالفرض  
فقط لأنه لا يرث بالعصبة النسبية إلا بجهة واحدة فقط وهى جهة  
البنوة . وقد نصت المادة ٤٧ على ذلك بقولها : " مع مراعاة المدة  
المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ يرث ولد الزنا وولد اللعان من  
الأم وقرباتها وترثه الأم وقرباتها " .

أما الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ ، فهى الخاصة بالمدة التى يرث  
فيها الحمل غير أبيه ، وقد بينت المادة ٤٧ أن هذه تجب مراعاتها إذا  
كان ولد الزنا أو ولد الملاعنة حملا وقت وفاة مورثه حتى يستدل بها  
على وجوده فى بطن أمه وقت وفاته .

فإذا مات ولد الزنا أو ولد اللعان عن : أمه وخاله الشقيق كان للأُم  
الثُلث فرضا والباقي ردا . ولا شئ للخال لأنه من ذوى الأرحام .

وإذا توفى عن : زوجته وأخ لأم . كان للزوجة الربع فرضا لعدم  
وجود الفرع الوارث وللأخ لأم السدس فرضا والباقي ردا .

وإذا توفى عن : أم وأخوين لأم وبنات كان للأُم السدس فرضا  
والأخوين لأم محجوبان بالبنات والبنات ٢/١ فرضا ويرد الباقي على  
البنات والأم بنسبة فروضهما أى بنسبة ٣ : ١ .

## التّخارج من التركة

التّخارج هو ان يتصالح الورثة على إخراج بعضهم وترك نصيبه في التركة على مال أو شيء معلوم يأخذه من التركة أو من مالهم الخاص ، وعلى هذا فالتخارج عقد قسمة بين الخارج وباقي الورثة إذا كان العوض المقابل شيء من التركة . ويكون صورة من البيع إذا كلن العوض المقابل من خارج التركة سواء اشترك الورثة جميعاً في دفعة أو اقتصر على البعض منهم .

### دليل التّخارج :

روى أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته تماضر بنت أصبغ الكلبيّة في مرض موته ، فلما مات ورثها عثمان رضى الله عنه مع ثلاث زوجات لعبد الرحمن ، فصالحها الورثة عن نصيبها في التركة وهو ربع الثمن مقابل ثلاثة وثمانون ألفاً أو ثمانين ألفاً من الدراهم أو من الدينار بحسب اختلاف الروايات ، ويروى أن ذلك كان يساوى نصف حقها (١) .

### صور التّخارج :

الصورة الأولى : أن يكون التّخارج مع أحد الورثة فيتنق الخراج

---

(١) تكملة حاشية ابن عابدين ١٨٦/٢ .

مع وارث معين على أن يترك حصته من التركة له في مقابل مبلغ معين من ماله الخاص يدفعه إليه . هذه الصورة من صور البيع وتأخذ حكمه ، والوارث المتخارج يحل محله الوارث المصالح ويأخذ أسهمه في التركة وتضاف إلى أسهمه ، لأنه اشترى هذه الأسهم ودفع ثمنها من ماله الخاص .

مثال ذلك : مات شخص عن : زوجة وبنت وابن والتركة ١٩٢ فدان .

تخرج الابن مع الزوجة على ترك حصتها من التركة مقابل أن يدفع الابن لها خمسة آلاف من الجنيهات .

### الحل

ابن	بنت	زوجة
والباقى تعصيبا للذكر ضعف الأنثى		٨/١

أصل المسألة : ٨

الأسهم : ١ : ٧ ولما كانت الأسهم غير صحيحة عند قسمتها على البنات والابن وجب التصحيح .

الأصل المصحح : ٢٤

الأسهم : ٣ : ٢١ منها سبع أسهم للبنات وللبن ١٤ سهم .

قيمة السهم =  $1920 \div 24 = 80$  ف .

نصيب البنت =  $7 \times 80 = 560$  ف

نصيب الابن =  $17 \times 80 = 1360$  ف

مع ملاحظة أننا أضفنا أسهم الزوجة إلى أسهم الابن المصالح .

الصورة الثانية : أن يكون التخرج مع باقى الورثة جميعا ، فيتفق الخارج مع هؤلاء الورثة على أن يترك حصته من التركة لهم مقابل مبلغ معين من مالهم الخاص يدفعونه إليه بنسبة أنصبتهم .

مثال ذلك : توفى عن : أم وبنت ابن وأخ لأب وزوجة والتركة ٤٢٠٠٠ ج صالح الورثة الزوجة على الخروج من التركة مقابل مبلغ معين يدفعوه له بنسبة أنصبتهم .

### أنصبتهم قبل التخرج :

زوجة	أم	بنت ابن	أخ لأب
٨/١	٦/١	٢/١	الباقى تعصياً

أصل المسألة : ٢٤

٣                      ٤                      ١٢                      ٥

بعد إخراج الزوجة تقسم التركة على باقى الورثة بنسبة أنصبتهم  
أى تقسم التركة على مجموع السهام بعد خصم سهام الزوجة

المتخارجة ويكون تقسيمها كالآتى :

$$\text{قيمة السهم} = ٤٢٠٠٠ \div ٢١ = ٢٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأم} = ٢٠٠٠ \times ٤ = ٨٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{نصيب بنت الابن} = ٢٠٠٠ \times ١٢ = ٢٤٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{نصيب الأخ لأب} = ٢٠٠٠ \times ٥ = ١٠٠٠٠ \text{ ج}$$

الصورة الثالثة : أن يكون التخرج مع باقى الورثة جميعاً ، فيتفق الخارج مع هؤلاء الورثة على أن يترك حصته من التركة لهم مقابل مبلغ معين من المال يدفعون إليه من مالهم الخاص بالتساوى رغم اختلاف أنصبتهم .

مثال ذلك : توفى عن : أم وبنت ابن وأخ لأب وزوجة والتركة ٢٤ فدان .

صالح الورثة الأخ لأب على أن يخرج من التركة مقابل ثلاثة آلاف من الجنيهات يدفعونها له بالتساوى أى يدفع كل واحد منهم ألف جنيه .

### الحل

أم	بنت ابن	أخ لأب	زوجة
٦/١	٢/١	الباقى تعصياً	٨/١

أصل المسألة : ٢٤

$$\text{قيمة السهم} = ٢٤ \div ٢٤ = ١ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأم} = ١ \times ٤ = ٤ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب بنت الابن} = ١ \times ١٢ = ١٢ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الأخ لأب} = ١ \times ٥ = ٥ \text{ ف}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ١ \times ٣ = ٣ \text{ ف}$$

ولما كان الأخ لأب قد خرج من التركة مقابل ثلاثة آلاف جنيه  
دفعت إليه من الورثة بالتساوى فإن نصيب الأخ لأب يوزع على بقى  
الورثة بالتساوى . نصيب الأخ لأب ٥ ف  $\times$  ٢٤ قيراط = ١٢٠ ط

وإذا قسمنا ١٢٠ ط على الورثة الثلاثة بالتساوى لحصل كل  
وارث على ٤٠ ط تضاف إلى نصيب كل منهم فدان ، وستة عشر  
قيراطا لكل واحد منهم .

الصورة الرابعة : أن يكون المتخارج مع باقى الورثة جميعا ،  
فيتفق الخارج من هؤلاء الورثة على أن يخرج من التركة مقابل شئ  
معين من التركة . وفى هذه الحالة توزع التركة على جميع الورثة بما  
فيهم المتخارج مع بيان نصيب كل وارث من السهام ثم تطرح سهام  
المتخارج من أصل المسألة أو عولها ثم تقسم التركة على مجموع  
السهام الباقية .

وفى هذه الصورة توزع التركة عليهم بنسبة أنصبتهم أيضا بعد



إخراج أسهم الوارث الذي خرج من التركة بعد تصالحه معهم .

توفى عن : أم وبنت ابن وأخ لأب وزوجة

صالح الورثة الزوجة على أخذ سيارة بيجو من التركة مقابل

الخروج من التركة والتركة ٤٢ ف ، ٢١٠٠٠ ج .

### الحل

أم	بنت ابن	أخ لأب	زوجة
٦/١	٢/١	الباقى تعصيباً	٨/١

أصل المسألة : ٢٤

٤                      ١٢                      ٥                      ٣

نطرح أسهم الزوجة المتخارجة ٣ أسهم .

مجموع السهام = ٤ + ١٢ + ٥ = ٢١ سهم

قيمة السهم = ٤٢ ÷ ٢١ = ٢ ف .

= ٢١ ÷ ٢١٠٠٠ = ١٠٠٠ ج

نصيب الأم = ٢ × ٤ = ٨ ف

= ١٠٠٠ × ٤ = ٤٠٠٠ ج

نصيب بنت الابن = ٢ × ١٢ = ٢٤ ف

= ١٠٠٠ × ١٢ = ١٢٠٠٠ ج

نصيب الأخ لأب =  $2 \times 5 = 10$  ف

=  $1000 \times 5 = 5000$  ج

هذا وقد نص قانون المواريث على التّخارج في مادته الثامنة والأربعون " التّخارج هو أن يصلح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شئ معلوم . فإذا تخارج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه وحل محله في التركة وإذا تخارج أحد الورثة مع باقيهم فإن كان المدفوع له من التركة قسم نصيبه بينهم بنسبة أنصابتهم فيها ، وإن كان المدفوع من ما لهم ولم ينص في عقد التّخارج على طريقة قسمة نصيب الخارج قسم عليهم بالسوية بينهم .

الباب التمهيدي

تعريف علم الميراث وتاريخه

الفصل الأول : تعريف علم الميراث .....

الفصل الثاني : تاريخ نظام الميراث .....

المبحث الأول : الميراث في الشريعة المسيحية .....

المبحث الثاني : الميراث في الشريعة اليهودية .....

المبحث الثالث : الميراث عند العرب في الجاهلية .....

المبحث الرابع : الميراث في التشريع الفرنسي .....

المبحث الخامس : الميراث في التشريع الانجليزي .....

المبحث السادس : الميراث في التشريع الألماني .....

المبحث السابع : الميراث في التشريع السوفيتي .....

الباب الأول

الميراث في الشريعة الإسلامية

الفصل الأول : أدلة مشروعية الميراث والحكمة من

تشريعه

المبحث الأول : أدلة مشروعية الميراث

المبحث الثاني : الحكمة من تشريع الميراث .....

الفصل الثاني : خصائص نظام الميراث والأسس التي قام

عليها .....

المبحث الأول : خصائص نظام الميراث في الشريعة

٤٣	..... الإسلامية
	المبحث الثانى : الأسس التى يقوم نظام الميراث فى
٤٨	..... الشريعة الإسلامية
٥٠	الفصل الثالث : ميراث المرأة فى الشريعة الإسلامية
٥٤	الفصل الرابع : تطبيق القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ فى مصر
	الباب الثانى
٥٧	التركة وعناصرها
٥٨	الفصل الأول : تعريف التركة وعناصرها .....
٦٥	الفصل الثانى : ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة .....
٨٣	الفصل الثالث : أنتقل التركة والاثار المترتبة عليه .....
٨٣	المبحث الاول : تعيين وقت تعلق الحقوق بالتركة .....
	المبحث الثانى : وقت انتقال التركة الى الورثة والآثار
٨٧	..... المترتبة عليه
	الباب الثالث
٩٩	الاحكام العامة للميراث
	الأركان والاسباب والشروط والموانع
١٠٠	..... الفصل الاول : أركان الميراث
١٠٢	..... الفصل الثانى : أسباب الميراث
١١٣	..... الفصل الثالث : شروط الميراث
١٢٢	..... الفصل الرابع : موانع الميراث
١٢٤	..... المبحث الأول : مانع الرق
١٢٥	..... المبحث الثانى : مانع القتل
١٣٤	..... المبحث الثالث : مانع اختلاف الدين

١٣٤	المطلب الأول : الارث بين المسلم وغير المسلم .....
١٣٨	المطلب الثاني : الارث بين غير المسلم وغير المسلم
١٤١	المطلب الثالث : ارث المرتد .....
١٤٥	المبحث الرابع : مانع اختلاف الدارين .....
	الباب الرابع
١٤٩	حقوق الورثة
١٥٥	الفصل الاول : أصحاب الفروض .....
١٦٠	المبحث الاول : أحوال الابوين (الاب والام) .....
١٧٣	المبحث الثاني : أحوال البنت وبنت الابن .....
١٨٩	المبحث الثالث : أحوال الزوجين .....
١٩٧	المبحث الرابع : أحوال الجد والجدة .....
٢٢٠	المبحث الخامس : أحوال الأخوة لأم .....
٢٣٠	المبحث السادس : احوال ميراث الاخت الشقيقة والاخت
	لأب .....
٢٤٤	الفصل الثاني : العصبات .....
٢٤٥	المبحث الأول : العصبۃ النسبية .....
٢٤٥	المطلب الأول : العصبۃ بالنفس .....
٢٥٤	المطلب الثاني : العصبۃ بالغير .....
٢٥٩	المطلب الثالث : العصبۃ مع الغير .....
٢٨١	المبحث الثاني : العصبۃ السببية .....
٢٨٣	الفصل الثالث : الحجب .....
٢٩٣	الفصل الرابع : العول وأصول المسائل وتصحيحها
٣٢١	الفصل الخامس : الأرث بالرد على أصحاب الفروض .....

٣٣٦	..... الفصل السادس : ميراث ذوى الأرحام
٣٥٨	..... الفصل السابع : الرد على أحد الزوجين
٣٦٠	..... الفصل الثامن : المستحقون للتركة بغير وارث
٣٦١	..... المبحث الأول : المقر له بالنسب على الغير
٣٦٤	..... المبحث الثانى : الموصى له بأكثر من الثلث
٣٦٥	..... المبحث الثالث : بيت المال (الخزانة العامة)
٣٧٠	..... الفصل الثامن : الأثر بالتقدير
٣٧١	..... المبحث الأول : ميراث الجنين
٣٩٣	..... المبحث الثانى : ميراث المفقود
٤٠٦	..... المبحث الثالث : ميراث الأسير
٤٠٩	..... المبحث الرابع : ميراث الخنثى
٤١٤	..... المبحث الخامس : ميراث ولد الزنا وولد اللعان
٤١٥	..... الفصل التاسع : التخارج من التركة
٤٢٢	..... الفهرس

رقم الإيداع بدار الكتب

٢٠٠٠/١٤٦١٣